شرح اللمع في النحو: من أول الكتاب إلى نهاية باب الأفعال

إملاء أبي الحسين أحمد بن عبد الله بن أحمد المهاباذي

(توفي في أواخر القرن الرابع)

درسه وحققه

أ.د. فريد بن عبد العزيز الزامل السليم

أستاذ النحو والصرف في قسم اللغة العربية وآدابها - كلية اللغات والعلوم الإنسانية

جامعة القصيم

شرح اللمع في النحو: من أول الكتاب إلى نهاية باب الأفعال
إملاء أبي الحسين أحمد بن عبد الله بن أحمد المهاباذي (توفي في أواخر القرن الرابع)

أ.د. فريد بن عبد العزيز الزامل السليم

أستاذ النحو والصرف في قسم اللغة العربية وآدابها - كلية اللغات والعلوم الإنسانية

جامعة القصيم

تاريخ تقديم البحث: ٢٠/ ١٠/ ١٤٤٤هـ **تاريخ قبول البحث:** ٣/ ١١/ ١٤٤٤هـ

الملخص:

في هذا البحث دراسة لشرح كتاب اللمع لأبي الحسين المهاباذي، وهو من أوائل شروح كتاب اللمع لابن جني، وقد تضمنت تعريفًا بالشارح، وحديثًا مفصلاً عن الشرح، في منهجه ومصادره، وشواهده، وعنايته بالعلة والمصطلح، ونقله عن بعض العلماء الذين لم يكثر النقل عنهم، كما وقفت الدراسة على اختياراته وآرائه، وبعضها لم يسبق إليه، ونقلها عنه من جاء بعده، فكانت أثرًا من آثار كتابه هذا.

كما حُقِّق في البحث الأبواب الأولى من الكتاب حتى نهاية باب (الأفعال).

الكلمات المفتاحية: اللمع، ابن جني، المهاباذي، شرح اللمع.

KITAB SHARH ALLUMA' FI ALNAHW: From The First of The Book to The End of “Verbs” Chapter Dictation: Abi Al Hussain Ahmed Ibn Abdullah Ibn Ahmed Al Mahabathi

Prof. Dr. Fareed Ibn Abdul Aziz Alzamil Alsulaim

Professor of grammar and morphology at the Department of Arabic Language and Literature, College of Languages and Humanities, Qassim University

Abstract:

This research is a study of Abu al-Husayn al-Mahbudi's commentary on the book Al-Luma' by Ibn Junay, one of the earliest commentaries on Al-Luma'. It includes an introduction to the commentator, a detailed discussion of his commentary, its methodology and sources, its evidence, its attention to terminology and concepts, as well as its transmission from some scholars who are not often cited. The study also examines his choices and opinions, some of which were not previously discussed and were transmitted by later scholars, making it an important contribution to the study of this book.

The first chapters of the book, up to the end of the section on verbs (bab al-af'al), were also analyzed in this research.

Keywords: Al-Luma', Ibn Junay, al-Mahbudi, commentary on Al-Luma'.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فلقد حظي كتاب اللمع لأبي الفتح بن جني رحمه الله بعناية العلماء، تدريسًا وشرحًا واختصارًا، ومن أوائل من تصدوا له بالشرح أبو الحسين أحمد بن عبد الله المهاباذي، رحمه الله تعالى، وظل شرحه مخطوطًا لم يقع بأيدي طلاب العلم إلى هذا اليوم وفق ما بلغني.

وكانت معرفتي بهذا الشرح وطلبي له قد تقدمت سنوات، وذلك أن رسالتي للدكتوراه كانت دراسة وتحقيقًا لجزء من كتاب الغرة لابن الدهان، وهو أكبر شروح اللمع، وكان من واجب الدراسة تتبع الشروح الأخرى، ومعرفة أحوالها، وقد ذكر د. إبراهيم أبو عباة في مقدمة دراسته لشرح اللمع للأصفهاني أن هذا الشرح محقق في تونس، ينقل ذلك عن شيخنا الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين رحمه الله، وهي معلومة غير كافية ولا مغنية، وقد سألت د. عبد الرحمن رحمه الله مستفصلاً فلم يذكر أي تفاصيل أخرى حوله، ومرت هذه السنوات، وتطورت وسائل الاتصال، وبذلت الوسع في الطلب، فلم أقف على خبر عن هذا التحقيق، وظهرت في هذه الأثناء دراستان عن المهاباذي كلٌّ منهما لم يستطع صاحبها الوقوف على الكتاب مخطوطًا، فضلاً عن أن يكون محققًّا، كما نُشر شرح ابن الخباز محققًّا تحقيقًا جيِّدًا، من أستاذ متمكن في هذا الفن، وكان ذلك المحقق قد سرد شروح

اللمع، فقال عن شرح المهاباذي إنه مفقود!

كلُّ ذلك كان يرجح لدي أنه لم يحقق، وحملت ما أشار إليه د. عبد الرحمن رحمه الله على أنه كان مشروعًا فاعترضه ما اعترضه فلم ينجز.

حتى إذا أنهيت تحقيق جزء من الكتاب، أفادني أحد المتخصصين أن الكتاب محقق في كلية الآداب في تونس في رسالتين علميتين، عام ١٩٧٤م:

الأولى: للباحث رضا المعالج من أول الكتاب إلى باب عطف النسق.

والثانية: للباحث عبدالمجيد العكريمي من باب (كم) إلى آخر الكتاب.

فيسر الله تعالى الحصول عليهما، شاكرًا من له الفضل في ذلك، وهو زميلنا الأكبر الأستاذ الدكتور عز الدين المجدوب، فسافرتُ إلى تونس ووقفت على العملين، وكانت كل رسالة منهما في حدود ١١٠ صفحات فقط، مرقونتين بالآلة الكاتبة، ولما اطلعت على العملين تبين أن الكتاب لم يخدم بعد، فلا تكاد تجد في الرسالتين نقلاً موثقًا، أما شواهد الشعر فبعضها موثق من مصدر واحد، وبعضها لم يوثق، وبعضها نسب خطأ دون بيان مصدر، كما أن النص مليء بالأخطاء في قراءة المخطوط، وفي فهم المراد، وأضرب على ذلك أمثلة من القسم الأول، من الورقات الأولى فقط:

النص المحقق		المخطوط	
كما أن (قد) للتعريف في الفعل	١	كما أن (قد) للتقريب في الفعل	١/ب
إذا نقلت حركة الواو من أقول	٢	إذا نقلت حركة الواو من اقْوُل	٢/أ

وكأنهما باعدتا أنسيها	١	وكأنهما لما باعدت أنسيها	١/ب
إذا استفهمته لئلا	٢	إذا استفهمت لئلا	٢/أ
فاشتبهت من هنا همزة القطع نحو أحمد وأوكل	٢	فأشبهت من هنا همزة القطع نحو أحمد وأفكل	٢/أ
وإقران الهمزة مع تحرك السين	٢	وإقراره الهمزة مع تحرك السين	٢/أ
كما جروا برب لأنها نقيضة	٣	كما جروا برب لأنها نقيضته	٢/ب
لأنه ليس في حكمه ما صيغت عليه	٣	لأنه ليس في حكم ما صيغت	٣/أ
بمنزلة الرّ منه	٣	بمنزلة الراء منه	٣/أ
ونحن إذا حملناها همزة الوصل	٣	ونحن إذا جعلناها همزة الوصل	٣/ب
والكلام يعم الثلاثة	٣	والكلِم يعم الثلاثة	٣/ب
والقياس أقضى بهم إلى ذلك	٤	والقياس أفضى بهم إلى ذلك	٤/أ

ومن الخطأ في القراءة والنسبة أنه لما بلغ قول أبي تمام:

خَرقاءُ يَلعَبُ بِالعقول حَبابُهـــا كتلاعُبِ الأَفعـــالِ بِالأسمـــاءِ

(٨ب) جاء النص هكذا:

((قال الطائي:

خرِقًا تَلْعَبُ بِالعقول حُبابُهـــا كتلاعُبِ الأَفْعَالِ بِالأسمـــارِ))

(ص ٩) وجاء في الهامش (١٨): ((الطائي: أبو زبيد الطائي. وهو

حرملة بن منذر. كان من زوار الملوك. عاش في الجاهلية وأدرك الإسلام. انظر الأغاني ١٢/١١٣)).

ومن الخطأ في النسبة أيضًا، ترجمته لابن كيسان (ص ١٣ ٢٣٥) عند قول الشارح: ((وقال أبو الحسن: ما هاهنا بمعنى الذي، وأحسن زيدًا صلته...)) والشارح يعني الأخفش، والقول منسوب له في عدد من المصادر.

أما الدراستان فهما -تجاوُزًا- أحسن حالاً من التحقيق، وإن كان فيهما من النواقص، وعليهما من المآخذ ما لا يغتفر في رسالة علمية، فلم يُستكمل الحديث عن طريقة المؤلف في شرحه، وخاصة في الرسالة الأولى، و لم يُفرد الحديث عن مصادره، ولا عن شواهده، فقد جاءا تحت مبحث (نزعته) في الرسالتين، غير مستوفًى، و لم يُذكر في الرسالتين شيءٌ عن اختياراته وآرائه، ولا عن أثره فيمن بعده، وصرف الكلام في قيمة الكتاب إلى الحديث عن محاسن النسخة المخطوطة وعيوبها.

ومن هنا، أرى أن الحاجة متأكدة لإعادة دراسة الكتاب وتحقيقه.

وأما النسخة الخطية فهي محفوظة بمكتبة الشيخ الإمام محمد الطاهر بن عاشور رحمه الله، ذكر ذلك الزركلي في ترجمته للمهاباذي، فاستعنت بالأستاذ الفاضل د. سليمان بن علي البشري، الذي عمل ملحقًا ثقافيًّا في تونس، في طلب هذه النسخة، فبذل -وفقه الله- جهدًا مشكورًا حتى أتى بها مصورة تصويرًا ملوَّنًا متقنًا إلى حد كبير، فجزاه الله خير الجزاء.

ولما قرأت النسخة وفحصتها بما يسر الله، عزمت على تحقيقه، واستعنت الله. ورأيت أن أبدأ من أوله إلى نهاية باب الأفعال، ليسهل نشره، وأكمل

الباقي تباعًا بإذن الله.

وقد سبقت هذه الدراسة بدراستين للمهاباذي:

أولاهما: بحث د. ضياء الدين فهمي محمد، بعنوان: المهاباذي وآراؤه النحوية والصرفية. منشور في حولية كلية اللغة العربية بالزقازيق -جامعة الأزهر، المجلد (٢) العدد (٣٠) ٢٠١٠م.

والثانية: بحث د. حيدر حبيب حمزة، بعنوان: المهاباذي وآراؤه اللغوية. منشور في مجلة القادسية في الآداب والعلوم والتربية، المجلد (١١)، العدد (٢) ٢٠١٢م.

وقد جمعا آراءه من كتب أبي حيان ومن بعده.

وقد اقتضت طبيعة هذه الدراسة أن يُقسم العمل قسمين:

الأول: تعريف بالشارح والكتاب، يتضمن منهجه فيه، ومصادره وشواهده، وعنايته بالتعليل والمصطلحات، وآراءه واختياراته، ويتناول أيضًا قيمته وأثره، كما تضمن هذا التعريف ذكرًا موجزًا لأهمية كتاب اللمع، وما لم يذكره الدارسون من شروحه.

الثاني: تحقيق النص، وقد قدم بتوثيق نسبة الكتاب، ووصف النسخة الخطية، وسرت في التحقيق على المنهج المعروف عند أهل الفن، فقد:

١- نسخت النص متبعًا قواعد الإملاء المعروفة، مع الضبط بالشكل التام لما يلبس، مشيرًا إلى ما في هوامش النسخة من تعليق مهم، وإلى ما فيه من سقط محتمل أو بياض.

٢- قابلت ما نقله من متن اللمع بالمتن المطبوع بتحقيق د. فائز فارس،

كما قابلت ما نقله من نصوص طويلة بمصدرها إذا دعا لذلك داعٍ.

٣- عزوت الآيات القرآنية، والأبيات الشعرية، والأمثال والأقوال.

٤- بينت معاني ما ورد من ألفاظ غامضة.

٥- خرجت أقوال العلماء من كتبهم حسب الطاقة، كما عزوت الأقوال غير المنسوبة إلى قائليها ما تمكنت من ذلك.

٧- علقت على مسائل الخلاف بعزوها إلى مصادرها، دون التعرض لتحرير الأقوال، حتى لا تطول الحواشي بلا فائدة تذكر، فالإحالة تفي بالغرض.

أسأل الله أن أكون قد قدمت في هذا العمل ما ينفع.

التعريف بالشارح:

أقدم من ترجم للمهاباذي، حسب ما اطلعت عليه، ياقوت الحموي في معجم الأدباء، ترجم له ترجمة مقتضبة جدًّا، هذا نصها: ((أحمد بن عبد الله المهاباذي، النحوي الضرير، من تلاميذ عبد القاهر الجرجاني، له شرح كتاب اللمع))[١].

وفي معجم البلدان: ((مهاباذ ... تفسيرها: عمارة القمر... قرية مشهورة بين قم وأصفهان[٢]، ينسب إليها أحمد بن عبد الله المهاباذي النحوي، مصنف شرح اللمع، أخذه عن عبد القاهر الجرجاني))[٣].

---

(١) معجم الأدباء ٣٧٥/١.

(٢) كما ذكر ياقوت، بين قم وأصفهان، تسمى اليوم مهاباد، على بعد ١٥٠ كيلاً من أصبهان، و٤٠٠ كيل من طهران.

(٣) معجم البلدان ٢٢٩/٥.

وعن ياقوت نقل من ترجم له بعده[1]، فلم يذكر له غير شيخ واحد، وهو عبد القاهر الجرجاني، وقد ذكره في كتابه، ونعته بشيخه ونقل عنه[2].

كما ذكروه في تلاميذ عبد القاهر[3].

وفي هدية العارفين ذكر أن وفاته في حدود ٥٠٠هـ.

وهذا الذي ذكره لا دليل عليه، وإنما ذكره على وجه التقريب، معتمداً على تتلمذه على عبد القاهر الجرجاني، المتوفى سنة ٤٧١هـ.

وفي شرح اللمع ذكر كنيته، وجده، ففي صفحة العنوان: كتاب شرح اللمع إملاء أبي الحسين أحمد بن عبد الله بن أحمد الماهباذي.

اللمع وشروحه:

نال كتاب اللمع للإمام أبي الفتح بن جني مكانة كبرى عند العلماء، فدرسوه وشرحوه، وقد نافت شروحه عن العشرين شرحًا[4]، كما اختصره الكرماني وسمى مختصره النظاميّ[5].

ومن شروحه التي لم يذكرها أحد من المترجمين -حسب ما اطلعت

---

(١) انظر: الوافي بالوفيات ١١٢/٧، ونَكْت الهِميان ١١٠، وبغية الوعاة ٣٢٠/١، وكشف الظنون ١٥٦٣، وهدية العارفين ٨١/١، ومعجم المؤلفين ٣٠١/١، والأعلام ١٥٨/١.

(٢) انظر: شرح اللمع ٧ أ.

(٣) انظر: روضات الجنات ٩٠/٥.

(٤) انظر: اللمع (تحقيق فائز فارس المقدمة) ك – كز، و(تحقيق حسين شرف – المقدمة) ٦٨، وشرح اللمع للأصفهاني (مقدمة المحقق) ٣٨-٤٨، وتوجيه اللمع لابن الخباز (مقدمة المحقق) ٣٣-٤٠.

(٥) انظر: معجم الأدباء ٢٦٨٧/٦.

عليه- شرح (البارقي)، وقد ذكره ابن إياز في قواعد المطارحة[1]، وأبو حيان في تذكرة النحاة[2]، وقد عثر الأستاذ علي الشقيران على شرحه في المكتبة الوطنية في بريطانيا برقم ١٢٣٤/١٢، وهو يعمل الآن على تحقيقه، وفي الورقة الأولى من المخطوط: كتاب شرح اللمع للشيخ الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي، للشيخ الإمام العالم النحوي أبو[3] طاهر محمد بن أحمد البارقي رحمه الله.

والبارقي من تلاميذ الربعي والعبدي كما في هذا المخطوط، ولم أقف على ترجمة له فيما اطلعت عليه من مصادر.

كما يذكر المترجمون شرحًا مجهول المؤلف، في مكتبة بايزيد يحمل الرقم ١٩٩٢، وقد طلبت تصويره، فلما وصل وجدته كتابًا في الفقه، ولا أدري أهو خطأ في الرقم، أم خطأ ممن صوَّره.

شرح المهاباذي:

سأتناول هذا الشرح من خلال المباحث الآتية:

أ- منهج الشارح:

لم يضع المهاباذي مقدمة يبين فيها منهجه وطريقته، والناظر في كتابه يجد أنه لم يتخذ منهجًا محدَّدًا، وإنما ترك لنفسه أن يصطفي ما يراه محتاجًا إلى البحث، من تعليق على عبارة المصنف، أو تفريع على مسألة، أو بسط

---

(١) ٣٥٨.

(٢) ٥٩٥.

(٣) كذا على الحكاية.

في بيان العلل، أو استعراض لمسائل الخلاف، كما أنه التزم ترتيب أبواب اللمع في أول الكتاب، حتى إذا أنهى باب عطف النسق، انتقل إلى باب (كم)، وتابع الترتيب بعدها فشرح باب التعجب، وعسى وحبذا ونعم وبئس، ثم عاد إلى باب النكرة والمعرفة، فتابع ترتيب ابن جني، حتى إذا أنهى باب الجمع انتقل إلى باب التصغير، ثم النسب، ثم عاد إلى القسَم، والموصول، ثم انتقل إلى باب الخطاب فالحكاية، ثم عاد إلى باب ألفات الوصل والقطع، فباب النونين فباب الإمالة، و لم يتعرض لباب الاستفهام.

كما أنه لم يلتزم بترجمة الأبواب، فباب (الاسم الواحد) في اللمع: باب إعراب الاسم الواحد، وكذلك الاسم المعتل، وكذا فعل في باب الجمع، ترجم له: بمعرفة الجمع، وتحدث عن جمع المذكر السالم، ثم عقد بابًا لجمع التأنيث، وفي اللمع ذكرٌ لجمع التكسير بعد جمع التأنيث، فلم يتعرض لذكره، ونحو من هذا في باب المفعول فيه، في اللمع تفصيل بعد الإجمال، فقد عقد لظرف الزمان بابًا، ولظرف المكان آخر، واكتفى المهاباذي بباب المفعول فيه.

واكتفى في باب التثنية بأن يفصِل الحديث عما سبقه بـــ(باب) دون أن يسميه.

وفي باب الاسم المعتل تناول الأسماء الستة، و لم يصدِّر ذكرها بباب أو فصل أو عنوان، وعندما تناول باب (عسى) سماه فصلاً، وفي باب ما لا ينصرف جعل كل علة من العلل المانعة من الصرف بابًا: باب ما لا ينصرف، فباب وزن الفعل الذي يخصه أو يغلب عليه، باب ما كان في آخره ألف

ونون...إلى آخره.

وكذا لم يلتزم طريقة واحدة في موقفه مع متن اللمع، فحينًا يمزج الشرح بالمتن، وحينًا يقدم المتن بـــ(قال أبو الفتح) أو (قال الشيخ) أو (قوله)، وحينًا يتناول المسألة دون إشارة إلى المتن، ووافقه في هذا المنهج جامع العلوم الباقولي في شرحه للمع[١].

ب- مصادره:

سبق أن نقلت في ترجمته قول ياقوت: ((مصنف شرح اللمع، أخذه عن عبد القاهر الجرجاني))، والناظر في الشرح يجد مصداق هذا، فإنه أكثر النقل من كتاب عبد القاهر، شرح الإيضاح، والتكملة، ينقل دون تصريح حينًا[٢]، ويصرح باسمه حينًا، وينعته بشيخه[٣].

كما صرح بالنقل عن سيبويه[٤]، والفراء[٥]، والسيرافي[٦]، والفارسي[٧]، وابن جني[٨]، وابن برهان، وأكثر من النقل عنه[٩].

أما من حكى أقوالهم من العلماء فكثير، متابعًا في ذلك من ينقل عنه

---

(١) انظر: شرح اللمع للأصفهاني (مقدمة المحقق ١٢٩/١).

(٢) ٣ ب، ٥ أ.

(٣) ١ ب، ٧ أ، ٤٢ ب.

(٤) ١ ب، ١٠ أ.

(٥) ١٨ أ.

(٦) مصرحًا باسمه في ١٦ أ، ٥٧ ب، وناقلا دون إشارة في ٩ أ ، ٩ ب.

(٧) ١٦ أ، وصرح بالنقل من الإيضاح في ١٢ ب، ومن الحجة في ٩٩ أ.

(٨) صرح بالنقل من المنصف ٢ أ.

(٩) ١٦ أ، ١٧ ب، ١٨ أ ثلاث مرات، ١٩ ب.

من مصادره، كما في حكايته قول أبي عمرو بن العلاء، والكسائي، والمازني، وابن كيسان، في ألف المقصور عند الوقف، فقد كان ينقل ذلك الفصل عن ابن برهان[1].

ج- شواهده:

لم يكثر المهاباذي من الشواهد، سواء أكانت من القرآن الكريم وقراءاته، أم من كلام العرب شعره ونثره، متوافقًا هذا مع منهجه في عدم استقصاء المسائل، ولما صب عليه اهتمامه من العناية بالتعليل والمصطلحات، كما سأعرض له بعد، إن شاء الله، ففي الجزء المحقق، وهو ما يعادل سُبُعَ الكتاب تقريبًا، لم يستشهد سوى بتسع آيات كريمات، ومثلين من أمثال العرب، وأحد عشر بيتًا، كما تمثل ببيتين للمتنبي، ينظر بأحدهما على مسألة معنوية، في سياق التعليل.

و لم يصرف لشواهد اللمع عناية خاصة، كشرح أو توثيق أو بيان موضع الشاهد، ومنهجه يفرض عليه هذا.

د- عنايته بالتعليل والمصطلحات:

عني المهاباذي في شرحه بتفسير المصطلحات، والعلل، فلو استعرضنا - على سبيل المثال- باب المعرب والمبني[2]، وجدنا أنه تناول ما يلي:

معنى الإعراب لغة، وحقيقته (اصطلاحًا)، ومعنى البناء، وعلة كون أصل الإعراب الاسم، وعلة ما بني من الأسماء، وعلة كون أصل الفعل البناء،

---

(١) انظر: ١٦ أ -١٦ ب.

(٢) ٨ أ.

وتفسير مصطلح التمكن، ومعنى (المضارع)، وعلة زيادة أحرف المضارعة، وعلة تحديدها بهذه الأربعة، وعلة كون الإعراب آخر حرف من الكلمة.

ومثل هذا نجده في باب معرفة الجمع[1]، فقد افتتحه بتفسير ما سمي به هذا الجمع، التصحيح، السالم، الذي يجري على هجاءين...، ثم بين علة اختصاصه بالعقلاء، ثم بين علة جمع أَرَضِين وسِنِينَ وعشرين ونحوها عليه وهي ليست من العقلاء.

وفي جمع التأنيث بين علة كون علامة النصب كسرة، وعلة حذف التاء من المفرد، وعلة اجتماع علامتي تأنيث في نحو حُبليات وصحراوات.

وكان يغرق أحيانًا في الجدل إلى حد التكلف، كما في المسألة السابقة، فقد أورد على نفسه، فقال: لم لم تكن علامة النصب الفتحة في الجمع المؤنث السالم؟

فأجاب: إن جمع التأنيث فرع عن جمع التذكير، وكان جمع التذكير علامة نصبه وجره الياء، فلم يريدوا أن يكون الفرع أوسع من الأصل!

ثم أورد: ولماذا حذفت التاء؟

فأجاب: لئلا تجتمع علامتا تأنيث.

فأورد: فكيف اجتمعتا في حُبليات وصحراوات؟

فأجاب: لأنهما لم يكونا بلفظ واحد[2]!

وعلى هذا بنى شرحه، فقد كانت عنايته بالعلة والمصطلحات طاغية

---

(١) ٢٠ أ.

(٢) ٢٠ ب -٢١ أ.

على مادة شرحه.

٥- آراؤه واختياراته:

لم يخرج المهاباذي عن فلك البصريين، فقد وافقهم في آرائهم، و لم يمنعه ذلك من عرض آراء الكوفيين، وترجيح ما يراه راجحًا منها، كما أن له اختيارات وآراء أخرى، بعضها لم أقف على من سبقه إليها.

وفي هذا الجزء المحقق عَرَضَ لمسألتين خلافيتين بين البصريين والكوفيين، ورجح فيهما رأي البصريين، أولاهما: اشتقاق الاسم، قال: ((وَسُمِّي اسمًا لسمُوِّه، والسموُّ الرفعةُ، وعندَ الكُوفِيينَ أَنَّهُ مُشتقٌ مِن السمةِ، وَليسَ كذلكَ؛ لأَنَّهُ يُجمَعُ على أَسماءَ...))[1].

والأخرى: الفرق بين حركات البناء والإعراب، قال: ((وحركاتُ الإعرابِ والبناءِ كما قالَ سيبويه متفقةٌ لفظًا وإن اختلفَت معنًى ... ولهذا فرَّقوا بينهما باللقب، وَزعمَ الكوفيونَ أَنَّهُ لا فرقَ بينَهُما، والأَولى أَن يُفَرَّقَ بينهما؛ لأنَّ اختلافَ المعنى يوجبُ اختلافَ اللفظِ))[2].

وذهب في باب العطف إلى أن (ثم) تأتي زائدة، قال: ((ثم تقع في الكلام على ضربين، عاطفة وزائدة... وكونها زائدة كقول زهير:

أراني إذا ما بت بت على هوى ... وثمَّ إذا أصبحت أصبحتُ غاديا[3]

---

(١) ٤ ب – ٥ أ.

(٢) ٩ ب.

(٣) البيت من الطويل في ديوان زهير بشرح ثعلب ٢٨٥، وسر الصناعة ٢٦٤/١، وأمالي ابن الشجري ٩٠/٣، ووروايته فيها: فثم.

وعليه تأول أبو الحسن: ﴿ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا﴾ [1]))[2]. ونسب ابن برهان القول بزيادتها للكوفيين[3].

وكان يرجح أحيانًا إذا استعرض الخلاف، فمن ذلك في هذا الجزء المحقق قوله لما تعرض للخلاف في ألف المقصور عند الوقف: ((وقالَ آخرونَ، وهُم أبو عمرِو بنِ العلاءِ، وأبو الحسنِ الكسائي، وأبو الحسنِ بن كيسان -وَبِه أَقولُ-: الألفُ في الأحوالِ الثلاثِ لامُ الكلمةِ))[4].

وقد يعتذر للكوفيين ويستجلب العلل لتأييد رأيهم، وإن كان لا يراه، كما فعل في باب التعجب لما بين حكم حذف نون الوقاية عند إسناد فعل التعجب إلى ياء المتكلم، قال: ((وقالُوا أَيضًا، أَعني الكوفيين: إنَّهُ يقالُ: ما أَحسَنِي، بحذفِ النونِ مِن (أحسنَنِي)، والجوابُ عنهُ أَنَّهُ شاذٌّ، ويجوزُ أن يكونَ لما لم يتصرَّفْ أجراهُ مَن قالَ هَذا مُجرى (لعَلَّي) فحذفَ النونَ منه))[5].

أما آراؤه التي نقلت عنه فقد وقف د. ضياء الدين فهمي محمد على اثني

(١) التوبة: ١١٨، ورأي الأخفش في إعراب القرآن المنسوب خطأ إلى الزجاج ٨٩٣/٣، وشرح اللمع لابن برهان ٢٤٤/١، وشرح الكافية الشافية ١٢٥٨/٣، وشرح الكافية للرضي ١٣٢٢/٢/٢، ومغني اللبيب ١٥٨.

(٢) ٨٠ ب -٨١ أ.

(٣) انظر: شرح اللمع ٢٤٤/١.

(٤) ١٦ أ – ١٦ ب.

(٥) ٨٩ أ.

عشر رأيًا[1]، وذكر أنه انفرد في بعضها، ومن ذلك حكم الاستثناء بعد الجمل المتعاطفة بالواو، وقد نقل عنه أبو حيان نصًّا طويلاً، صدره بقوله: ((وهذه المسألة قلما تعرض لها النحويون، و لم أر أحدًا تكلم فيها فيما وقفت عليه غير هذا المصنف، وغير رجل يعرف بالمهاباذي، قال في (شرح اللمع) من تصنيفه:((إذا استثنيت من جمل مختلفة لم يكن المستثنى إلا من الجملة التي تليه، نحو قوله: **(وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ (٤) إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ)**[2]، فـــ(الذين تابوا) مستثنى من الفاسقين لا غير، وحمله على أنه مستثنى من جميع الكلام خطأ ظاهر؛ لأنه لا يجوز أن يكون معمولًا لعاملين مختلفين، ويستحيل ذلك، ولأنك لو حملته على أنه مستثنى من جميع ما قبله لصار تقدير الكلام: فاجلدوهم ثمانين جلدة إلا الذين تابوا، ولا تقبلوا لهم شهادة أبدًا إلا الذين تابوا، وأولئك هم الفاسقون إلا الذين تابوا. انتهى كلامه))[3].

ويمكن أن يكون المهاباذي متابِعًا في هذا، قال الإسنوي: ((وقال المهاباذي في شرح اللمع، والفارسي فيما حكاه عنه ابن برهان الأصولي في كتبه الأصولية إنه يعود إلى الأخيرة خاصة))[4]، ولكن يبقى أن النحويين قلما تعرضوا إلى هذه المسألة، وأنه من أول من تعرض لها، قال الزركشي:

---

(١) المهاباذي وآراؤه النحوية والصرفية: حولية كلية اللغة العربية بالزقازيق – جامعة الأزهر، العدد ٣٠ مجلد ٢ ٢٠١٠م. ص ٢٣٠٢. وهذه الآراء التي وقف عليها كثير منها كان المهاباذي موافقًا جمهور النحويين. انظر: ٢٣٧٣.

(٢) سورة النور.

(٣) التذييل والتكميل ٨/٢٦٣-٢٦٤. والنص في شرح المهاباذي ٥٩ أ.

(٤) الكوكب الدري ٣٧٩-٣٨٠.

((هذه المسألة قل من تعرض لها من النحويين، وقد سبق أن ابن فارس ذكرها في كتابه فقه العربية، واختار توقف الأمر على الدليل من خارج، وذكرها المهاباذي في شرح اللمع واختار رجوعه إلى ما يليه كالحنفية...))[1].

ومما ذهب إليه المهاباذي، ونُقل عنه أن (ظلَّ) لا تأتي تامة، قال: ((وهذه الأفعال تجيء تامة، كما تجيء (كان) إلا (ظلَّ)، فإنها لا تستعمل تامة، ولا تستعمل إلا في فعل النهار))[2]، وممن نقله عنه أبو حيان[3] والدماميني[4].

فأما استعمالها غير تامة فهو متابِعٌ فيه ابنَ برهان، وقد سبق أنه أكثر النقل عنه، قال ابن برهان: ((وأما (ظلَّ) فلا يستعمل تامًّا، ولا يقال إلا في فعل النهار وحده))[5].

وأما كونها لا تستعمل إلا في فعل النهار، فالمقصود أنه لا تكون بمعنى صار، وقد نقل عنه أبو حيان هذا الرأي، قال: ((وذهب لكذة الأصبهاني، والمهاباذي شارح اللمع، إلى أنَّ (ظل) لا تكون بمعنى صار، بل لا تستعمل إلا في فعل النهار، وقال نحوه السيرافي))[6].

ومن آرائه التي نقلت عنه، منع إمالة (حتى)[7]، وتعليل إمالة (العَجَّاج)

---

(١) البحر المحيط ٣/٣٢٠.

(٢) ٣٥ أ.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ٣/١١٥٥.

(٤) انظر: تعليق الفرائد ٣/١٧٧.

(٥) شرح اللمع ١/٥٣.

(٦) التذييل والتكميل ٣/١٥٨.

(٧) انظر: ٥٧ ب. نقله عنه السيوطي في الهمع ٢/٢٠٤.

و(الحَجَّاج) بكثرة الاستعمال[1]، وعدم حذف ألف الوصل المفتوحة إذا دخلت عليها همزة الاستفهام، وذلك في (ال) التعريف وفي (ايمن) و(ايم الله)[2]، وحذف ياء (فُعيل) عند النسب[3]...

قيمة الكتاب:

أ- مزاياه:

من أهم مزايا شرح المهاباذي تقدم مؤلفه، فهو الشرح الثالث للمع بعد الثمانيني وابن برهان، أما الواسطي فسبقه محتمل؛ لأن وفاته لم تحدد بدقة.

ومن مزاياه العناية بالتعليل، والغوص على علل دقيقة، وإن كان في بعضها تكلف، كقوله: ((وإذا بَنَيتَ الفعلَ الماضيَ للمُخبِرِ عن نفسه قُلتَ: ضَرَبْتُ، فبنيتَ التاءَ على الضمِّ؛ لأنَّهُ أقوَى الحركاتِ، وعنايةُ المُخبِرِ عَن نفسِه بنفسِه فوقَ عنايتِه بغيرِه، فأَخَذَ الأَقوى الأقوى))[4].

وكتعليله لبناء اسم الإشارة أنه اسم فارق مسماه، فإن الأصل في الأسماء أن تلزم مسمياتها، ولكن اسم الإشارة مقرون بمن تشير إليه، فلذلك بني[5].

ب- المآخذ عليه:

لم يعن المهاباذي بنص اللمع، ولا باستقصاء مسائل الكتاب العناية التي اضطلعت بها كثير من الشروح الأخرى، وإنما قصر عنايته على بعض

---

(١) انظر: ٥٨ أ، نقله عنه أبو حيان في الارتشاف ٥٣٤/٢.

(٢) انظر: ١٥١ أ.

(٣) انظر: ١٤٢ أ.

(٤) ٢١ ب.

(٥) انظر: ١٢ أ.

الجوانب، كما أنه لم يلتزم بترتيب اللمع، فقدم وأخر، ومما يؤخذ عليه أنه قد يستطرد في مسائل فرعية في غير بابها، كبحثه حرف التعريف آللام وحدها أم (أل)[1]، وقد أطال وأجاد، وإن كان في غير موضعه، ولما أتى موضعه وهو باب الألف واللام أشار إلى ذلك الخلاف وأحال إلى ما تقدم[2].

ومما يؤخذ عليه الوهم في الإحالة إلى الفسر، والنص غير موجود فيه، قال: ((نحوُ ما جاءَ في الـــمَثَل: شَرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ، وَهَذا استشهدَ أَبو الفتحِ بِهذا في الفسرِ عِند قِيلِ أَبي الفتحِ: هم أقام ...)) فابن جني لم يورد هذا المثل في الفسر، وإنما أورده في الخصائص[3]، ويحتمل أن يكون الفسر الذي بين أيدينا ناقصًا، أو أنه ليس الفسر الكبير.

وفي هذا النص خلل أسلوبي، حيث أقام الظاهر مقام المضمر من غير حاجة، في قوله: ((وهذا استشهد أبو الفتح بهذا)) وهذا أيضًا يحتمل أنه خطأ من الناسخ.

وقوله: ((عند قيل أبي الفتح: همٌّ أقام ...)) الذي أكاد أجزم به أنه وهم، أو سبق قلم.

ومما يؤخذ عليه أيضًا عدم ترتيب الأقوال، مما أدى إلى التكرار، لما تعرض لمسألة الوقف على المقصور[4].

ج- أثره فيمن بعده:

---

(١) انظر: ١ ب – ٣ ب.

(٢) ٩٨ أ.

(٣) ٣١٨/١.

(٤) انظر: ١٦ أ- ١٦ ب.

يظهر أثر الكتاب فيمن جاء بعده جليًّا فيمن نقلوا عنه، وأول من نقل عنه –حسب ما اطلعت عليه– أبو حيان، فقد نقل عنه في التذييل والتكميل مصرحًا بشرح اللمع[١]، وفي ارتشاف الضرب[٢] ومنهج السالك[٣]، والبحر المحيط[٤]، ثم نقل عنه مباشرة أو بواسطة أبي حيان الدماميني[٥] وابنُ هشام[٦]، والزركشي[٧]، والإسنوي[٨] والسيوطي[٩].

توثيق نسبة الكتاب:

أجمع المترجمون للمهاباذي أن له شرحًا على لمع ابن جني، كما تبين في ترجمته، والمخطوط الذي بين أيدينا هو ذلك الشرح، يدل لذلك دليلان:

أولهما: ما جاء في صفحة العنوان: كتاب شرح اللمع في النحو، إملاء الشيخ الجليل أبي الحسين أحمد بن عبد الله بن أحمد الماهاباذي.

وثانيهما، وهو أوثق الدليلين: ما نقل عن الشارح من نصوص وآراء، فقد وُجِدَت في هذا الشرح، و لم يندَّ منها شيءٌ.

ومن أظهر ذلك، ما نقله أبو حيان في باب الاستثناء، فقد بلغ نقله

---

(١) نقل عنه كثيرًا ومما نص فيه على شرح اللمع: ٨/٢٦٣-٢٦٤.

(٢) من ذلك: ١/٢٥٠، ٢/٥٣٤، ٣/١١٥٥.

(٣) ٣/٧٩٢.

(٤) ٦/٤٣٢.

(٥) انظر: تعليق الفرائد ٣/١٧٧.

(٦) انظر: أوضح المسالك ٢/٥٧.

(٧) انظر: البحر المحيط للزركشي ٣/٣٢٠.

(٨) انظر: الكوكب الدري ٣٧٩-٣٨٠.

(٩) نقل عنه كثيرًا في الهمع ومن ذلك في ١/١١٥.

خمسة أسطر جاءت موافقة لما في هذا المخطوط بالحرف الواحد.

وصف النسخة:

للكتاب نسخة وحيدة، محفوظة في مكتبة الشيخ الطاهر بن عاشور في تونس، برقم ٢٢٥٦/ أ٧٤، وقد كتبت سنة ٥٥٩١، كما جاء في آخرها.

وتقع في ١٥٨ ورقة، في الصفحة ١٩ سطراً، ومتوسط الكلمات في السطر ١٤ كلمة، كتبت بخط نسخي جميل، وقد ضبطت كلماتها بالشكل، وقبل الكتاب وبعده تعليقات ومسائل متفرقة، كتبت بخط مغاير، وعليه تملكات وقراءات.

وفي أولها فهرس للأبواب بخط معاصر.

وقد أصاب المخطوط رطوبة، أثرت في مواضع منه.

وقد طمس اسم الناسخ من آخر المخطوط، الذي جاء فيه: ((تم الكتاب بحمد الله ومنه وحسن توفيقه، وفرغ من تحريره الراجي فضل الله وعفوه ... يوم الجمعة وقت الأصيل في شهر ربيع الآخر من شهور سنة إحدى وتسعين وخمسمائة هجرية، حامداً لله ومصلياً على نبيه محمد وعترته الطاهرين)).

والجزء المحقق من بداية الكتاب ظهر الورقة الأولى، حتى منتصف ظهر الورقة ٢٢.

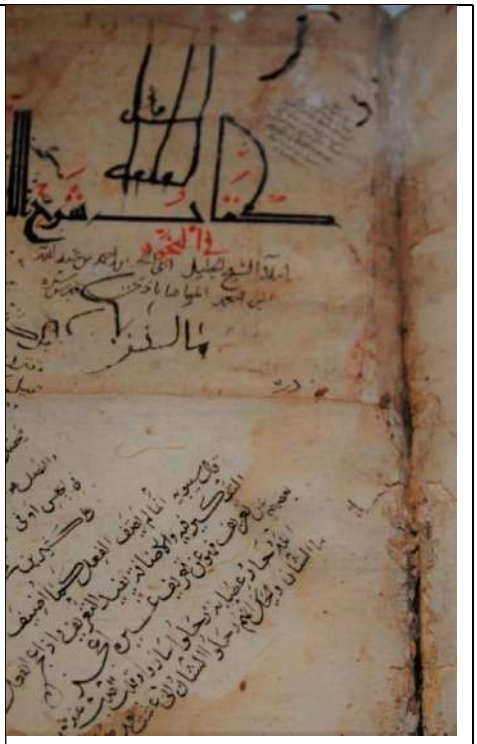	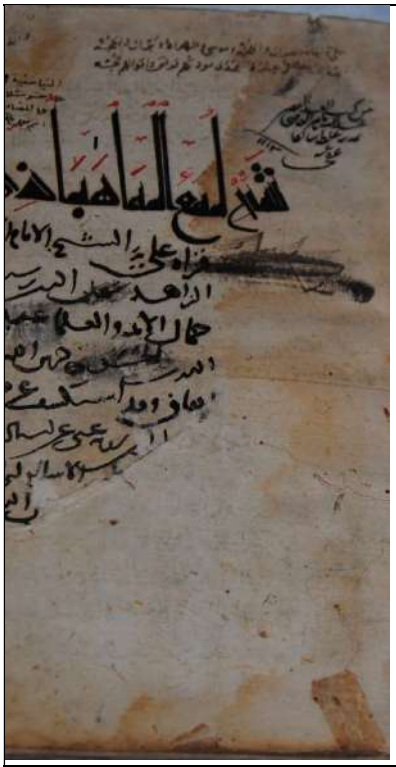
صفحة العنوان	صفحة تالية فيها العنوان

بداية الكتاب = بداية النص المحقق

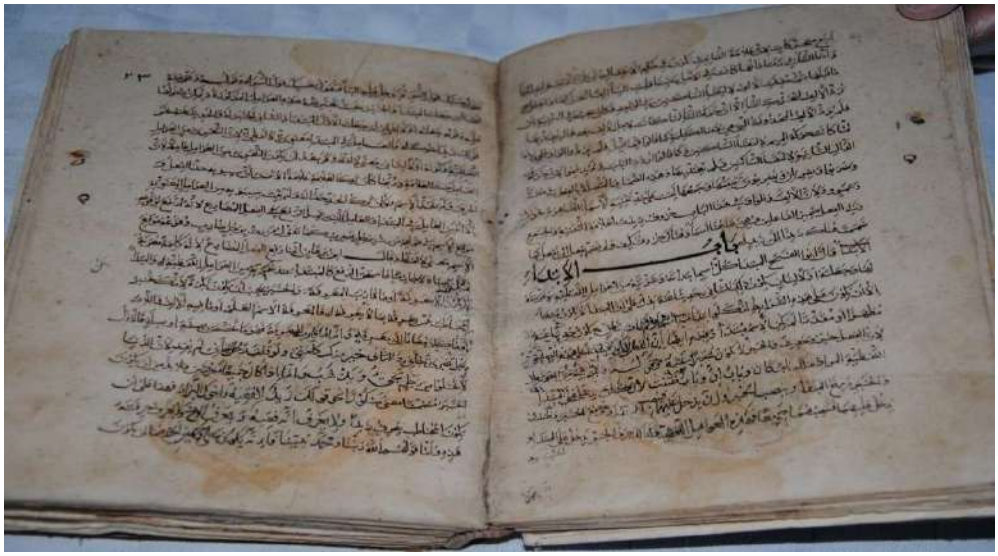

نهاية النص المحقق

آخر الكتاب

شرح اللمع في النحو

إملاء

أبي الحسين أحمد بن عبد الله بن أحمد المهاباذي

/١ ب بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين.

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، حمدَ الشاكرين، وصلاتُهُ عَلَى نبيِّه محمدٍ وآلِهِ الطاهرين.

قالَ أبو الفتحِ عثمانُ بنُ جني: ((الكلام كله ثلاثة أضرب))[١].

دُخُولُ الأَلفِ واللامِ في (الكلامِ) لاستغراقِ الجنس، إذ ليسَ يُريدُ به كلامًا دونَ كلامٍ، وإنما يَقصِدُ العُمومَ والشّياعَ، كما أنَّ القائلَ إذا قالَ: الرجلُ خيرٌ منَ المرأةِ، والدِّينارُ خيرٌ منَ الدرهم، أَرادَ العمومَ، وأنَّ جنسَ الرجالِ خيرٌ من جنسِ النساءِ، وَجنسَ الدينارِ خيرٌ من جنسِ الدرهمِ، وَلَو أَرادَ به التعريفَ لما دلَّ إلاَّ على شخصٍ[٢] واحدٍ بعينه يعرفهُ القائلُ والسامعُ.

والألفُ واللامُ عندَ الخليلِ للتعريفِ في الاسمِ، كما أنَّ (قد) للتقريب في الفعل[٣]، وَعندَ صاحبِ الكتابِ أَنَّ اللامَ وحدَها للتعريفِ، والألفَ زِيدَت لِسكونِ اللامِ، لِيُمكِنَ اللفظُ بها إذا وَقَعَتْ في أولِ الكلامِ.

---

(١) اللمع ٧.

(٢) في الهامش: شيء.

(٣) انظر: الكتاب ٣/٣٢٤.

قال سيبويه: قالَ الخليلُ: وَمِمَّا يَدلُّك على أَّن (أل) مفصولةٌ مِنَ الرَّجل ولم يُبنَ عليها، وأنها بمنزلة (قد) قولُ الشاعر[1]:

عجِّلْ لَنا هذا وَأَلحِقْنــا بِــذَلْ الشّحمِ إنَّا قد مَلَلْناهُ بَجَــلْ[2]

ووجهُ الاستدلالِ فيه أنهُ لــمَّا اضطُرَّ فَصلَهما عنِ الاسمِ في البيتِ الأولِ، ثم رَدَّهما في أَولِ البيتِ الثاني بعدُ؛ لأنهما مَرَّت في البيتِ الأَوَّلِ، وكأنهما لَمَّا تباعدَت أُنْسيَها ولم يعتدَّ بها.

قالَ: شيءٌ آخَرُ، وَهوَ أنَّ الرجلَ إذا نَسِي فتَذكرَ ولم يُردْ أن يقطعَ كلامَه قال (إلي) كما يقولُ (قَدِي) ثم يتذكرُ فيقول: الرجلُ فعلَ كذا، سمعناهم يفعلونَ ذلك، ولا يُفعَلُ هذا بشيءٍ مما كان منَ الحروفِ الموصُولة.

وقال شيخُنا عبد القاهر[3] حكايةً عن الشيخِ أبي الحُسينِ[4] -رحمهُ اللهُ-

---

(١) اختلف في قائله على قولين: أولهما: أنه لحكيم بن معيَّة، نسبه إليه ابن السيرافي، والثاني: أنه لغيلان، نسبه إليه سيبويه في موضع إنشاده الثاني، وهو غيلان بن حريث الربعي كما في المقاصد النحوية ٥١٠/١.

(٢) الكتاب ٣٢٥/٣. والبيت من الرجز، في الكتاب ٣٢٥/٣، ١٤٧/٤، والمقتضب ٨٤/١، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٥٧، واللامات ١٧، وشرح أبيات سيبويه ٣٦٩/٢، والخصائص ٢٩١/١، والمنصف ٦٦/١.

واختلف في روايته، فروي: دع ذا وعجل ذا .. و(ألزقنا) بدل (ألحقنا)، و(بالشحم) بدل (الشحم) و(أجمناه) بدل (مللناه)، و(بِخَل) بدل (بَجَل).

(٣) عبد القاهر الجرجاني، تعرضنا لذكره في الدراسة.

(٤) هو أبو الحسين محمد بن الحسين بن عبد الوارث ابن أخت أبي علي الفارسي، أخذ عن خاله أبي علي، وأخذ عنه عبد القاهر، من مصنفاته كتاب الهجاء، وكتاب الشعر، تنقل كثيرًا، واستقر بجرجان، وبها توفي عام ٤٢١هـ. ترجمته في: إنباه الرواة ١١٦/٣، ومعجم الأدباء ٢٥٢٣/٦، ومسالك الأبصار ١٤١/٧.

أنهُ قالَ: يمكنُ الاستدلالُ بالبيتِ عَلى صحةِ صاحبِ الكتاب، وأَنَّهُ إنما أَعادَ الأَلفَ واللامَ / ٢ أ في أَوَّلِ البيتِ الثاني لشدةِ اتصاله بالاسمِ، وقلةِ استغنائه عَنهُ[١]، قالَ: وَأَمَّا قولُهم (إلي) فلا يدلُّ على سُقوطِ مَذهبِ صاحبِ الكتاب؛ لأنَّ الهمزةَ لما كانت تُوجَدُ قَبلَ اللامِ أُعيدَت في حالِ التذكُّرِ ليكونَ أَوضحَ. ولو قال (لي) لم يَكُنْ واضحًا إذ كان يجوزُ أن يُظَنَّ أنه يقولُ ما ذكرتَه لي أو شيئًا نحوَهُ[٢].

واستَدَلُّوا عَلى صحةِ مَذهبِ الخَليلِ بقَولِهم في تخفيفِ الهمزةِ في (الأَحمر): (الَحْمَر)، وَذلكَ أنهم خَفَّفُوا همزةَ (أَحمر) ونقلُوا حركتَها إلى لامِ التعريفِ، ولَّما تحركتِ اللامُ وَجَبَ حذفُ الهمزةِ الداخلةِ على لامِ التعريف، إن كانت زِيدَت لسكونِ اللام، كما أَنَّكَ إذا نَقَلْتَ حركةَ الواوِ من (اقْوُلْ) إلى القاف حُذفَتِ الهمزةُ لتحرُّكِ القاف؛ لأنها إنما اجتُلِبَت لسكونِ القاف.

وَأجابُوا عَن هذا بأنَّ اللامَ أَصلُها السكونُ، وإنما تحركت بفتحةِ الهمزةِ من (أَحمر) في التخفيفِ والأصلُ التحقيقُ، فلا يُعتدُّ إذن بهذهِ الحركةِ، فكأنها ساكنةٌ، فلم تُحذَفِ الهمزةُ التي قبلَها[٣].

قال أبو الفتح: وشيءٌ آخرُ، وهو أنَّ الهمزةَ قبلَ اللامِ قَد اضطرُّوا إلى إثباتِها في بعضِ المواضعِ في قولِهم: آلرجلُ قالَ ذلك؟ إذا استَفهَمْتَ، لئلاَّ يَلتَبسَ الخبرُ بالاستفهامِ، وَقولِهم: يا اللهُ، اغفرْ لَنا؛ لأنَّ بابَ النداءِ بابُ تغييرٍ

(١) هذا نهاية ما نقله عبد القاهر عن أبي الحسين. انظر: المقتصد في شرح التكملة ٢٥٣/١.

(٢) انظر: المقتصد في شرح التكملة ٢٥٥/١.

(٣) انظر: المنصف ٦٩/١-٧٠.

مِنَ الأصُولِ، ومنها: أنها مفتوحةٌ وسائرُ هَمَزَاتِ الوصلِ مكسورةٌ أو مضمومةٌ، فأشبهَت مِن هُنا همزةَ القطعِ، نحوَ: أحمدَ، وأفكلٍ، وَهذا قولُ صاحبِ الكتابِ، ذكرَهُ أَبو الفتحِ في شَرحِ كتابِ المازنيّ، وقال: إذا جازَ عَلى مَذهبِ أَبي الحسنِ: اسَلْ زيدًا، وَإقرارُهُ الهمزةَ مَعَ تحرُّكِ السينِ لِلتَّخفيفِ؛ لأنَّ الحركةَ عندَهُ غيرُ لازمةٍ، وإن كانَت الهمزةُ في أَوله لم تثبت في غيرِ هذا الموضعِ ثباتَ همزةِ التعريفِ، فقولُهم: (الَحْمَر) أسوغُ، وَقد قالوا أيضًا: (لَحْمَر) بلا همزةٍ؛ لأنَّهُ لَمَّا تحركت اللامُ / ٢ ب حَذفُوا الهمزةَ، فدلَّ ذلكَ عَلى أنها إنما جيءَ بها لسُكُونِ اللامِ، فلَمَّا تحركت اللامُ استُغني عنها[1].

فَإن جاز لَمن نابَ عَنِ الخَليلِ الاستدلالُ بقَولهم (الَحْمَر) جازَ لآخَرَ أن يحتجَّ لصاحبِ الكتابِ بقولهم (لَحْمَر).

وقال: الدليلُ على أنَّ اتصالَ لامَ التعريفِ بالاسمِ أشدُّ مِن اتصالِ (قَد) بالفعلِ، أنهم يقولون: مَررتُ بالرجلِ، فيُوصلونَ عملَ الباءِ إلى الاسمِ، ولا يعتَدُّونَ الألفَ واللامَ فاصلًا، ولو كانت فاصلاً لم يجُزْ فصلُهما بينَ الجارِ والمجرورِ.

قالَ: وإنما اشتَدَّ اتصالُ حرفِ التعريفِ بالاسمِ لأنَّهُ في الأَصلِ على حرفٍ واحدٍ، وهو اللامُ، ثم دخلتِ الهمزةُ عليها لسكونِها، والحرفُ الذي يجيءُ لمعنًى إذا كانَ على حرفٍ واحدٍ لم يجز فصلُهُ فيما دخلَ عليه[2].

قالَ أبو الفتحِ: وَيدلُّ أيضًا عَلى شِدةِ اتصالِ حرفِ التعريفِ بالاسمِ أنَّه

---

(١) المنصف ١/٧٠.

(٢) المنصف ١/٦٨.

مُعاقِبٌ للتنوينِ، فكما أنَّ التنوينَ لا يجوزُ فصلُهُ كذلك لا يجوزُ فصلُ اللامِ.

وشيءٌ آخرُ يدلُّ على أنَّ حرفَ التعريف حرفٌ واحدٌ أنَّهُ نقيضُ التنوينِ، وذلكَ أنَّ التنوينَ يدلُّ على التنكيرِ، واللامُ يدلُّ على التعريف، فلمَّا كانَ التنوينُ حرفًا واحدًا، كانَ قياسُ حرف التعريف أَن يكونَ حرفًا واحدًا، وهم يُجرُونَ الشيءَ مُجرَى نقيضه، كما يُجرونَه مُجرَى نظيره، ألا يُرى أنهم قالوا: (طَويل) فجاءُوا به على (قَصير)، وَجرُّوا بـــ(كم) كما جرُّوا بـــ (رُبَّ)؛ لأنها نقيضتُهُ، وذَلك أنَّ (كَم) للتكثيرِ، و(رُبَّ) للتقليلِ[1].

قال شيخُنا عبدُ القاهرِ: وَهذا الاستدلالُ شُغِفَ به أصحابُنا، يَعني قولَهم: مررتُ بالرجلِ، في أنَّ الباءَ تَتخطَّى لامَ التعريفِ إلى المعمولِ، وقد تقدَّمَ ذكرُهُ. قال: وَكأنَّهُ يضعُفُ قليلاً من حيثُ إنَّهم يقولونَ: إلاَّ تفعلْ أفعلْ، وأَرجو ألاَّ تخرجَ، فيفصلونَ بينَ الجازمِ والمجزومِ بـــ(لا).

والجوابُ عن هذا: أنَّ (لا) حرفٌ أفادَ في الفعلِ معنىً، كما أنَّ حرفَ التعريفِ كذلكَ[2]، / ٣ أ فجازَ أَن يَفصِل بينَ الفعلِ وجازمِه من حيثُ إنَّهُ في حُكمِ الجزءِ منَ الفعلِ.

وشيءٌ آخرُ، وَهو أنَّ (لا) حرفٌ يُزادُ في مواضعَ كثيرة، نحو: (لئلا يعلم)[3]، فلما كان كذلك جُعِلَ في هذا الموضع بمنزلة ما لا يُعتدُّ فاصلاً، حتى كأنَّهُ لغوٌ، كما قالوا: بَقِيَ بِلا مالٍ، فجعلوها معَ إفادتها النفيَ بمنزلةِ

(١) المنصف ٦٩/١.

(٢) مكررة في الأصل.

(٣) الحديد: ٢٩.

(ما) في قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ [1]، وليسَ كذلكَ الألفُ واللامُ؛ لأنهُ ليس مما عُرِف[2] فيه الزيادةُ فيجري على حكمِها، وأقوى من هذا أنهم يقولونَ: مررتُ بالغلامِ، في قافيةٍ، و(بغلامٍ) في قافية أخرى فلا يَعتدُّونها إيطاءً[3]، ولَو كانَ بمنزلة (قد) كما يذكرونَهُ لكانَ إيطاءً، كما أنَّ قَولَكَ: (قَد فَعلَ) و(فَعَلَ) في قافيتينِ إيطاءٌ؛ لأنَّ (قد) وإن كانَ أفادَ في الفعلِ معنىً، فإنَّهُ لَيسَ في حُكمِ ما صِيغَت عليهِ الكلمةُ، فمَجراها مَجرى سائرِ الحروفِ نحو: (ما)، و(هل)[4].

قالَ عبدُ القاهرِ: وَمما يَقطعُ بأنَّ حرفَ التعريفِ ليسَ بمنزلة (قد) أنَّك تقولُ: قد خرجَ بكرٌ وعادَ زيدٌ، فيكون (قد) جامعًا للفعلينِ في مَعنى التقريبِ، ولا يجوزُ أن تقولَ: مَررتُ بالرجلِ وغلامٍ الذي عرفتَ، عَلى أن تُدخلَ في المعطوفِ معنى التعريفِ لكونهِ معطوفًا على مُعَرَّف، بل يجبُ أن تقولَ: بالرجلِ والغلامِ، فتأتيَ باللامِ في كل واحدٍ منَ الاسمينِ، فلما كانَ كذلكَ عرفتَ أنَّ حرفَ التعريفِ في (الرجلِ) بمنزلة الراءِ[5] منهُ، فكَما لا يجوزُ تقديرُ الانفصالِ في واحدٍ من حروفِ الكلمةِ كذلكَ لا يجوزُ في اللامِ. قالَ: وهذا

---

(١) آل عمران: ١٥٩.

(٢) في الأصل: عرف ألف فيه.. وفي المقتصد ٢٥٢/١: ليس مما ألف فيه.

(٣) في هامش الأصل: الإيطاء تكرير القافيتين. وانظر: مختصر القوافي لابن جني ٣٢، والكافي للتبريزي ١٦٢.

(٤) انظر: المقتصد في شرح التكملة ٢٥١/١-٢٥٢.

(٥) غير واضحة في المخطوط، والتصويب من المقتصد.

شيءٌ لاحَ لي في هذهِ الأيامِ فاعرفْهُ فإنه يُغني عن هذه الأدلة كلِّها[1].

فإن قالَ: إنهم جعلُوا (أل) معَ كونِه أشدَّ اتصالاً[2] فلذلك جاز ألاَّ يكونَ (الرجلُ) معَ (رجلٍ) إيطاءً.

فالجوابُ: أنَّكَ إذا حَكمْتَ بأنَّ حرفَ التعريفِ أشدُّ اتصالاً بالاسمِ مِن (قَد) بالفعلِ كانَ ما ذكرَهُ صاحبُ الكتابُ / ٣ ب أَولى مِن جهتينِ:

أحدُهما: أنَّ اتصالَ الحرفِ الواحدِ أَشدُّ وأبلغُ مِن اتصالِ حرفينِ؛ لأنَّ الحرفَ الساكنَ لا يمكنُ فصلهُ، وفصلُ الحرفينِ ممكنٌ.

والثاني: أنَّك تجعلُ الهمزةَ مقطوعةً في الأصلِ، ثم تزعمُ أنها وُصِلَت لكثرةِ الاستعمالِ، فتَعْدِلُ عن الظاهرِ، ونحنُ إذا جعلناها همزةَ الوصلِ كنا عَلى المنهاجِ الواضحِ.

فَإن قال: إنَّكم عَدَلتُم عَنِ الظاهرِ مِن حيثُ أَثبتُم همزةَ وصلٍ مفتوحةً وأصلُها الكسرُ.

فالجوابُ: أنَّ هذا عُدولٌ عن الظاهرِ يقبلُه القياسُ، وذلك أنَّ الهمزةَ لما جُعلَت موصلةً إلى حرفٍ غُيِّرَت حركتُها لنقلِها من بابٍ إلى بابٍ، وكانت فيه خِفَّةٌ مِن حيثُ قالوا إنَّ اللامَ تُدغَمُ في كثيرٍ منَ الأمرِ، والكسرةُ تستثقلُ مع التضعيفِ، فإذا جازَ لكَ أن تقولَ إنَّ الهمزةَ المقطوعةَ وُصِلَت لكثرةِ الاستعمالِ كان قولي إنها فُتحَت لذلكَ أولى، وهذا واضحٌ، ومما يزيدُ في وضوحِه أنَّ الهمزةَ في هذا المذهب يجبُ الحكمُ بقطعِها قياسًا على (أيمُن)، ثم

---

(١) انظر: المقتصد في شرح التكملة ٢٥٢/١.

(٢) في المقتصد: مع كونه بمنزلة (قد) أشد اتصالاً.

لا يُقْدَرُ على إثباتها مقطوعةً نحو: جاء القومُ، وهمزةُ (أيمن) تُقطعُ كثيرًا، فالمذهبُ الأمثلُ مذهبُ صاحبِ الكتاب[1].

وَقولُه: ((الكلام))[2] هُو عندَ سيبويهِ وأصحابه: الـــمُفيدُ[3].

وكلُّ جزءٍ من هذه الأجزاءِ الثلاثة، أعني الاسمَ والفعلَ والحرفَ يُسمى كلمةً بانفرادِه، والكَلِمُ يعمُّ الثلاثةَ، وظاهرُ قولِه ((الكلامُ كلُّه ثلاثةُ أضرُبٍ)) عند بعضهم فيه خَلَلٌ، وذاك أنَّه لا يخلُو من وجهين: إما أن يكونَ غرضُه الكَلِمُ فلا تكونُ كلامًا حتى يجتمعَ فيه هذه الثلاثةُ، أو يكونَ الغرضُ أنَّ كلَّ جُزءٍ من هذه الأجزاءِ الثلاثة كلامٌ بانفرادِه، وكلا الغرضين فاسدٌ[4]؛ لأنَّ المفيدَ من الكلامِ هو على ضربين، جملةٌ من مبتدأٍ وخبرٍ، وجملةٌ من فعلٍ وفاعلٍ، فالجملةُ منَ المبتدأ والخبر: زيدٌ أخوك، والجملة من الفعلِ: ذهب زيدٌ، ولا يَأتَلِفُ كلامٌ[5] / ٤ أ من حرفٍ واسمٍ، ولا من فعلٍ وحرفٍ إلاَّ

---

(١) انظر: المقتصد في شرح التكملة ٢٥٢/١-٢٥٣.

(٢) اللمع ٧.

(٣) لم يحد سيبويه الكلام، انظر: الكتاب ١٢/١، وشرحه للسيرافي ٥٠/١. وإنما استفيد ذلك من قوله: ((واعلم أن (قلت) إنما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها، وإنما تحكي بعد القول ما كان كلامًا لا قولاً، نحو: قلت: زيد منطلق)) الكتاب ١٢٢/١. وانظر: شرح اللمع للثمانيني ١٥٤.

وخالف في هذا الربعي، لما قال: ((الكلام أصوات مختلفة، كل صوت منها غير صاحبه، لها اعتمادات من أقصى الحلق فما فوق ذلك إلى الخياشيم، فمتى حصلت هذه الأصوات أو حصل بعضها سمي كلامًا، ثم ينقسم إلى المفيد وغير المفيد...)) شرح عيون الإعراب للمجاشعي ١٢٩. ونسب العكبري هذا الإطلاق إلى شرذمة من النحويين. انظر: التبيين ١١٣.

(٤) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٦٨/١.

(٥) مكررة في الأصل.

في النداءِ وحدَه، في قولِهم: يا زيدُ، وليسِ لِـــ(زيدٍ) تأثيرٌ في هذا الائتلافِ؛ لأنه مفعولٌ، والمفعولُ لا يكونُ أحدَ جزئي الجملةِ؛ لأنَّه فضلةٌ في الكلامِ، وإنما الذي نابَ مَنابَ الجملةِ (يا) وحدَها؛ لأنها مُنَزَّلَةٌ مَنْزِلَة (أدعو)، وهو فعلٌ وفاعلٌ، فهُو بمنزلةِ (صه) في أنَّه نائبٌ منابَ (اسكت) الذي هو فِعلٌ يتضمنُ ضميرَ الفاعلِ. وقالَ بعضُهم: (يا) ليست بمفيدة؛ لأنها مُنزلةٌ منزلةَ (ها) التي للتنبيه، والدليلُ على ذلك أنَّ المنادى إذا أَقبلَ توقعَ بعدَها كلامًا يفيدُ، وإن لم يكن ما يتوقعُه كانَ ذلكَ التنبيهُ عبثًا[1].

فقولُك: (زيدٌ منطلقٌ)، و(ذهبَ زيدٌ)، ليس فيهما على إفادتِهما الأجزاءُ الثلاثةُ، وقولنا: (زيدٌ) وحدَه، أو (ضَربَ) وحدَه، أو (هَل) أو (قَد) على الانفرادِ لا يكونُ كلامًا، والصوابُ عند من ردَّ على مَن قال: الكلامُ كلُّه ثلاثةُ أضربٍ، أن يُقال: الكلامُ ما يأتَلفُ من ثلاثةِ أشياءَ[2]، وهاتان العبارتانِ عندَ بعضِهم قريبٌ بعضُهما من بعضٍ؛ لأنَّ الغرضَ فيهما جميعًا أنَّ الكلامَ المفيدَ ائتلافُهُ من هذه الثلاثة.

فإن قالَ قائلٌ: ومن أينَ ادَّعى النحويونَ أنَّ الكلامَ ينقسمُ إلى ثلاثةِ

---

(١) قال السهيلي: ((وأما حروف النداء فعاملة عند بعضهم، والذي يظهر لي الآن أن (يا) تصويت بالمنادى، نحو: جوتُ، وها، ونحو ذلك، والمنادى منصوب بالقصد إليه وإلى ذكره)) نتائج الفكر: ٧٧. والذي عليه النحويون أن (يا) حرف تنبيه ونداء، نص على هذا المرادي، وغيره. انظر: الجنى الداني ٣٥٤. وذهب بعضهم إلى أنها تكون للتنبيه فقط إذا وقع بعدها ما ليس بمنادى، كالفعل أو الحرف أو الجملة الاسمية، نحو: يا ليت، ويا حبذا. انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١١٤/١، والتذييل والتكميل ٥٢/١ ومغني اللبيب ٤٨٨.

(٢) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٦٩/١.

أقسامٍ، وجائزٌ أن يكونَ ها هنا قسمٌ رابعٌ ذهبَ عنهم وخفيَ عليهم؟

فالجوابُ عن هذا السؤالِ: أنَّ النظرَ والقياسَ أفضى بهم إلى ذلك، أما النظرُ فهو أنهم تتبعُوا خطبَها وأشعارَها فوجدوها منقسمةً إلى ثلاثةِ أقسامٍ: قسمٍ دالٍ على معنىً في نفسِه غيرِ مقترنٍ بزمانٍ مُحَصَّلٍ في أولِ وضعِه، وقسمٍ دالٍّ على معنى في نفسه مقترنٍ بزمانٍ مُعيَّنٍ، وقسمٍ غيرِ دالٍ على معنىً في نفسه وليسَ بأحدِ جزئي الجملة، و لم يجدوا بعدَ النظرِ شيئًا يخرجُ، وأمَّا القياسُ فهو أنَّ الكلامَ لا يتجاوزُ أحدَ ثلاثةِ أشياءَ، قسمٍ يُخبَرُ به، ويُخبَرُ عنه، وقسمٍ يُخبَرُ به ولا يُخبَرُ عنه، وقسمٍ يُحدِثُ فيهما معنىً، أو يربطُ بعضُها ببعضٍ، ولهذا شبَّهوا الاسمَ / ٤ ب بالصانعِ والفعلَ بالمصنوعِ والحرفَ بالأداةِ.

فإن قيلَ: وهل يَدَّعي أحدٌ الإحاطةَ بلغة قومٍ على تباينِ أقطارِهم وتباعدِ ديارِهم معَ أنَّ كلَّ واحدٍ منَ النحويينِ إذا رجعَ نفسَه اضطُرَّ إلى أنه لم يَستقرِ كلامَهم كلَّهُ وإنما حصَّلَ البعضَ، ويجوزُ أن يكونَ ما فاتَهُ من دواوينِ نظمِهم ومجموعاتِ نثرِهم أكثرَ مما أدركهُ، بل لو اجتمعوا لكانوا معَ اجتماعِهم مُجَوِّزينَ للفواتِ عَلى حد تجويزِهم في حالِ الانفرادِ، وإذا كان الأمرُ على هذا فكيفَ يصحُّ القطعُ منهم على هذا الحكمِ؟

قيلَ: إنَّ ناقلي اللغةَ وجدناهم معَ اختلافِ ديارِهم، وتباُينِ هممهم، وتباينِ مَن حَكَوا عنهُم منَ العربِ، وتباعدِ البوادي التي ساروا فيها، وطلَبُوا أخذَ هذه اللغةِ منها، لم ينقُلوا مَعَ اشتهارِ كلِّ واحدٍ منهم بالاستدراكِ عَلى صاحبِه، وجدِّه في التنقيرِ عما دونَهُ سلفُهُ، وطلبِ الزيادةِ عليهم إلاَّ ما لم يخرُج عن هذه الثلاثةِ. ولو ساغ لِقائلٍ أن يَتوَهَّمَ أنَّ في لغتِهم قَبيلاً لم ينقُلهُ

هؤلاءِ النقلةُ معَ الحالةِ التي ذكرناها منهم لساغَ مثلُ ذلك في أخبارِ الشريعة، وما عليه المُعتَمَدُ في الدينِ، مما لم يحصُلْ إلا بالنقلِ، وإذا كانَ الأمرُ واضحًا في سُقوطِ هذه الطريقةِ صحَّ قسمةُ النُحاةِ وقطعُهم على هذا العددِ، ولمَّا لم يوجدْ معنًى يَخْطُرُ بالقلبِ على اشتراكِ الأُممِ في المعاني وتساويهم في دواعيها إلاَّ ويُمكنُ العبارةُ عنه بما لا يخرُجُ عن الأنواعِ الثلاثةِ في لغتهم، عُلِمَ أن القطعَ عَليها واجبٌ، والتوقفَ لانتظارِ وجودِ غيرِها فاسدٌ.

والاسمُ لـــمَّا كانَ أَحبَّ وأكثرَ استقلالاً بنفسه منَ الفعلِ والحرفِ بُدِئَ به؛ لأنَّهُ يُسْتَغْنى عَنهُما وهُما لا يستغنيانِ عَنهُ، تقولُ: زيدٌ أخوكَ، فيكونُ كلامًا. وَسُمِّي اسمًا لسمُوِّه، والسموُّ الرفعةُ، وعندَ الكُوفيينَ أنَّهُ مُشتقٌ من السمة(١)، وَليسَ كذلكَ؛ لأنَّهُ يُجمَعُ / ٥ أ عَلى أَسماءَ، وواحدهُ سِمٌ، وسُمٌ، وأَصلُه سِمْوٌ، والفعلُ منه: سَمَّيتُه، وأَسْمَيتُه، وتصغيرُه سُميٌّ، مِثلُ عُضوٍ وأَعضاء، وقِنوٍ وأَقناء، فحُذِفت لامهُ وزِيدَ في أَوله ألفُ وصلٍ، ومثلُهُ ابنٌ، كان في الأصل: بنوٌ، فحذفت لامُهُ، وزيدَ في أوَّله ألفُ(٢) وصلٍ، ولو كانَ اشتقاقُه منَ السِّمَة لكانَ يُجمعُ على أَوسامٍ، ولكانَ الفعلُ منه إذا بُني أوسمتُ، أو وَسمتُ، وتصغيرُه وُسَيم، وشيءٌ آخرُ وهو أنَّهُ ليسَ في كلامِهم اسمٌ حُذِفَ

---

(١) انظر: الإنصاف ٦/١، والتبيين ١٣٢. وقال الزجاجي: ((أجمع علماء البصريين، ولا أعلم عن الكوفيين خلافًا محصلاً مستندًا إلى من يوثق به أن اشتقاق (اسم) من سموت أسمو، أي: علوت، كأنه جعل تنويهًا بالدلالة على المسمى لما كان تحته فأصله (سمو) على وزن حِمْل ... الدليل على ذلك قولهم في الجمع: أسماء ... وفي التصغير (سُمَيٌّ)... وقد حُكي أن بعضَهم يذهب إلى أن أصله من (وسمت)، كأنه جُعل سمة للمسمى ...)) اشتقاق أسماء الله ٢٥٥.

(٢) من قوله: وصل ومثله ... ملحق في الهامش.

فاؤُه نحوُ: وَعْدة في عدة، وَزيدَ في أولهِ أَلفُ الوصلِ، وإنما جاءَ هذا فيما حُذِفَ لامُه.

والفعلُ لما كانَ أقوى من الحرفِ قُدِّمَ عليه؛ ولأَنَّهُ يَتمُّ منهُ كلامٌ إذا اقتُرِنَ إلى اسمٍ، ويتصرف وله معنىً في نفسه.

والحرفُ سُمِّي حرفًا لما كانَ منحرفًا إلى ناحيةٍ مِنَ الاسمِ والفعلِ، ولا معنى لهُ في نفسه.

فإن قيلَ: ما معنى قولهم ((وَحرفٌ جاءَ لمعنًى)) فإنَّهُ يوهِمُ أنَّ الاسمَ والفعلَ ما جاءا لمعنًى.

قيلَ: لما كانَ معناهُ بخلافِ معنى الاسمِ والفعلِ، وذلك أنَّ معناهما في أنفسِهما ولا معنى للحرفِ في نفسه بل في غيرِه خصَّه بذكرِ المعنى، كأنه قالَ: والحرفُ ما جاءَ لمعنىً فحسبُ، أي: لمعنىً في غيرِه، ولهذا أكَّدهُ بعضُهم بقولِه: ((ما جاءَ لمعنىً ليسَ غيرُ))[1]، وقالَ بعضُ المتأخرينَ: احتَرزُوا بقولهم: ((والحرفُ ما جاء لمعنىً)) من حروف التهجِّي[2].

ولكلِّ واحدٍ من هذه الأجزاءِ الثلاثة حدودٌ وعلاماتٌ وخواصٌّ يُعْرَفُ بها، فمن علاماتِ الأسماءِ دخولُ حرفِ الجرِّ عليها، نحو: من زيد، وإلى زيد، وأخذتُ العلمَ عَن زيد، فـــ(مِن) معناهُ ابتداءُ الغاية، و(إلى) لانتهائها، و(عَن) للمجاوزةِ، فلمَّا صحَّت معاني هذهِ الحروفِ في الأسماءِ صحَّ دخولُها عليها؛

---

(١) انظر: الإيضاح ٥٤ ٥ ٢٢، والمقتصد في شرح الإيضاح ٨٤/١، وشرح اللمع للأصفهاني ١٨٩/١.

(٢) انظر الخلاف في معنى (جاء لمعنى) في: شرح الكتاب لسيرافي ٥٢/١، وشرح عيون الإعراب ١٣٢، ولم يذكرا الاحتراز من حروف التهجي.

لأنَّ الشيءَ إذا صحَّ معناهُ صحَّ اللفظُ به، ودخولُ حرف الجرِّ على الاسمِ علامةٌ من علامات الاسمِ، ووصفٌ من أوصافه، وليسَ بحدٍّ؛ لأنَّ من الأسماءَ ما لا يحسُنُ دخولُ حرفِ الجرِّ نحوُ: (أنا)، و(أنت) و(نحن) وغيرِها.

/ ٥ ب ومِن علاماته دخولُ الألفِ واللامِ عليه، نحوُ: الرجل والغلام؛ لأنهما إذا دخلا عليه أفادا فيه معنىً وهو الاختصاصُ، فصحَّ دخولُهما عليه لهذا المعنى، وهذا أيضًا من علاماتِ الاسمِ وصفاته؛ لأن (مَن) و(متى) و(كيف) والأسماءَ الأعلامَ نحوَ: زيد وعمرو، كلُّها أسماءٌ ولا يدخلُ عليها الألفُ واللامُ.

ومن علامتِه جوازُ الإخبارِ عنهُ، نحو: زيدٌ منطلقٌ، وهذا أيضًا من علاماته، لأنَّ (كيف) و(إذ) و(إذا) و(متى) أسماءٌ بلا خلافٍ، ولا يصحُّ الإخبارُ عنها.

وكذلكَ التنوينُ من علاماتِ الاسمِ، إلا أنَّ الألفَ واللامَ أخصُّ في الأسماءِ منَ التنوينِ، وذاك أنَّ التنوينَ على ضُروبٍ منها: ما يدخلُ على الفعلِ، وهوَ التنوينُ الذي يَنوبُ مَنابَ حرفِ الرَّوِيِّ في الشعر على مَذهبِ مَن لا يَرى الترنُّمَ في الشعرِ، نحوُ قوله[1]:

ما هَاجَ أَحزانًا وَشجْوًا قَد شَجَنْ[2]

(١) هو العجاج كما في ديوانه.

(٢) من الرجز، في ديوان العجاج ٧، والخصائص ٩٨/٢، وشرح اللمع للثمانيني ١٦٤/١، وكثيرًا ما يستشهد النحويون بالبيت الذي بعده: من طللٍ كالأتحميِّ أهجن. انظر: الكتاب ٢٠٧/٤، والأصول ٣٨٧/٢، وسر الصناعة ٥١٤/٢، وشرح الكافية الشافية ١٤٢٨/٣.

وَكذا التنوينُ الغالي المُنيفُ على الوزن في قوله[1]:

وقاتمِ الأعماقِ خاوي المخترقْنْ[2]

وَهذا التنوينُ مما يُزادُ في الشعرِ المُقَيَّدِ حرصًا على البيانِ، وهو مثلُ قولِهم: (عيهلّ) و(كلكلّ)[3]، وما يجري مَجراهُ، فهذانِ النوعانِ يدخلانِ على الفعلِ دخولَهما على الاسمِ، والتنوينُ الذي يخصُّ الاسمَ على ثلاثةِ أضرُبٍ:

[أولهما][4]: هُو الذي يكونُ فرقًا بين ما ينصرِفُ وما لا ينصرفُ.

والثاني: ما يكون فرقًا بينَ المعرفةِ والنكرةِ في قولهم: صَهْ وصهٍ، ومَهْ ومهٍ.

والثالث: أن[5] يكونَ عِوضًا منَ المضافِ إليه في قولهم: حينئذٍ، وساعتئذٍ، كانَ أصلُهُ: لقيتُك ساعةَ إذْ كان كذا، أو حينَ إذ كان كذا، فحُذِفَتِ الجملةُ المضافُ إليها وجُعِلَ التنوينُ عِوضًا منها.

وإذا كانَ حكمُ التنوينِ هذا كانَ وصفُ الاسمِ بالألفِ واللامِ أخصَّ مِن وصفِهِ بالتنوينِ الذي يشاركُهُ الفعلُ في نَوعينِ منهُ.

---

(١) هو رؤبة. كما في ديوانه.

(٢) من الرجز، في ديوان رؤبة ١٠٤، والكتاب ٤/١١٠، والخصائص ٢/٢٢٨، والمنصف ٢/٣٠٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٢٨، ٩/٣٤، وغيرها كثير.

(٣) في العهيلِ، وهي الناقة السريعة، والكلكَلِ وهو الصدر، يشير إلى قول الراجز:

ببازِلٍ وجناء أو عيهَلِّ * كأنَّ مهواها على الكلكلِّ

انظر: الكتاب ٤/١٧٠، وسر صناعة الإعراب ١/١٦١-١٦٢، والمنصف ١/١١.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) لعلها (ما)، وفيها في الأصل أثر طمس وتصحيح.

وأمَّا قولُ الشاعرِ[1]:

... صَوتُ الحمارِ اليُجَــدَّعُ[2]

/ ٦ أ و:

... ... اليتقصَّـــــــــــــــــعُ[3]

واستدلالُهم بهِ على دخولِ الألفِ واللامِ في الفعل فغيرُ مُعتدٍ به، وهُو من الشواذِّ.

ومن علاماتِ الاسمِ كونُه عبارةً عن شخصٍ نحو: زيدٍ وعمروٍ، وهذا يعمُّ الحيوانَ والجمادَ؛ لأنَّ كلَّ اسمٍ يقعُ على ذي شخصٍ فهو عبارةٌ عن ذلك الشخصِ، حيوانًا كانَ أو غيرَهُ، وهذا أيضًا من علاماتِ الاسمِ وصفاته؛ لأنَّ مِنَ الأسماءِ ما لا يكونُ عبارةً عن شخصٍ وهو الأحداثُ والمعاني، كالضربِ والقتلِ والأكلِ، وسُمِّيت أحداثًا؛ لأنها مِن أحداثِ الأسماءِ، أي:

---

(١) وهو ذو الخِرَق الطُّهَوي كما في نوادر أبي زيد ٢٧٦.

(٢) جزء بيت من الطويل، وتمامه:

يَقولُ الخنــا وأبغَــضُ العُجــمِ ناطقًــا إلى ربِّنا...

في الإغفال ١٩٢/١، والشيرازيات ٥٧٧/١، والنوادر ٢٧٦، وسر الصناعة٣٦٨/١، والمقتصد ٧٢/١، والإنصاف ١٥١/١، وشرح المفصل ٢٥/١، ١٤٤/٣. والخنا: الفحش، واليجدع: أي الذي يجدَّع، والحمار المجدع: مقطوع الأذنين.

(٣) جزء بيت من الطويل، وتمامه:

فيســتخرجُ اليربــوعَ مــن نافقائــه ومن جُحْره بالشِّيحة ...

وهو من قصيدة البيت الذي سبقه، انظر: مصادر البيت السابق.

النافقاء: أحد مخارج اليربوع من جحره، والقاصعاء: الجحر، وهو مدخل ظاهر، بخلاف النافقاء فإنه مخفيٌّ، ويتقصع: يدخل فيه.

تُحْدِثُها الأسماء وتوجدُها، فهذه كلُّها علاماتٌ وليست بحدود، والفرقُ بين العلاماتِ والحدودِ أنَّ الحدَّ يطَّرِدُ وينعكسُ، والعلامةُ تطَّرِدُ ولا تنعكسُ، وذلك أن تقولَ: كلُّ لفظٍ حَسُنَ دخولُ الألفِ واللامِ عليه فهُو اسمٌ، وليسَ يمكنُ أن تقولَ كلُّ لفظٍ لا يحسُنُ دخولُ الألفِ واللامِ عليه فليس باسم؛ لأنَّ (مَن) اسمٌ و(متى) اسم و(إذ) و(إذا) كذلك، والأسماءَ الأعلامَ مثلُها، ولا يحسُن دخولُ الألفِ واللامِ عليها، وإذا كان حدًّا أمكنَ طردُهُ وعكسُهُ، نحوُ أن تقولَ كلُّ كلمةٍ استحقت الإعرابَ في أولِ وضعِها فهِيَ اسمٌ، ويمكنُ أن يُقالَ لكلِّ كلمةٍ لم تستحقَّ الإعرابَ في أولِ وضعِها فليست باسمٍ؛ لأنَّ الفعلَ ...[1] من الاسمِ المبني، والفعل المضارع؛ لأنَّ الاسمَ المبني ...[2] ثم بُني لمشابهتِه الحرفَ، والفعلُ المضارعُ ...[3] البناء من أن يُقال كلُّ كلمةٍ لم تستحقَّ الإعرابَ في أولِ وضعِها فَليست باسمٍ؛ لأنَّ الفعلَ المضارعَ لم يستحقَّ الإعرابَ في حالٍ منَ الأحوالِ، والحرفُ لم يستحقَّ الإعرابَ في حالٍ من الأحوالِ.

ومن علاماتِ الفعلِ التصرُّفُ، نحوُ: قام يقوم قيامًا، ودخولُ (قد) عليه، وكونُه أمرًا كما ذكره أبو الفتح[4]، وهذه كلُّها علاماتٌ أيضًا؛ لأنَّ (قد) لا يدخلُ إلا على فعلِ الماضي إذا أردتَ تقريبَه من فِعل الحالِ، ولا يدخلُ على فِعلِ الأمرِ.

---

(١) بياض في الأصل.

(٢) بياض في الأصل.

(٣) بياض في الأصل.

(٤) انظر: اللمع ٨.

والحرفُ ما لم يحسُنْ فيه علاماتُ الاسمِ ولا علاماتُ الفعلِ، / ٦ ب ولا يكونُ له معنىً في نفسِه، وإنما يكونُ معناهُ في غيرِه نحو (هل) و(بل).

وأما حدُّ الاسمِ فقد ذكروا له حدودًا لا تكادُ تسلمُ منَ الطعنِ والاعتراضِ، ولهذا عدلَ صاحبُ الكتابِ عن حدِّه، فحدَّ الفعلَ والحرفَ و لم يذكر للاسمِ حدًّا، فكانَ تركُ الحدِّ حدًا له؛ لأنه قالَ: ((والفعلُ أَمثلةٌ أُخذَت من لفظِ أَحداثِ الأسماءِ، وبُنيت لما مضى ولما يكونُ و لم يقع، وما هو كائنٌ لم ينقطع))[1]، فقوله: ((أمثلةٌ أُخذَت من لفظ أحداثِ الأسماءِ)) يريدُ به أمثلةَ الماضيَ والحاضرَ والمستقبلَ، ومثالَ الأمرِ كذلك.

وقولهُ: ((أُخذَت من لفظ أحداثِ الأسماءِ)) يريدُ به أنَّ هذه الأمثلةَ تكونُ مُشتقَّةً من المصادرِ التي هيَ أحداثُ الأسماءِ، أَي: تُحدثُها الأسماءُ، كـ (زيد) و(عمرو)؛ لأنَّ المصادرَ أحداثٌ لهذه الأسماءِ، و((بُنيت لما مضى)) يريدُ: الفعلَ الماضي، ((ولما يكون و لم يقع)) يريدُ به الفعلَ المستقبلَ؛ لأنَّه يكونُ فيما يُستقبَلُ ولا يكونُ واقعًا زمنَ الإخبارِ عنهُ. وقوله: ((وما هو كائنٌ لم ينقطع)) يريدُ به فعلَ الحالِ؛ لأنه يكونُ حاضرًا زَمنَ الإخبارِ عنه غيرَ منقطعٍ.

وقالَ بعضُهم: حدُّ الاسمِ ما استحقَّ الإعرابَ في أَولِ وضعه[2]، فيكونُ احترازًا منَ الأسماءِ الموغلةِ في شَبهِ الحروفِ، وهي المبنيةُ، مثلُ كيف، وأنتم، وأمسِ، وهؤلاء؛ لأنهُ إذا اعتُرِضَ عليه بهذه الأسماءِ أجابَ عنه بأنها استحقَّتِ

---

(١) انظر: الكتاب ١/١٢.

(٢) انظر: أسرار العربية ٩، والتبيين ١٢١. وانظر: الإيضاح في علل النحو ٥١.

الإعرابَ في أولِ وضعِها؛ لأنها شابهت الحرفَ فاستحقَّت البناءَ، وفيه أيضًا احترازٌ منَ الفعلِ الذي هو مبنيٌّ، ومنَ المضارعِ الذي هو مُعرَبٌ؛ لأنَّ المضارعَ لم يستحقَّ الإعرابَ في أولِ وضعه، وفيه[1] من الحروف أيضًا.

ومنهم مَن قالَ: الاسمُ ما استَحقَّ التنوينَ في أولِ وضعه[2]، ومنهم مَن قال: الاسمُ ما دلَّ على معنًى في نفسه غيرِ مقترنٍ بزمانٍ مُحَصَّل[3]، وما دلَّ على معنى في نفسه مفردٍ، وهُنا احترازٌ أيضًا منَ الفعلِ والحرف جميعًا؛ لأنَّ الفعلَ يدلُّ على معنًى في نفسه غيرِ مفرد؛ لأنهُ يقترنُ بزمان / ٧ أ مُحَصَّلٍ، ألا ترى أنَّك إذا قُلتَ: ضربَ، دلَّ على معنًى، وهو الضربُ، وزمانٍ مُحَصَّلٍ مُعَيَّنٍ وهو الماضي، وكذلكَ فعلُ الحالِ والاستقبالِ يدلُّ على معنيين، وفيه احترازٌ منَ الحرف؛ لأنَّه لا يدلُّ على معنًى في نفسه لا مفرد ولا مقترنٍ بزمانٍ معين، فإذا اعترضَ مُعْتَرِضٌ على هذا الحدِّ بقولهم: مَضربُ الشَّولِ، ومَقدَمُ الحاجِّ، وأن هذه الأسماء تدلُّ على معنى في نفسها مقترنٌ بزمان[4].

فقد قالوا: إنَّ هذه الأسماءَ أسماءُ أوقاتِ الأفعالِ مشتقةٌ منها[5]، وليست

---

(١) أي: وفيه احتراز.

(٢) انظر: التبيين ١٢١.

(٣) نسب هذا الحد لابن السراج، وهو مختصر عما في الأصول ١/٣٦-٣٧. انظر: التبيين ١٢٢.

(٤) انظر هذا الاعتراض ورده في: شرح الكتاب للسيرافي ١/٥٣.

(٥) هذا أحد التوجيهين، والآخر على حذف مضاف، أي وقت مقدم الحاج. انظر: البغداديات ٢٧٧. قال ابن فلاح: ((وأما مضرب الشول ... فيحتمل أمرين: أحدهما: أن دلالتهما على الزمان باعتبار مضاف محذوف... والثاني: أن دلالتهما على الزمان اصطلاحًا وعرفًا لا وضعًا... وأما دلالتها على الأحداث من الضراب والخفوق والقدوم فلكونها مأخوذة من ألفاظ الأحداث فدلالتها دلالة التزام)) المغني ١/٩١.

بأسماءِ الأفعالِ ولأوقاتها جميعًا. وإذا كان كذلكَ فإنها لا تدلُّ إلا على معنى واحدٍ.

وقالَ شيخُنا عبدُ القاهر: كلُّ لفظٍ يدلُّ على مُحَدَّث عنه في الجملة دلالةً يكون بها إيّاهُ، فهو اسمٌ[1]، وقال أيضًا: كلُّ لفظٍ عُرِّيَ مِنَ الدلالة على الزمانِ لا مِن طريقِ الوضعِ، وكانَ له إعرابٌ لفظًا وتقديرًا فهُوَ اسمٌ[2].

وأما الفعل، فقالَ أبو عليٍّ[3]: هو ما أُسْنِدَ إلى شيءٍ ولم يُسنَد إليه شيءٌ[4]، وإنما قال: أُسْنِدَ إلى شيءٍ ولم يُسنَدْ إليه شيءٌ، ولم يقُلْ ما يكونُ خبرًا عن شيءٍ ولا يكونُ مُخْبَرًا عنهُ؛ لأنَّ الإسنادَ أعمُّ مِنَ الإخبارِ؛ لأنَّ مِنَ الأفعالِ ما لا يُطلَقُ عليهِ لَفظُ الإخبارِ، كفعلِ الأمرِ، نحوُ: ليضربْ زيدٌ؛ لأنَّ الخبرَ يحتملُ الصدقَ والكذبَ، والأمرُ لا يحتملُ الصدقَ والكذبَ، ويُطلَق عليهِ لفظُ الإسنادِ؛ لأنَّ حقيقةَ الإسنادِ الإضافةُ والإمالةُ.

فإن قِيلَ: قولُهم في المَثَل: تَسمعُ بِالمعيدي خيرٌ مِن أَن تراهُ[5]، أخبرَ بقولِهم (خيرٌ) عن[6] (تسمعُ)، وهو فعلٌ، فكيفَ قالوا: الفعلُ ما كانَ مُسنَدًا إلى

---

(١) انظر: شرح الجمل لعبد القاهر ١٢٨.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح ٧٦/١.

(٣) هو الحسن بن احمد بن عبد الغفار، الفارسي، أبو علي، إمام في النحو، أخذ عن ابن السراج، وأخذ عنه ابن جني وغيره، من مصنفاته: الحجة للقراء السبعة، والإيضاح العضدي والتكملة. توفي سنة ٣٧٧. ترجمته في: تاريخ بغداد ٢١٧/٨، وإنباه الرواة ٢٧٣/١، ووفيات الأعيان ٨٠/٢.

(٤) الإيضاح العضدي ٥٢.

(٥) انظر: مجمع الأمثال ٢٢٧/١، المستقصى ٣٧٠/١.

(٦) في الأصل: من.

شيءٍ و لم يُسنَد إليه شيءٌ و(تسمع) هاهنا مُسْنَدٌ إليه؟

والجوابُ: أنَّ (أنْ) الناصبةَ لِلفعلِ مُضْمَرةٌ هاهنا، وهيَ إذا حُذِفَت رُفِعَ الفعلُ بعدَها، كبيتِ طرفةَ[1]:

ألا أيُّ هذا ا لزا جري أَحضـــرُ ا لوَغَى

وَأَنْ أَشهَدَ اللذاتِ هَـــل أَنْـــتَ مُخْلِـــدي[2]

/ ٧ ب تقديرهُ: أَن أَحْضُرَ الوغى، الدليلُ عليه عطفُ قوله: ((وَأَنْ أشهدَ اللذات)) عليه، ويجوزُ أن يكونَ (تسمعُ) مُنَزَّلاً مَنْزِلَة (سماعك) كما قالَ الشاعرُ[3]:

وَقالُوا ما تَشـــاءُ فَقُلْـــتُ أَلْهُـــو إلى الإصباحِ آثِـــرَ ذِي أَثَـــيرِ[4]

فالاسمُ يُخبَرُ عنه ويُخبَرُ به نحو (زيدٌ أخوكَ) فـ (زيدٍ) مُخبرٌ عنه و(أخوك) خبرُه، والفعلُ يُخبَرُ به ولا يُخْبَرُ عنهُ، وإنما كانَ التنوينُ والألفُ واللامُ من خصائصِ الاسمِ، والتصرُّفُ والأمرُ و(قد) التي هِيَ للتقريبِ من

---

(١) هو طرفة بن العبد بن سفيان البكري، أحد شعراء الجاهلية المشهورين، وأحد أصحاب المعلقات، هجا عمرو بن هند فأرسله إلى عامله على البحرين ليقتله، فقتل شابًّا. ترجمته في: طبقات فحول الشعراء ١٣٧/١، والشعر والشعراء ١٨٢/١، واللآلي ٣١٩/١.

(٢) البيت من الطويل، في ديوان طرفة ٣٢، والكتاب ٩٩/٣، والمقتضب ٨٥/٢، ومجالس ثعلب ٣٨٣/١، والمقتصد ٧٩/١، وأمالي ابن الشجري ١٢٤/١. روي (اللائمي) بدل (الزاجري).

(٣) هو عروة بن الورد، كما في شعره.

(٤) البيت من الوافر، في شعر عروة ٣٤، وتخريجه ٩١، ومعاني القرآن للفراء ١١/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٦٦/٥، والخصائص ٤٢٣/٢، والمقتصد ٨٠/١، وشرح المفصل ٩٥/٢. روي (وقالت) و(فقالت) بدل (وقالوا).

خصائصِ الفعلِ؛ لإفادةِ كلٍّ واحد منها معنًى فيما دخلَ عليه. والتنوينُ يُفيدُ الشِّياعَ والعُمومَ، والإضافةُ والألفُ واللامُ يفيدانِ التخصيصَ والتعريفَ؛ لأنَّ التنوينَ علامةُ التنكيرِ، والألفَ واللامَ علامةُ التعريفِ، ولهذا لا يجتمعُ التنوينُ والألفُ واللامُ في حالةٍ واحدة، والاسمُ الواحدُ في حالةٍ واحدة لا يتنكرُ من وجهٍ ويتعرَّفُ من آخرَ، وكذلكَ لا يدخُلُ الألفُ واللامُ على المُضافِ؛ لأنَّهُ لا يبقَى اشتراكٌ بعدَ الإضافةِ ترفَعُهُ الألفُ واللامُ، وإنما اختصَّ التصرفُ بالفعلِ؛ لأنهُ يأتي بصيغٍ مختلفةٍ لمعانٍ مختلفة، فوجبَ لذلك أن يتصرفَ، وكذلكَ الأَمرُ والنهيُ؛ لأنَّ الآمرَ يطلُبُ من المأمورِ إيجادَ الشيءِ في الحالِ أو في الاستقبالِ، وكذلك الناهي ينهَى عن إيجادِ الفعلِ في الحالِ وفي الاستقبالِ، وهذا لا يتأتَّى إلا في الفعلِ، وأمَّا اختصاصُ (قد) بالفعلِ؛ فلأنها تُقَرِّبُ الفعلَ الماضيَ منَ الحالِ، ولهذا صلَحَ أن يقعَ الماضي بعدَها حالاً، فلما كان (قد) لتقريبِ وُقوعِ الحدَثِ اختصَّت بالفعلِ؛ لأنَّ (قد) للتَّوقُّعِ، وإنما تُتَوَقَّعُ الأفعالُ لوقوعِها حالاً بعد حالٍ، والأسماءُ المتمكنةُ لا تَحْدُثُ هذا الحدوثَ، وأما كونُ (هَل) بمعنى (قَد) في قولِه تعالى: (هل أتى على الإنسان)[1] و(هل أتاك حديث الجنود)[2] / ٨ أ فَلأنَّ الفعلَ يقعُ بعدَ كلِّ واحدٍ منهُما وقوعَهُ بعدَ الآخَرِ، وأنَّ مَن يستفهِمُ يكونُ منتظراً للجوابِ ومتوقعًا لهُ، و(قد) لتوقُّعِ الفعلِ، فلمَّا تقارَبَ معنياهُما جازَ وقوعُ كلِّ واحدٍ منهُما موقِعَ الآخَرِ.

(١) الإنسان: ١.

(٢) البروج: ١٧.

بابُ المُعْرَبِ والمبنيِّ[1]

معنى الإعراب: التبيينُ والإيضاحُ، يُقالُ: أَعربْتُ لَهُ عمَّا في ضَميري، أَي: بَيَّنتُ، ويُقالُ إنهُ مأخوذٌ من عَرَبَتْ مَعدَتُهُ، إذا فَسَدَت[2]، ومَعنى الإعرابِ على هذا إزالةُ الفساد، وأَعربْتُها أزلتُ عَرابَها أي: فسادَها، كما يُقالُ: شَكاني فَأشكَيتُهُ، أي: أَزلْتُ شكايَتَهُ، وعَتَبَ عَليَّ فأعتَبتُهُ، أَي: أَزلتُ عتابَه، وهذه الهمزةُ تسمَّى همزةَ السلب.

وحقيقةُ الإعرابِ في هذا البابِ أَن يَتَغَيَّرَ آخرُ الكلمةِ لِتغيُّرِ العاملِ في أَوَّلِها.

والبناءُ: هو ألاَّ يتغيرَ آخرُ الكلمةِ لتغيُّرِ العاملِ في أولِها.

والمُعْرَبُ: كلُّ كلمةٍ يَتغيرُ آخرُها لتغيرِ العاملِ في أولِها، وَإن شئتَ قلتَ: كلُّ ما اختَلَفَت حركاتُ آخرِه ظاهرةً في اللفظِ أو مُقَدَّرةً لاختلافِ العاملِ في أولِه. وَإنما وَجَبَ مُراعاةُ هذينِ الشرطينِ، أَعني قولَهم: ما يتغيرُ آخرُهُ لتغيرِ العاملِ في أولِه؛ لأَنَّهُ إذا حصلَ أحدُهما وَلم يحصُلِ الآخرُ لم يكُن مُعرَبًا، ألا تَرى أنك تقولُ: أَخذتُ منْهُ، فتكونُ النونُ ساكنةً، ثم تقولُ: أَخذتُ مِنَ الرجلِ، فتفتحُ النونَ، وأَخذتُ مِنِ ابْنِكَ، فتكسرُ النونَ، فقد حصلَ التغيرُ في آخرِ الكلمةِ و لم يكُن إعرابًا لَمَّا لم يحصُلْ تغيُّرُ العاملِ، وكذلكَ تقولُ: جاءَني هَؤُلاءِ، ورأَيتُ هؤلاءِ، ومَررْتُ بهؤلاءِ، وَلا يكونُ مُعرَبًا؛ لأَنَّ

---

(١) اللمع ٩.

(٢) انظر: الاشتقاق ٣٦١، ٥٢٤، وتهذيب اللغة ٣٦٤/٢، والصحاح ١٧٩/١ (عرب).

التغييرَ في آخرِ الكلمة لم يحصُلْ، وإن[1] حَصلَ تغيُّرُ العاملِ في أولِها.

والمبنيُّ: ما لا يَتَغيَّرُ آخرُهُ لتغيُّرِ العاملِ في أوَّله.

وَأصلُ الإعرابِ أَن يكونَ في الاسمِ؛ لأَنَّهُ يأتي بصيغةٍ واحدةٍ لمعانٍ مختلفة، فَلو لم يُعرَبْ آخرُهُ لم يدُلَّ على المعاني دلالَتَهُ علَيها / ٨ ب وَهوَ مُعربٌ، ألا تَرى أَنَّكَ إذا قُلتَ: ما أَحسَنَ زيدًا! فنصبْتَ، عُلِمَ أن (ما) للتعجُّبِ، وكذا إذا قُلتَ: ما أَحسَنَ زيدٌ، فرفَعْتَ، عُلِمَ أن (ما) للنفيِ، وإذا قُلتَ: ما أَحسَنُ زيدٍ؟ عُلِمَ أن (ما) للاستفهامِ، فَلو لم تُعْرِبهُ لم يَتَبيَّنْ هذهِ المعاني.

فما بُني مِنَ الأَسماءِ فَلمُشابهتِه الحرفَ.

وَأصلُ الفعلِ البناءُ؛ لأَنَّهُ يأتي بصيغٍ مختلفة لمعانٍ مختلفة، ضَرَبَ، ويَضرِبُ، وسَيَضرِبُ، فكانَ لكلِّ معنًى صيغةٌ يُعرَفُ بها، فلم يكنْ لذلكَ حاجةٌ إلى الإعرابِ، وَما أُعْرِبَ مِنَ الفعلِ فلمشابهتِه الاسمَ، وأصلُ العملِ أن يكُونَ للفعلِ، قالَ الطائيُّ[2]:

خَرقاءُ يَلعَبُ بالعقول حَبابُهـــا كتلاعُبِ الأَفعالِ بالأسمـــاءِ[3]

وما أُعْمِلَ مِنَ الاسمِ فَلمُشابهتِه الفعلَ.

وقولُهُ: ((الـــمُعْرَبُ عَلَى ضَربينِ: الاسمِ المتمكنِ والفعلِ

---

(١) في الأصل: فإن.

(٢) هو أبو تمام، حبيب بن أوس، الشاعر العباسي المشهور.

(٣) انظر: شرح ديوان أبي تمام للأعلم ٢١٣/١، وللخطيب التبريزي ٢٩/١، وسر الفصاحة ١٦٧، ومنهاج البلغاء ١٩١. روي (كتلعُّب) بدل (كتلاعب).

الـــمُضارعِ))[1]، مَضى تفسيرُ الـــمُعرَب، والـــمُتمكِّنُ سُمِّيَ مُتمكنًا لِتمَكُّنِ وجوهِ الإعرابِ فيه، نحو: جاءني زيدٌ، ورَأيتُ زيدًا، ومررتُ بزيدٍ، وهذا الاسمُ يُطلقُ على المنصرفِ وغيرِ المنصرفِ؛ لأنَّ غيرَ المُنصرفِ وإن لم يدخُلْ عَليه الجرُّ معَ التنوينِ فقد دخَلَهُ الرفعُ والنصبُ، هذا تمكنٌ، وإن كانَ دونَ تمكُّنِ المنصرفِ، وَمنَ الناسِ مَن يُسمِّي المنصرفَ الأمكنَ، وغيرَ المنصرفِ المتمكنَ[2].

وأمَّا الفعلُ المضارعُ فإنما سُمي مضارعًا لـــمُضارَعتِه الاسمَ، أَي: مُشابهته، واشتقاقُهُ منَ الضرعِ، كأنَّ المتشابهَينِ تضارَعا، أَي: شَربا من ضَرعٍ واحدٍ، ومُضارعتُهُ الاسمَ من وَجهينِ: أَحدُهما: أنَّ (يفعل) شائعٌ[3] بينَ الحالِ والاستقبالِ، نحوُ قولِكَ: هُو يُصلِّي الآنَ، ويخرُجُ غَدًا، فإذا أَدخلْتَ السينَ أو (سوف) خلُصَ للاستقبالِ، فأشبهَ قولَهم: (رجلٌ) و(فرس)، وذاك أنهما يكونانِ شائعينِ في أُمَّتِهما، فإذا أَدخلتَ الألفَ واللامَ فقلتَ: (الرجل) و(الفرس) خلُصَ لشخصٍ واحدٍ بعينه.

والآخرُ أنَّكَ تَقولُ: إنَّ زيدًا لَيخرُجُ، فتدخلُ لامَ التأكيدِ عَلى الفعلِ المُضارعِ دُخولَها على الاسمِ / ٩ أ في قولِكَ: إنَّ زيدًا لخارجٌ، فلمَّا أشبهَهُ من هَذينِ الوَجهينِ أُعْرِبَ إعرابَهُ، و لم يُجرِهِ مُجراهُ في جميعِ أحوالِه؛ لأنَّهُ تابعٌ للاسمِ، وهو متبوعٌ له، فجُعِلَ إحدى أحوالِه السكونَ، ليكونَ أنقصَ درجةً

---

(١) انظر: اللمع ٩، وفيه: على ضربين: أحدهما: الاسم المتمكن، والآخر: الفعل المضارع.

(٢) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح ١/١١٣.

(٣) في الأصل: شائعًا، ولعل ثم سقط: يكون شائعًا.

منَ المتبوعِ[1].

وإنما زِيدَ في أولِ الفعلِ المضارعِ هذهِ الحروفُ الأربعةُ دونَ سائرِ الحروفِ؛ لأنها منَ الحروفِ الزوائدِ، ولأنَّ الحركاتِ التي هِيَ الرفعُ والنصبُ والجرُّ من هذهِ الحروفِ، فزيدَت الألفُ للمُخبرِ عن نفسه، إلاَّ أنها لـــمَّا كانت ساكنةً لا تمسُّها الحركةُ أُبْدِلَت همزةً ليمكنَ الابتداءُ بها، وحُرِّكَت بالفتحِ طلبًا للخفة، فَأخذت الأوَّلَ الأَخفَّ لما لم يكن فيه مُنازعٌ، فكانَ يجبُ أن يُزادَ الواوُ والياءُ للمُخاطب، أمَّا الياءُ فلخفتها، ليكونَ المُخَاطَبُ تاليًا للمُخبرِ عن نفسه في أَخذِ الأخفِّ، وأما الواوُ فلقُوَّتها عَلى الياء، ليكونَ الأَقوى آخذًا للأقوَى، فزادوا الواوَ للمُخاطَب، وَقلبُوها تاءً لشيئين: أحدُهما: أنَّ الواوَ تُقلَبُ تاءً في (اتَّعدَّ) و(اتَّزَنَ) و(تُخَمة) و(تُكَأة)[2]، والآخَرُ: أنَّ الواوَ لو لم تُقلَب تاءً كانت يعرِضُ انقلابُها همزةً مضمومةً كانت أَو مفتوحةً أو مكسورةً، المضمومةُ قولُك في: وُجوه: أُجوهٌ، والمفتوحةُ في وَناة[3]: أناة، والمكسورةُ في وِكاف: إكاف[4]، وقراءة من...[5] واوان في بعضِ المواضعِ نحو: (تَوْجَلُ) و(تَوْجَع) وَأرادُوا مَعَ ذلكَ أن تكونَ التاءُ في أولِ المضارعِ

(١) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح ١/١١٨-١١٩.

(٢) انظر هذا الإبدال في: سر الصناعة ١/١٤٦.

(٣) غير واضحة في الأصل.

(٤) انظر: الكتاب ٣/٣٣١، والمنصف ١/٢٢٩، وأمالي ابن الشجري ٢/١٨٩.

(٥) طمس في الأصل بمقدار ست كلمات: قراءة من .... ـــــع واوان، ولعل العبارة: وقراءة: (مِنْ إعاءِ أَخيهِ) وقد يجتمع.. والآية من سورة يوسف: ٧٦، وهي قراءة سعيد بن جبير وأبي بن كعب وعيسى بن عمر. انظر: المحتسب ١/٣٤٨، والبحر المحيط ٥/٣٣٢.

للحاضرِ المذَكَّرِ والمؤنث الغائبة، وجعلوا الياءَ للغائبِ لَمَّا كانَ الأضعفَ منَ الواوِ، ليكونَ الأقوى للمُخاطَبِ والأضعفُ للغائبِ، فبقي المُخبرُ عَن نفسِه ومَن معَه، ولم يبقَ حرفٌ من هذه الحروفِ التي منها حركاتُ الإعرابِ، فزادُوا في أولِ فعلِها النونَ؛ لأنها أشبَهت هذه الحروفَ لما فيها منَ الغُنَّة، ولأنَّ النونَ علامةُ الرفعِ في (يَقومانِ) و(يقُومونَ) كما أنَّ / ٩ ب الواوَ علامةُ الرفعِ في (أخوك) و(الزيدون)، ولأنَّ النونَ تُحذَفُ علامةً للجزمِ في: لم يقوما، ولم يقوموا، كما حُذِفتِ الواوُ والألفُ والياءُ علامةً للجزمِ في: لم يخشَ، ولم يغزُ، ولم يرمِ، فجاؤوا بالنونِ لهُما لما بينَهما وبينَ هذهِ الحروفِ منَ المشابهة[1].

وإنما كانَ حرفُ الإعرابِ من كلِّ مُعرَبٍ آخرَهُ دونَ الأولِ والأوسطِ؛ لأنَّ الإعرابَ يُغيرُ الكلمةَ من حالٍ إلى حالٍ، والقياسُ ألا تُعربَ الكلمةُ إلا بعد انقضاءِ حروفِها بتمامِها، ولأنَّ الإعرابَ لو كانَ في أولِ الكلمةِ أو وسطِها لكانَ ذلكَ داعيًا إلى تَغييرِ الكلمةِ عَن بنائها.

بابُ الإعرابِ والبناءِ[2]

قد تقدَّمَ في البابِ الأولِّ أنَّ الإعرابَ تغييرٌ يلحَقُ آخرَ الكلمةِ لفظًا أو تقديرًا لتغيُّرِ العاملِ في أولِها، وحركاتُ الإعرابِ والبناءِ كما قالَ سيبويه متفقةٌ لفظًا وإن اختلفَت معنًى، وذلكَ أنَّ حركةَ الميمِ في: (يا إبراهيمُ) وإن كانَت حركةَ بناءٍ، مثلُ حركةِ الميمِ في: (جاءَني إبراهيمُ) عَلى أنها حركةُ

(١) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٦٩/١-٧٠.

(٢) اللمع ١٠.

إعرابٍ، ولهذا فرَّقوا بينهما باللقبِ(١)، وَزعمَ الكوفيونَ أنَّهُ لا فرقَ بينَهُما(٢)، والأَولى أَن يُفَرَّقَ بينهما؛ لأنَّ اختلافَ المَعنى يوجبُ اختلافَ اللفظ، كما أنَّ زيادةَ المعنى توجبُ زيادةَ اللفظ؛ لأنهما كالدليلِ والمدلولِ عليه، فلو سُوِيَّ بينهما لأدَّى إلى أن يكونَ الشيءُ مختلفًا غيرَ مختلف، ثابتًا غيرَ ثابتٍ، ومعمولاً فيهِ غيرَ معمولٍ فيهِ، وسمَّى صاحبُ الكتابِ حركاتِ الإعرابِ والبناءِ مجاريَ فقال: العربيةُ تجري على ثمانيةِ مجارٍ، أَربعةٌ منها في الإعرابِ، وأَربعةٌ منها في البناءِ، وسمَّى الأربعةَ الجاريةَ علَى آخرِ الـــمُعرَبِ باقتضاءِ عاملٍ رفعًا ونصبًا وجرًّا وجزمًا، وسمَّى الأربعةَ الجاريةَ على أواخرِ المبنياتِ لغيرِ اقتضاءِ عاملٍ ضمًّا وفتحًا وكسرًا ووقفًا(٣).

/ ١٠ أ وَإنما قالَ: ((الإعرابُ أربعةُ أضرُبٍ))(٤)؛ لأنَّ الإعرابَ لا يكونُ إلا بحركةٍ أو سكونٍ، والحركاتُ ثلاثٌ، والسكونُ رابعٌ، ولم يكنْ خامسٌ، ولـــمَّا كانَ الاسمُ أصلاً في الإعرابِ كانَ في جميعِ أحوالِه في الإعرابِ بالحركاتِ، والفعلُ لما كانَ داخلاً على الاسمِ في الإعرابِ جُعلَ إحدى أحوالِه السكونَ؛ ليكونَ أنقصَ درجةً منَ الاسمِ، وقيل: إنما لم يدخُلِ الجرُّ الفعلَ ولا الجزمُ الاسمَ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما عِوضٌ عَن صاحبِهِ فيما

(١) انظر: الكتاب ١٢/١، وشرحه للسيرافي ٦٥/١.

(٢) انظر نسبة القول للكوفيين في شرح المفصل ٧٢/١-٧٣، ٨٤/٣، وشرح الكافية للرضي ١١١/١/٢. وانظر تعبير الفراء في المعاني ١٩/١، ٣٨٦/٢. وقد أطلق سيبويه والمبرد ألقاب الإعراب على المبني. انظر: المقتضب 1/4 ٢٥. وانظر: المقتصد في شرح الإيضاح ١٠٠/١.

(٣) انظر: الكتاب ١٣/١.

(٤) اللمع ١٠.

دخلَ عليه، فلو جُمِعَ بينَهما كانَ ذلكَ جمعًا بينَ العوضِ والـــمُعَوَّضِ.

وقيل: لـــمَّا كانَ الاسمُ أقوى منَ الفعلِ أُعطِيَ الأَقوى -وهو الحركة- ، وأُعطِيَ الأضعفُ -وهو الفعلُ- الأضعفَ وهو السكونُ.

وقالَ سيبويه: ((لَيسَ في الأسماءِ جزمٌ؛ لتمكُّنِها وَلحاقِ التنوينِ بها، فلمَّا ذهبَ التنوينُ لم يُجمَعْ عَليه ذهابُهُ وذهابُ الحركةِ))[1]، أي: لو دَخَلَ الجزمُ الاسمَ لكانَ يُحذَفُ له شَيئان: الحركةُ والتنوينُ، والاسمُ نهايةٌ في الخفةِ، فلو دخلَ عليه الجزمُ لكانَ ذلك إجحافًا، فأُدخِلَ على الفعلِ؛ لأنه ثقيلٌ، وذلك أنه لا يخلو من فاعلٍ. وقال: إنما لم يدخُلِ الجرُّ الفعلَ؛ لأنَّ المجرورَ مُعاقِبٌ للتنوينِ، داخلٌ في المضافِ[2]، و لم يبلُغْ من قوةِ التنوينِ أَن يقومَ مقامَهُ شيئانِ.

وقالَ بعضُهم: إنَّما لم يدخُلِ الجرُّ في الفعلِ؛ لأنَّ الجرَّ لا يكونُ إلا بالإضافةِ، والإضافةُ تُخَصِّصُ المضافَ، نحو قولك: (غلامٌ) فيكونُ مبهمًا، فإذا قلتَ: غلامُ زيدٍ، صارَ مخصَّصًا، ولو أضفْتَ إلى الفعلِ وَقلتَ: هذا غُلامُ يَفعلُ، لم يكُن فيه تخصيصٌ[3].

وأما البناءُ في الاسمِ فإنهُ يكونُ إذا حَصَلَ فيه مشابهةُ الحرفِ؛ لأنَّ الأصلَ في الاسمِ الإعرابُ، وما منِ اسمٍ مبنيٍّ إلاَّ وموجبُ بنائه مُشابهةُ الحرفِ، فالفتحُ فيه نحوُ: (أينَ) و(كيفَ) والضمُّ نحوُ: (قبلُ) و(بعدُ) و(حيثُ)، والجرُّ نحوُ: (أمسِ) و(هؤلاءِ)، والسكونُ نحو: (كمْ) و(مَنْ)، وإنما

---

(١) الكتاب ١/١٤.

(٢) انظر: الكتاب ١/١٤.

(٣) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ١/٩٥، والمقتصد في شرح الإيضاح ١/١٧١.

بُني (أينَ) / ١٠ ب وَ(كيفَ) لتضمُّنهما معنى همزةِ الاستفهامِ، وكذلكَ (كم) فمعنى: أينَ زيدٌ أفي الدارِ أم في المسجدِ؟ وكذلك: كيفَ زيدٌ؟ معناهُ: أَصحيحٌ أم سقيمٌ، ومعنى: كم مالُك؟: أعشرونَ أم ثلاثون؟

وكانَ يجبُ أن يكونَ (أَينَ) و(كيفَ) مبنيين على السكونِ، إلاَّ أنَّ آخرَهما بُنيَ على الحركةِ؛ لئلاَّ يجتمعَ ساكنانِ، وإنما بُني الحرفُ الآخرُ منهما على الفتحِ لكونِ الياءِ قبلَهُ. و(كمْ) بُنيَ على السكونِ على أصلِ البناءِ.

والدليلُ على أنَّ (أينَ) و(كيفَ) و(كمْ) أسماءٌ أنَّ كلَّ واحدٍ منها لا يخلو من أن يكونَ اسمًا أَو فعلاً أو حرفًا، فلا خلافَ في أنه ليسَ بفعلٍ، فبقيَ أَن يكونَ اسمًا أَو حرفًا، ولو كانَ حرفًا لم يُفدْ إذا ائتلَفَ معَ الاسمِ، وقولُنا: أينَ زيدٌ؟ وكيفَ زيدٌ؟ وكم مالُك؟ كلامٌ مُفيدٌ، مُستقلٌ بنفسه، ومعلومٌ أنَّ الحرفَ لا يفيدُ معَ الاسمِ إلاَّ في بابِ النداءِ وحدَه، نحوُ: يا زيدُ؛ لأنهُ نابَ منابَ (أدعُو).

وأمَّا (حيثُ) و(قبلُ) و(بعدُ) فإنما بُنيت لأنها تُستعمَلُ مضافةً، فلمَّا قطعُوها عنِ المضافِ إليهِ أشبهَت الحروفَ فبُنيت، وإنما بُنيت على الضمِّ لتمكُّنها في غيرِ هذا الموضعِ، نحوُ قولِ القائلِ: رأيتُهُ قبلَ هذا اليومِ، ومِن قبلِ هذا اليومِ، وكذلك: بعدَهُ ومِن بعدِه، ومثلُ هذا قولُهم في النداءِ: يا حَكَمُ، إنما بُنيَ عَلى الضمِّ لتمكنهِ في غيرِ هذا الموضعِ، في قولِهم: هذا حكمٌ، ورأيتُ حكمًا، ومررتُ بحكمٍ.

و(حيثُ) وإن كانَت مضافةً إلى الجملِ بقيَت على حالِ بنائها لَّما لم تكنْ مضافةً إلى المفردِ، إذ إضافتُها إلى الجملةِ كانت كلا إضافةٍ.

وقولُ الشيخِ: ((وفي الحرف في (مُنذُ) في لُغة مَن جرَّ بها))[1] يُريدُ أنَّ (مُنذُ) تكونُ تارةً اسمًا وتارةً تكونُ حرفًا، فإذا كانَ ما بعدَها مجرورًا كانت حرفًا لابتداءِ الغاية في الأزمنة كَـ(مِنْ) في الأمكنة، وَإذا كانَ ما بعدَها مَرفوعًا كانت اسمًا، نحوَ قولِكَ: ما رَأيتُهُ مُنذُ يومُ الجمعةِ، فـ(يوم الجمعة) مبتدأٌ و(منذُ) خبرُهُ.

فأمَّا (مُنْ) فالغالبُ عليها أَن تكونَ اسمًا؛ للحذف الذي دخَلها، / ١١ أ وَذلكَ أنَّ الحذفَ مِن بابِ التصرُّفِ، والتصرُّفُ لا يَكونُ في الحرفِ، وإنما يكونُ في الفعلِ والاسمِ.

وقولُهُ: ((ولا ضَمَّ في الفعلِ))[2] إنما لم يكنْ في الفعلِ ضَمٌّ لأنَّ المضارعَ منهُ مُعرَبٌ، والماضي مبنيٌّ على الفتحِ، وأَمرُ المُخاطَبِ مبنيٌّ على الوقْف، فلم يبْقَ منهُ شَيءٌ يُبنَى على الضمِّ، وإنما بُنيَ الفعلُ الماضي على الحركة؛ لأنَّهُ يقَعُ موقِعَ (يَضرِبُ) في الصفة، فيُوصَفُ به كما يُوصَفُ بالفعلِ المضارعِ، تقولُ: مَررتُ برجلٍ ضربَ زيدًا، كما تقولُ: مَررتُ برجلٍ يضرِبُ زيدًا، فلمَّا وقعَ موقعَ المضارعِ بُنيَ على الحركة.

فإن قِيلَ: هَلَّا أَعربْتَهُ كما أعربْتَ المضارِعَ؟

فالجوابُ: أنَّهُ لم يشابِهِ الاسمَ مِن وَجهينِ كما شابَهَ الفِعلُ المضارِعُ.

وأمَّا أمرُ الـمُخاطَبِ فإنما بُنيَ على السكونِ على ما يستحقُّهُ لـمَّا لم يقَعْ موقِعَ الفِعلَ المضارِعِ وقوعَ الماضِي موقِعَهُ، وَلْيُعلَمْ أنَّ أصلَ الفعلِ

---

(١) اللمع ١٠.

(٢) اللمع ١٠.

السكونُ[1].

وأَمَّا (أَنَّ) و(إنَّ) و(ثُمَّ) و(لَعلَّ) و(سَوفَ) و(رُبَّ) فإنها حُروفٌ لم تخرجْ عن بابها، وهُوَ البناءُ، والشيءُ إذا لم يَخرجْ عن بابِه فلا اعتراضَ عليه، وكانَ أَصلُها أَن تكونَ مبنيةً على السكون، فبُنيَت على الحركة؛ لئلاَّ يجتَمعَ ساكنان، وَإنما بُنيَت على الفتحِ فراراً مِنَ الثقَلِ الذي كانَ يحصُلُ بالضمة والكسرةِ في هذه الحروفِ مَعَ التضعيف، وفي (سَوفَ) ثِقَلُ الضمةِ أَوِ الكسرةِ مَعَ كونِ الواوِ قبلَها.

فأَمَّا الحروفُ التي هِيَ عَلى حَرفٍ واحد، كواوِ العطف وفائه وكاف التشبيه ولام الإضافة وبائها، فحقُّها أَنْ تكونَ مَبنيَّةً عَلى السكون، إلاَّ أَنها لـــمَّا كانَت تقَعُ في ابتداءِ الكلامِ حُرِّكت؛ لئلاَّ يلزمَ الابتداءُ بالساكن، وكانَ يجبُ أن تكونَ مبنيةً عَلى الفتحِ؛ لأنَّ الفتحةَ قريبةٌ منَ السكون، فواوُ العطف وفاؤُه وكافُ التشبيه بُنيت عَلى الفتحة التي هِيَ للأصلِ، وأَمَّا الباءُ فإنها بُنيَت عَلى الكسرة؛ لأنهم أَرادُوا أن تكونَ حركتُها من جنسِ عَمَلِها، ولامُ الإضافة بُنيَت عَلى الكسرة ليَفرُقَ بينَها وبينَ لامِ الابتداءِ في قولِهم: لَزيدٌ كريمٌ، / ١١ ب فَلو فُتحَت لامُ الإضافة لالتَبسَت بلامِ الابتداء، ألا تَرَى أَنَّكَ لَو قُلتَ: إنَّ هَذا لَزيدٌ، وَإنَّ هذا لَزيد، تُريدُ بأحدهما أَنَّه هُوَ، وبالآخَرِ أَنَّ هذا ملكُه، لم يكُنْ بَينَهُما فَرقٌ، وَرُبما كانَ يدخُلُ هَذانَ اللامان عَلى اسمٍ لا يَتَبَينُ فيه الإعرابُ، نحوُ: (موسى) و(عيسى) فتقُولُ: إنَّ هَذا لَـــمُوسى،

(١) في الأصل: أصل البناء السكون، وشطب على البناء، وصحح في الهامش: الفعل، ولعل الصواب: أن أصل بناء الفعل السكون.

وَإنَّ هَذا لَموسى، فكانَ يَلتَبِسُ لامُ الملكِ بلامِ الابتداءِ، فلمَّا كانَ كذلكَ بَنَوا لامَ الجرِّ عَلى الكسرِ مَعَ الاسمِ الظاهرِ، وَرَدُّوها إلى أَصلِها مَعَ الـمُضمَرِ، وقالوا: إنَّ هذا لَكَ، إذْ لم يَكُنْ يَلتَبِسُ بِلامِ الابتِداءِ؛ لأنَّ لامَ الابتِداءِ يدخُلُ عَلَى المضمَرِ المرفوعِ نحوُ: إنَّ هَذا لَأنتَ.

فأمَّا (مَنْ) فإنما بُنيَت لِتَضَمُّنِها مَعنى همزةِ الاستفهامِ، وإذا كانَ للشرطِ والجزاءِ فَلتَضمُّنِها مَعنى (إنِ) التي هيَ للشرطِ والجزاءِ، وَإذا كانَت موصولةً بمعنى (الذي) فَلأنها اسمٌ ناقصٌ لا يَتمُّ إلا بِصلةٍ، وَصلتُها إحدى الجملتينِ الاسميةُ والفعليةُ، فلمَّا كانَت لا تَتمُّ إلا بِصلةٍ أَشبهَت بعضَ اسمٍ فبُنيَت؛ لأنَّ بعضَ الاسمِ لا يَستَحِقُّ الإعرابَ إلاَّ إذا انقضَى بِتمامِه، وَإن كانَت موصوفةً فلأنها اسمٌ ناقصٌ يحتاجُ إلى صفةٍ حاجةَ الموصولةِ إلى الصلةِ، وعلتُهما سواءٌ، والفرقُ بينَهما أنَّ الموصولةَ تَكونُ مَعرفةً، والموصوفةَ تكونُ نكرةً، ولهذا دَخَلَت عَلَيها (رُبَّ) في قَولِ الشاعرِ[1]:

رُبَّ مَنْ أنضجتُ يومًا جوفَــهُ قَد تَمَنَّى لِيَ مَوتًــا لم يُطَــعْ[2]

وَكذلكَ تدخُلُ عَلى (ما) إذا كانَت موصُوفةً، قالَ[3]:

---

(١) هو سويد بن أبي كاهل، كما في ديوانه ومصادره.

(٢) البيت من الرمل، في ديوان سويد ٣٠، وتخريجه ٢٢، والمفضليات ١٩٨، ومعاني الحروف ١٥٨، والمقتصد في شرح الإيضاح ٣٢٠/١، وأمالي ابن الشجري ٤٤٠/٢، ٢١٩/٣، والمرتجل ٣٠٧، وشرح المفصل ١١/٤، وروايته فيها: من أنضجت غيظًا صدره، ومن أنضجت غيظًا قلبه. دون رواية المؤلف.

(٣) هو أمية بن أبي الصلت كما في ديوانه، ونسب أيضًا لعبيد بن الأبرص، ولأبي قيس بن صرمة، ولحنيف بن عمير اليشكري، ولنهار ابن أخت مسيلمة الكذاب كما في الخزانة.

رُبَّ ما[1] تَكرَهُ النُّفُــوسُ مِــنَ ـــرِ لَهُ فَرْجةٌ كَحَلِّ العِقــالِ[2]

وَ(جَيرِ) حَرفٌ؛ لأَنَّهُ يَأتي بمعنى (نَعَمْ)، و(نَعَمْ) حرفٌ، وبُنِيَ على الكسرِ وَإن كانَ قبلَها ياءٌ؛ لأنهُ لا يكثُرُ استِعمالُهُ، والشيءُ إذا لم يكثُرِ استِعمالُهُ لا يُعنى بطَلبِ الخفَّة فيه.

وأمَّا (أَمسِ) و(هؤلاءِ) فإنما بُنِيَ (أَمسِ) لتَضَمُّنه مَعنى لامِ التعريف، والدليلُ على أنهُ يتضمنُ التعريفَ قولُهم: لَقيتُهُ أَمسِ الأَحدثَ، فَلو لم يكُن (أَمسِ) مَعرفةً لما عرَّفْتَ صفتَهُ بالألفِ واللامِ، فبُنِيَ على الكسرِ؛ لئلاَّ يجتمعَ ساكنان، وَلم يكن قبلَ آخرِهِ ما يُستثقلُ / ١٢ أ فيبنى عَلى الفتحِ، وَ(هؤلاءِ) إنما بُنِيَ لأَنَّهُ فارَقَ الأسماءَ، وَذلكَ أَنَّ أصلَ الأسماءِ أَن تَلزَمَ مُسمَّياتِها، كَــ(الرجُلِ)، وَ(الفَرسِ) وَنحوِهما، أَلا تَرَى هذا الاسمَ يَلزَمُ الــمُسَمَّى حاضِرًا كانَ أَو غائبًا؟ وَليسَ كذلكَ (هؤُلاءِ)؛ لأَنَّهُ اسمٌ لِقومٍ تُشيرُ إليهم، فَإذا غابُوا عَنكَ لا يَلزَمُهُم هذا الاسمُ، وَهذا حُكمُ سائرِ أَسماءِ الإشاراتِ وَالأسماءِ الــمُضمراتِ، وَإنما لم يُبنَ على السكونِ لئلاَّ يجتَمعَ ساكنان، وَبُنِيَ على الكسرِ؛ لأنَّ الألفَ الساكنةَ التي قَبلَها في نهايةِ الخفةِ.

وَالدليلُ عَلى أَنَّ (مَن) و(ما) اسمانِ أَنهما إذا كانتا للاستفهامِ يجري عليهما الإعرابُ تقديرًا، نحوُ قولِكَ: مَن رأيتَ؟ وما رَأيتَ؟ وَمَن جاءَكَ؟

---

(١) في الأصل: وربما.

(٢) البيت من الخفيف، في ديوان أمية ٣٤٣، وتخريجه ٣٤١، وديوان عبيد ٨٦، والكتاب ١٠٩/٢، والمقتضب ٤٢/١، والأصول ١٦٩/٢، ٣٢٥، وكتاب الشعر ٢٦٣/١، ٤٠٩/٢، والتبصرة ٢٩١/١، والمرتجل ٣٠٧، وخزانة الأدب ١٠٨/٦-١١٦. روي: (تجزع) بدل (تكره)، و(من الشر) بدل (من الأمر)، و(فُرجة) بالضم والفتح.

وبمَن مررتَ؟ تقديرُهُ: أيَّ إنسانٍ رَأيتَ؟ وأيٌّ إنسان جاءَك؟ وبأَيٍّ إنسان مررت؟ وكذلكَ إذا كانَت للشرطِ والجزاءِ، تقُولُ: مَنْ يزُرْني أَزُرْهُ، وبمَنْ تَمْرُر أَمْرُر، فـــ(مَنْ) في هذه الأَحوالِ الثلاثة مُقَدَّرٌ فيها الإعرابُ، وكذلكَ حكمُهما إذا كانتا مَوصُولَتينِ أَو مَوصُوفَتين.

فأمَّا (ما) إذا كانَت للتعجُّبِ نحو: ما أَحسنَ زيدًا، فإنها اسمٌ نكرةٌ مرفوعُ الموضعِ بالابتداءِ عندَ سيبويه، تقديرُهُ: شَيءٌ أَحسنَ زيدًا[1]، نحوُ ما جاءَ في الـــمَثَل: شَرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ[2]، وَهَذا[3] استشهدَ أَبو الفتحِ بهذا في الفسرِ[4] عِند قِيلِ أَبي الفتحِ[5]:

هَمٌّ أَقامَ عَلى فُؤادٍ أنْجَما[6]

وَإنما جازَ عِندَهُ الابتداءُ بالنكرة لأنَّ التعجُّبَ من مَواضعِ الإبهامِ، وَذلكَ أَنَّهُ يَتعجَّبُ مِن شيءٍ خَفِيَ عليهِ سَبَبُهُ، و(أَحسَنَ زيدًا) خبرُ المبتدأِ، وقالَ أَبو

---

(١) انظر: الكتاب ٧٢/١.

(٢) انظر: الأصول ٩٩/١، وانظر المثل في: مجمع الأمثال ١٧٢/٢.

(٣) كذا، لعل الصواب: وقد استشهد.

(٤) لم يرد في الفسر ما ذكره المؤلف هنا، وإنما استشهد بالمثل في الخصائص ٣١٨/١، على جواز الابتداء بالنكرة لـــمَّا كان الكلام عائدًا إلى معنى النفي.

(٥) كذا، ولعل الصواب: أبي الطيب.

(٦) عجز بيت من الكامل للمتنبي، وصدره: كُفِّي أراني ويكِ لومَك ألوما

انظر: شرح ديوانه المنسوب خطأ إلى العكبري ٢٧/٤، والفسر ٤٤٠/٣. واقتصر فيه بعد إيراد البيت على قوله: ((أنجم: أي أقلع وزال، يقال: أنجمت السماء أيامًا ثم أنجمت، يقول: أراني هذا الهم لومَك إياي أحقَّ بأن يلام مني)).

الحَسَنِ: (ما) هَاهنا بمعنى (الذي)، و(أحسَن زيدًا) صلته[1]، وَهوَ مَرفوعٌ بالابتداءِ، وخَبرُهُ محذوفٌ تقديرُهُ: الذي أَحسنَ زيدًا خَلْقُ اللهِ إياهُ[2]

بابُ الاسمِ الواحدِ[3]

الاسمُ الـــمُعرَبُ عَلى ضَربينِ: صَحيح ومُعتَلّ[4]، قَد تَقدَّمَ في البابِ الذي قبلَهُ ذكرُ مَعنى الإعراب والمعرَب، وليسَ المرادُ بقوله: (الصحيح) ما صحَّت حُروفُ بنيته، وإنما المرادُ به /١٢ ب هاهُنا ما صَحَّ حَرفُ إعرابه، ألا تَرَى أَنَّ (زيدًا) مُعتَلٌّ في بابِ التصريف، وَلكنهُ ذكرَهُ هاهُنا لما كانَ المرادُ بهِ صحةَ حرفِ الإعرابِ، ولهذا قالَ الشيخُ أبو عليٍّ في كتابِ الإيضاحِ: ((فالصحيحُ في هذا البابِ))[5] فأكَّدهُ بقولهِ ((في هذا الباب))[6].

والمعتَلُّ أَيضًا اعتَلَّ حرفُ إعرابه.

والمنصرِفُ سُمِّيَ منصرفًا لأَنَّهُ ينصَرِفُ إلى وُجوهِ الإعرابِ كلِّها إذا صُرِفَ إليها.

وكلُّ اسمٍ يدخُلُهُ الحركاتُ الثلاثُ معَ التنوينِ، كما قالَ، مُنصرِفٌ،

---

(١) رأي الأخفش في الأصول ١/١٠٠، وشرح الكتاب للسيرافي ٣/٧٢، والمقتصد في شرح الإيضاح ١/٣٧٥، وأمالي ابن الشجري ٢/٥٥٣

(٢) قدره ابن الشجري على قول الأخفش: الذي أحسن أخاك شيءٌ، وهو أولى من تقدير المؤلف، الذي خصصه.

(٣) اللمع ١٢، وفيه: باب إعراب الاسم الواحد.

(٤) اللمع ١٢.

(٥) الإيضاح العضدي ٦٢.

(٦) في نسخة من اللمع أثبت هذه الزيادة، انظر: اللمع ١٢.

نحو: جاءني زيدٌ، ورأَيتُ زيدًا، ومَررتُ بزيدٍ، وما لم ينصرفْ إلى وجوه الإعرابِ كلِّها وَيدخلُهُ الرفعُ والنصبُ بغير تنوينٍ، نحوُ جاءني أحمدُ، ورأَيتُ أحمدَ، ومررتُ بأحمدَ، فهو ما أَشبَهَ الفعلَ من وَجهين، ومَعنى قوله: ((ما أشبَهَ الفعلَ من وَجهين))[1]: أَنَّ كُلَّ اسمٍ دخلَ فيه منَ الأَسبابِ التسعةِ المانعة للصرفِ سببانِ أَشبهَ بدخولهما فيه الفعلَ، فمُنعَ الخاصَّةَ اللازمةَ التي تكونُ للاسمِ، وهي التنوينُ، ولما مُنعَ التنوينَ جرَّ امتناعُ التنوينِ الجرَّ، فمُنعَ الجرَّ معَ التنوينِ، والدليلُ على أنَّ التنوينَ أَصلٌ في ذلكَ أنه يدخلُ الاسمَ في الأَحوالِ الثلاث، والجرُّ إنما يدخلُهُ في حالةٍ واحدة، وما يلزمُ الاسمَ في الأحوالِ الثلاث أشدُّ اختصاصًا به ممَّا يلزمهُ في حالةٍ واحدةٍ، ولهذا يدخُلُ الجرُّ فيما لا ينصرفُ إذا أُمِنَ دخولُ التنوينِ عليه، نحو: مَررتُ بأحمدِكم، وبالرجلِ الأَحمرِ.

وهذه الأسبابُ التسعةُ إنما تمنَعُ الصرفَ لأنها كلَّها فروعٌ على أُصولٍ، وذلكَ أنَّ وزنَ الفعلِ فرعٌ على وزنِ الاسمِ، والتأنيثُ فرعٌ على التذكيرِ، والتعريفُ فرعٌ على التنكيرِ، والصفةُ فرعٌ على الموصوفِ، والجمعُ فرعٌ على الواحدِ، والتركيبُ فرعٌ على الإفرادِ، والعُجمةُ فرعٌ على لغةِ العربِ ما كانَ عربيًّا، وكذلكَ سائرُ الأسبابِ، فمهما دخلَ على الاسمِ منها سببانِ صارَ بهما كالفعلِ الذي هو ثانٍ للاسمِ، فهذا معنى قولهم: ما شابَهَ الفعلَ من وجهينِ، وقالَ الشيخُ أبو عليٍّ: ((وغيرُ المنصرفِ / ١٣ أ ما كان ثانيًا من جهتين))[2]، والمرادُ بهِ ما شابَهَ الفعلَ من جهتينِ؛ لأَنَّهُ إذا كانَ ثانيًا كانَ

(١) اللمع ١٣.

(٢) الإيضاح العضدي ٥٨.

كالفعلِ الذي هو ثانٍ للاسمِ.

وأرادَ بقولِه: ((من جهتين)): مِن دخولِ سببينِ فيه، فاللفظانِ المختلفانِ، والمعنى واحدٌ، وقولُهم: هذا زيدٌ يا فتى، ورأيتُ زيدًا يا فتى، ومررتُ بزيدٍ يا فتى، إنما يأتون بـــ(يا فتى) و(يا هذا) في هذهِ المواضعِ تمييزًا لحركةِ الدالِ بـــ(يا فتى) و(يا هذا)، وتنبيهًا على الوصلِ، إذ لو لم يَصِلوا الكلامَ بـــ(يا فتى) و(يا هذا) وَوَقفُوا لم تظهرِ الحركةُ.

وقولُهُ: ((دَخلَ التنوينُ الكلامَ))[1] هذهِ نونٌ ساكنةٌ زيدَت علامةً للاسمِ الأخفِّ زيادةَ سائرِ الحروفِ للمعاني، وكما زيدَت نونُ التأكيدِ الخفيفةُ في الفعلِ، كقولِهم: اخْرُجَنْ، وَلا تخرُجَنْ، وإنما زِيدَت كما تُزادُ حروفُ المدِّ واللينِ للعلاماتِ لما أشبهتها بالغُنةِ التي فيها، كما تقدَّمَ ذكرُهُ في الحروفِ المزيدةِ في أولِّ الفعلِ المضارعِ.

وَهذهِ النونُ في الاسمِ – أَي التنوينُ – إذا وَلِيَها ساكنٌ حُرِّكت بالكسرِ، نحوُ: جاءَني زيدٌ ابْنُكَ، ومَررتُ بزيدٍ ابْنِكَ، والنونُ الخفيفةُ التي تدخُلُ في الفعلِ إذا وُليها ساكنٌ حُذفَت، نحوُ قولِكَ: اضربَ الرجلَ، وإنما حُذفَت التي في الفعلِ وحُركتِ التي في الاسمِ لقوةِ الاسمِ، فأَرادوا أَن تكونَ فرقًا بينَ ما يدخلُ على الاسمِ وبينَ ما يدخُلُ على الفعلِ.

قولُهُ: ((المضافُ كالمفردِ فيما ذَكرنا))[2]، يُريدُ أنَّ المضافَ في كونه مُتمكنًا، وفي جَرَيانِ حركاتِ الإعرابِ عليهِ كالمفردِ، وذاكَ أنَّهُ لا يمنعُهُ مانعٌ

---

(١) اللمع ١٢.

(٢) اللمع ١٢.

عَنِ الإعرابِ؛ لأنهُ ليسَ فيه شَبَهُ الحرفِ فيُبنى، ولا شبهُ الفعلِ من وجهين فيُمنعَ بعضَ الإعراب، وإنما هُو اسمٌ كسائرِ الأَسماءِ لم يخرُجْ عن بابه، فوجَبَ أَن يكونَ مُعربًا، وإنما تُعربُ الأولَ دونَ الثاني لأنَّ الثانيَ مُعاقبٌ التنوينَ حالٌّ منَ المضافِ محل التنوينِ منَ الاسمِ المفردِ، فكما أنَّ الإعرابَ يجري على الحرفِ الأخيرِ منَ الاسمِ المفردِ لا عَلى التنوينِ، كذلكَ يجري الإعرابُ على الاسمِ الأولِ الذي هُو المضافُ دونَ الثاني الذي هو مُضافٌ إليه، وإنما يُحذفُ التنوينُ من المضافِ لأنَّهُ علمُ التنكيرِ، ومُؤذنٌ بانتهاءِ الاسمِ، والمضافُ يقتضي المضافَ إليه دونَ الانتهاءِ، / ١٣ ب والإضافةُ تُوجبُ التعريفَ، ومُحالٌ أَن يكونَ الاسمُ في حالةٍ واحدةٍ نكرةً من وجهٍ ومعرفةً من وجهٍ آخرَ، ولأنَّ التنوينَ عَلَمٌ لانتهاءِ الاسمِ، والمضافُ يقتضي المضافَ إليهِ حتى يكونَ انتهاءً للاسمِ، فلو جُمعَ بينهما لكانَ الاسم منتهيًا غير منته[1].

وقولُهُ: ((تَجرُّ الثاني بإضافةِ الأَولِ إليه))[2] وَذلكَ أَنَّ الإضافةَ عَلى وجهينِ: أحدُهما: أَن تكونَ بمعنى (منْ)، نحوُ قولِكَ: (ثوبُ ديباجٍ) و(بابُ ساجٍ)، معناهُ: ثوبٌ من ديباجٍ، وبابٌ من ساجٍ، والثاني: أَن تَكونَ بمعنى اللامِ، نحوُ قولِكَ: هذا غُلامُ زيدٍ، المعنى: غلامٌ لزيدٍ، وإذا كانَ الـمُضافُ إليه عَلى أحدِ هَذينِ المعنَيينِ كانَ حقُّهُ أَن يكونَ مجروراً على كلِّ حالٍ.

قَولُهُ: ((وغَيرُ المنصرفِ ما شابَهَ الفِعلَ مِن وَجهينِ))[3]، قد تقدمَ أنَّ

---

(١) انظر: شرح اللمع للثمانيني ٢٣٦/١، وشرح اللمع لابن برهان ١٢/١.

(٢) اللمع ١٢.

(٣) اللمع ١٣.

الاسمَ الذي شابهَ الفعلَ من وجهين هو ما دَخلهُ سببانِ منَ الأسباب التسعة التي هي فروعٌ على أصولٍ، فكلُّ اسمٍ اجتمَعَ فيه منها سببانِ أَشبهَ الفعلَ الذي هو الفرعُ على الاسمِ، فمُنِع ما يختصُّ بالاسمِ وهو التنوينُ، والشيءُ إذا أَشبهَ الشيءَ لا يكونُ مثلَهُ في جميعِ أَحواله، ولهذا لم يخرُجْ عن بابِ الاسمِ، وإنما مُنِعَ بعضَ خصائصه.

وقولُه: ((يَكونُ آخَرُهُ في الجرِّ مفتوحًا))[1]، نحوُ: مَررتُ بأحمدَ وأحمرَ، هذا قولُ صاحبِ الكتاب[2].

وقالَ بعضُ النحويينَ: إنَّهُ تسامُحٌ منهُ في العبارة، قال: والصواب أن يقول ويكون آخره في الجر منصوبًا لأن الفتحة تُستعمَلُ فيما كان مبنيًا[3]، وقالَ أبو عليٍّ: الحقيقةُ ما استَعمَلَه صاحبُ الكتاب، وذاكَ أنَّ المنصوبَ والمرفوعَ والمجرورَ هو الاسمُ الذي يتغيرُ آخرُهُ لتغيرِ العاملِ في أوله، ومعلومٌ أنَّ الفتحةَ في الدالِ من قولِكَ: مَررتُ بأحمدَ، لم تَحْدُثْ بعاملٍ، كيفَ والعاملُ هو الجارُّ، وإنما غرضُ صاحبِ الكتاب أنَّ المجرورَ في هذا البابِ يكونُ مُحَرَّكًا بالحركةِ التي هيَ الفتحةُ[4]؛ لأنَّ هذهِ الحركاتِ، أعني الفتحةَ والضمةَ

---

(١) اللمع ١٣.

(٢) انظر: الكتاب ٢١/١.

(٣) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح ١١٥/١-١١٦، والغرة ١٤٣ أ (كوبرللي). وذهب الزجاج إلى أن فتحة الممنوع من الصرف في حالة الجر فتحة بناء. انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ٤، ونسب ذلك أيضًا إلى الأخفش والمبرد والزجاجي. انظر: شرح المفصل ٥٨/١، والموضع المحال إليه من الغرة هنا.

(٤) انظر: المقتصد ١١٦/١.

والكسرةَ هيَ الأصولُ في الحروفُ، والحركاتُ الأربعةُ / ١٤ أ التي تحدثُ باقتضاءِ عاملٍ كالفروعِ عليها، وذلكَ أنها تحدثُ لمعنًى زائد في الأسماءِ، ألا تَرَى أنَّ كلَّ حرفٍ متحركٍ يُعبَّرُ عن حركته بهذه الأربعة، نحوُ (ضَرَبَ) مثلاً و(جَمَلٌ)، يسمَّى حركةُ الضادِ والراءِ الفتحةَ، وكذلكَ حركةُ الجيمِ والميمِ من (جَمَل)، فهذه الحركاتُ تَعُمُّ الحروفَ على انفرادها، ولا تُستعملُ فيها التي هيَ حركاتُ الإعرابِ إلا لدخُولِ عاملٍ، وإنما كانَ الجرُّ تابعًا للفتحةِ في قولهم: مَررتُ بأحمدَ، لأنَّ النصبَ والجرَّ يشتركانَ في التثنيةِ والجمعِ في قولِهم: رَأيتُ المسلمَين، ومررتُ بالمسلمَين، ورَأيتُ المسلمينَ، ومَررتُ بالمسلمينَ، ولاشتراكِهما في الضميرِ نحوُ: رَأيتُكَ ومررتُ بكَ[1].

وأما قولُهُ: ((فإن أُضيفَ ما لا يَنصرِفُ أَو دَخلتْهُ الأَلفُ واللامُ دَخَلَهُ الجرُّ))[2] فإنَّهُ دليلٌ على أنَّ المقصودَ بالمنعِ مِنَ الاسمِ الذي لا يَنصرفُ هو التنوينُ؛ لأنهم لما أَمِنُوا دخولَ التنوينِ فيه لم يبالوا بدخولِ الجرِّ فيه، لكونِه غيرَ مقصودٍ في هذا المعنى، وإنما دخلهُ الجرُّ لأنَّهُ لما أُضيفَ أَو عُرِّفَ بالألفِ واللامِ بَعُدَ عن مُشابهةِ الفعلِ، لما كانتِ الإضافةُ والتعريفُ من أَمارات الاسمِ.

فإن قِيلَ: حَرفُ الجرِّ أَيضًا مِن أَماراتِ الاسمِ، فهَلاَّ أُدْخِلَ الجرُّ على ما لا ينصرف؟

فالجوابُ: أنه لَو أُدخِلَ الجرُّ عليه في قولِهم: مَررتُ بأحمدَ، لكانَ يلزَمُهُ التنوينُ فيبطُلُ ما راعَوهُ مِن مشابهةِ الفعلِ، ولأنَّ حرفَ الجرِّ لا يُحْدِثُ

---

(١) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢/٤٠.

(٢) انظر: اللمع ١٣.

في الاسمِ من المعنى ما يُحْدِثُهُ الألفُ واللاُم والإضافةُ منَ التعريف، وإنما يدخلُ لإلصاقِ الفعلِ بالاسمِ، فإذا قُلتَ: ذَهبتُ بزيدٍ، فالمعنى: أَذهَبتُ زيدًا، فكأنَّ الباءَ دخلَت على الفعلِ لا عَلى الاسمِ، والجوابُ الذي يَقَعُ عليه الاعتمادُ أنَّ ما لا ينصرفُ رُوعِيَ فيه الحكمُ الذي أَوجبهُ مشابهةُ الفعلِ لدُخولِ سَبَبَين، ولم يُراعَ ذلك الحكمُ لما أُضيفَ أو عُرِّف.

/ ١٤ ب قَولُهُ: ((فَإن وَقَفْتَ عَلى المنصوبِ الـمُنَوَّن في الوصلِ أَبدَلتَ من تَنوينه أَلفًا في الوقف))[(١)]؛ لأنَّ التنوينَ علامةُ التمكُّن، والعلاماتُ لا تُحذَفُ، وإنما حُذِفَ التنوينُ لأنَّهُ تابعٌ للحركة غيرُ مستقلٍّ بنفسه، والوقفُ لا يكونُ إلاَّ على السكون، كما لا يكونُ الابتداءُ إلاَّ بالمتحرك، فلما وَجَبَ حذفُ التنوينِ لحذفِ الحركة أَبدَلُوا منها في الوقفِ في حالِ النصبِ ألفًا؛ لئلاَّ يبقى الاسمُ المتمكنُ بغيرِ علامة، ويلزمُ على هذا أَن يُبْدَلَ منَ التنوينِ في الاسمِ المرفوعِ والمجرورِ في حالِ الوقف، كما أُبدِلَ منهُ عند الوقف في الاسمِ المنصوب، ولو أَبدَلُوا منَ التنوينِ في حالِ الوقفِ لكانَ البدَلُ واوًا، فيخرُجُ إلى ما لا نظيرَ لهُ في الأسماء، ولو أَبدَلُوا منهُ في حالِ الجرِّ لكانَ البدلُ ياءً لانكسارِ ما قبلَها، فيلتَبِسُ بالاسمِ المضاف، فلهذا لم يُبدِلوا منه في حالِ الرفعِ والجرِّ[(٢)]، وأَزْدُ السَّراةِ يبدِلُونَ منها، أَي منَ التنوينِ في الأَحوالِ الثلاث، فيقولونَ: هَذا زيدُو، ومررتُ بزيدِي[(٣)]، ولا يبالُونَ بالالتباسِ، يريدونَ: هذا

(١) اللمع ١٣، وعبارته: على المنصوب المنون أبدلت من تنوينه في الوقف ألفًا.

(٢) انظر: سر صناعة الإعراب ٥٢٢/٢.

(٣) لغتهم حكاها سيبويه عن الأخفش الأكبر في الكتاب ١٦٧/٤.

زيد، ومررتُ بزيد.

فأمَّا إذا لم يكُنِ الاسمُ منونًا في الوصلِ نحوُ: مَررتُ بعمرَ، وأَكرمْتُ الرجلَ، فإنما يُوقَفُ على الحرفِ الأَخيرِ ساكنًا، إذ لا تنوينَ فيه فيُبدَلَ منهُ.

باب الاسم المُعتل

((الاسمُ المعتلُّ))[1]، يريدُ بالمعتلِّ هاهنا ما اعتلَّ حرفُ إعرابه، كما راعَى في البابِ الذي تقدمَ منَ الصحيحِ ما صَحَّ حرفُ إعرابِه، فشبَّهَ المعتلَّ هاهنا بالعليلِ، الذي لا يقدرُ على الحركة.

وإنما سُمِّيَ المنقوصُ منقوصًا لأنهُ نُقصَ حركتين، الرفعَ والجرَّ، فلم يقولوا: جاءَ القاضيُ، ومررتُ بالقاضيِ؛ لأنَّ الكسرةَ عندَهُم كالياءِ الصغيرة، فكأنَّهُ كانَ يجمَعُ ثلاثَ ياءات، وهم يستثقلُونَ اجتماعَ ياءَينِ إلاَّ في بابِ الإدغامِ، في قولِهم: طَوَيتُ طَيًّا، وشَوَيتُ شَيًّا، فَلَأَن يستثقلوا اجتماعَ ثلاثِ ياءاتٍ أَو ياءَينِ وواوٍ أَولى وأحرى، فأما قولُهم: رَأيتُ قاضيًا، فإنَّ / ١٥ أ الفتحةَ في الياءِ لا تُستثقَلُ؛ لأنها من الألفِ، ألا ترى أنهم لم يستثقلوا اجتماعَ ياءَينِ وفتحةٍ في: طَويتُ طيًّا، فكيف يستثقلون ياءً وفتحةً في قولِهم: رأيتُ قاضيًا؟

قولُهُ: ((وإنْ لَقيَها ساكنٌ بعدَها حُذفَتِ الياءُ لالتقاءِ الساكنَين))[2]، [تقولُ: كانَ في الماضي هذا قاضيٌ، فاستُثْقِلتِ الضمةُ على الياءِ وكذا الكسرةُ

---

(١) اللمع ١٤.

(٢) اللمع ١٤.

في قولِهم: مَررتُ بقاضٍ ...[1] فالتقى ساكنانِ الياءُ والتنوينُ، فحُذفت الياءُ؛ لئلاَّ يجتمعَ ساكنان، وهذا يُقوِّي مذهَبَ أبي الحسنِ في حذفِ عَينِ المفعولِ في (مَقُول) وَ(مَبيع)، وإبقاءِ واوِ المفعولِ؛ لأنها علامةٌ، والعلامةُ لا تُحذَفُ[2]. وإنما لم يُمكنِ الجمعُ بينَ ساكنين][3] وذلك[4] لأنَّ النطقَ بهما غيرُ ممكنٍ؛ لأنَّ الأولَ يكونُ موقوفًا عليه فكانَ الناطقُ إذا أرادَ النطقَ بالثاني يكونُ مُبتدئًا، ولا يكونُ الابتداءُ إلا بالمتحرك، وإنما حذَفُوا الياءَ و لم يحذفُوا التنوينَ لأنَّ التنوينَ زِيدَ لعلامةِ التمكنِ، والعلامةُ لا تُحذَفُ، والياءُ لما حذفوها بقِيَ في الكلامِ ما دلَّ عليها وهو الكسرةُ قبلَها.

قولُه: ((فإن وَقَفْتَ عَلى المرفوعِ والمجرورِ))[5] ففيه مذهبان: أحدُهما: الوَقفُ على الضادِ، والآخرُ: رَدُّ الياءِ، وَهُوَ[6] الأحسنُ[7]، وَحُجةُ من وَقَفَ

---

(١) كلمة غير واضحة.

(٢) انظر الخلاف بين سيبويه والأخفش في: المقتضب ١/١٠٠، وشرح الكتاب للسيرافي ٦/١٥١ (المخطوط) والمنصف ١/٢٨٧، والممتع ٢/٤٥٤.

(٣) في هامش الأصل.

(٤) لا داعي لهذه الكلمة عند حذف ما في الهامش.

(٥) اللمع ١٤.

(٦) في الأصل: والأحسن هو الأول، ثم شطب على (هو الأول)، وأضيف (هو) قبل الأحسن.

(٧) اختار سيبويه حذف الياء، قال: ((هذا باب ما يحذف من أواخر الأسماء في الوقف وهي الياءات، وذلك قولك: هذا قاضْ... أذهبوها في الوقف كما ذهبت في الوصل... فهذا الكلام الجيد الأكثر)) وروى عن الأخفش الأكبر ويونس أن من العرب من يقف بالياء، قال: ((أظهروا في الوقف حيث صارت في موضوع غير تنوين...)). الكتاب ٤/١٨٣. ونسب الواسطي ليونس أنه اختار إثبات الياء وقفًا. انظر: شرح اللمع للواسطي ١٨.

على الضادِ أنَّ الياءَ حُذِفَت في الوصلِ لاجتماعِها معَ التنوينِ، وحكمُ التنوينِ ماضٍ في هذا الاسمِ، وإن حُذِفَ في هذا الوقفِ؛ لأنَّ الاسمَ باقٍ على تمكنِه وقفًا ووصلاً، فَلأنَّ الوقفَ يُحذَفُ فيه ما يثبتُ في الوصلِ فَكيفَ يثبُتُ فيهِ ما يُحذفُ في الوصلِ؟

وَأمَّا مَن وقفَ على الياءِ فعندَهُ أنها إنما حُذِفَت في الوصلِ لالتقائها مَعَ التنوينِ، فلما أَمِنُوا التنوينَ في الوقفِ وجبَ ردُّها[1]، وَكذا حكمُ الساكنينِ إذا زالَ أحدُهما عادَ الذي حُذِفَ لَهُ، هذا في حالِ الرفعِ والجرِّ.

وأمَّا في حالِ النصبِ فإنهُ يجري مَجرَى الصحيحِ، تقفُ على الياءِ في: رَأيتُ قاضيا، كما تقفُ على الدالِ في: رَأيتُ زيدا، كما تقدمَ ذكرُهُ مِن أَنَّ الفتحةَ في الياءِ خفيفةٌ.

وكذلكَ إن أَدخلتَ الأَلفَ واللامَ على (قاضٍ) ووقفتَ عليه كانَ فيه مذهبانِ في حالِ الرفعِ والجرِّ، تقولُ: جاءني القاضْ، ومَررتُ بالقاضْ، وجاءني القاضِي، ومررتُ بالقاضي، والأحسنُ أن تقفَ بالياءِ[2]، أمَّا مَن وقفَ بلا ياءٍ فإنهُ يقولُ: أُدْخِلَ الألفُ واللامُ على (قاضٍ)كما أُدْخِلَ مثلاً على (أبٍ)، فكما لم يُردَّ الساقطُ من (أبٍ) عندَ دُخُولِ الأَلفِ واللامِ / ١٥ ب كذلكَ لم يُرَدَّ الياءُ المحذوفةُ من (قاضٍ) عندَ دخولِ الألفِ واللامِ[3].

---

(١) انظر: شرح اللمع للثمانيني ٢٤٦/١، وللواسطي ١٧-١٨، وللأصفهاني ٢٣١/١.

(٢) وهو اختيار سيبويه. انظر: الكتاب ١٨٣/٤.

(٣) انظر: القوافي للأخفش ٤٣، والأصول ٣٧٥/٢، والتمام ٤٦٢، والمقتصد في شرح التكملة ٢٧٢/١. والعلة أنهم شبهوه بما ليس فيه ألف ولام؛ لأن الحذف مع وجود داعيه أكثر، فحملوه مع

وَمَن وَقفَ بالياءِ قالَ: الياءُ حُذِفَت عندَ التقائها معَ التنوينِ، فلما عُرِّفَ الاسمُ بالألفِ واللامِ لم يَبقَ للتنوينِ حكمٌ فوجبَ رَدُّ الياءِ[1].

والمضافُ لا تُحذَفُ الياءُ معَهُ؛ لأنَّه لم يلْقَها ساكنٌ بعدَها، وإذا وَقَفَ فإنما يَقِفُ على ما بعدَها دونَها، فهي ثابتةٌ في الوقفِ والوصلِ.

وكذلكَ إذا نادَيتَ هذا الاسمَ تقولُ عَلَى المذهبينِ: يا قاضْ، ويا قاضي، فَمَن وَقَفَ بغيرِ ياءٍ قالَ: النداءُ يُحذفُ فيه كثيرٌ مما لا يُحذَفُ في غَيرِه، فلا يُرَدُّ فيه ما يُحذفُ في غيرِه[2]، ومَن قالَ: يا قاضي، كانَ عندَهُ أَنَّ ردَّ الياءِ في بابِ النداءِ أَولى من ردِّها في قولِهم: هذا القاضي، ومَررتُ بالقاضي؛ لأنَّ هذا مُعرَبٌ والـــمُنادى مبنيٌّ، فإذا بَعُد (هذا القاضي) و(مررتُ بالقاضي) منَ التنوينِ مَعَ أَنَّهُ مُعربٌ فَلأَنْ يَبعُدَ (يا قاضي) مِنَ التنوينِ مَعَ أنهُ مبنيٌّ أَولى[3].

وأمَّا في حالِ النصبِ تقولُ: رَأَيتُ القاضِيَ، بالياءِ؛ لأنها تحركَت في حالِ الوصلِ، لما قالوا: رَأيتُ القاضِيَ يا فتى، فاحْتَمَت[4] بحركتِها في الوصلِ، فلم يُحْذَف في الوقفِ.

عدم داعيه على الأكثر، أو أنهم حذفوا قبل دخول الألف واللام، فلما دخلت أبقوا الحذف على حاله، أو أنهم حذفوا فرقًا بين الوقف والوصل.

و لم أقف على من نظَّر بـــ(أب).

(١) انظر: الكتاب ١٨٣/٤، والأصول ٣٧٥/٢.

(٢) وهو قول يونس واختاره سيبويه. انظر: الكتاب ١٨٤/٤.

(٣) وهو اختيار الخليل. انظر: الكتاب ١٨٤/٤.

(٤) في الأصل: فاختِمت، ولعل الصواب ما أثبت.

وأما ياءُ (مُرِي) في اسمِ الفاعلِ من (أَرَى يُرِي) فإنَّهُ لا يُحذَفُ الياءُ منهُ، وَإن اجتَمَعَت هِيَ والتنوينُ نحو: هَذا مُري، ومَرَرت بمري؛ لأنَّ عينَها -يعني الكلمةَ – وهِيَ الهمزةُ محذوفةٌ، ولو حَذَفُوا الياءَ لكانَ إجحافًا بالكلمة[1]، وجمعًا بينَ إعلالَين، وَهم لا يجمَعُونَ بينَ إعلالَين في كلمةٍ واحدة[2].

قَولُهُ: ((وأمَّا المقصورُ فكلُّ اسمٍ وَقَعَت في آخرِهِ أَلفٌ مُفردةٌ))[3]، وأصلُ القَصرِ الحبسُ[4]، والحورُ المقصوراتُ هِيَ المحبُوساتُ في الحجالِ[5]، قال كُثَيِّر[6]:

وأنتِ التي حببت كل قصـــيرة ... إليَّ وما تدري بذاك القصـــائرُ

عَنَيْتُ قَصيراتِ الحجـــالِ ولم ... قصـــارَ الخُطَـــا شَـــرُّ النِّسَـــاءِ

فسُمِّيَ المقصورُ مقصوراً لحبسِهم إيَّاهُ عَنِ الإعرابِ، واحتَرَزَ بقولِهِ: ((في آخرِهِ ألفٌ مفردةٌ)) عَنِ الممدودِ الذي يكونُ في آخرِهِ ألفانِ، وَهُوَ الفصلُ

---

(١) انظر: الكتاب ١٨٤/٤، والأصول ٣٧٥/٢-٣٧٦.

(٢) هذا ليس على إطلاقه، وإنما يحترزون من ذلك في مواضع معينة.

(٣) اللمع ١٦.

(٤) انظر: إصلاح المنطق ١٨٤، والصحاح ٧٩٤/٢ (قصر)، ومقايس اللغة ٨٠/٥ (قصر).

(٥) انظر: عمدة الحفاظ ٣٦٥/٣.

(٦) هو كثير بن عبد الرحمن بن الأسود الخزاعي، أبو صخر، يقال له كثير عزة لكثرة تشبيبه بها، وهي من بني ضمرة، كان رافضيًّا محمَّقًا، مات في المدينة عام ١٠٥ ه. ترجمته في الشعر والشعراء ٤٩٤/١، ومعجم الشعراء ٢٤٢.

(٧) البيتان من الطويل، في ديوانه ٣٦٩، وتخريجهما ٣٧٠، وإصلاح المنطق ١٨٤، ٢٧٤، وشرح اللمع لابن برهان ١٦/١-١٧، وأسرار العربية ٣٤. والبحاتر: القصار.

الذي يلي المقصورَ ويأتي من بعدُ ذكرُهُ.

والمقصورُ يكونُ في حالِ الرفعِ والنصبِ والجرِّ في الوَصلِ بلفظٍ واحد، / ١٦ أ تقولُ: هَذه عصًا يا هذا، ورَأيتُ عصًا يا هذا، ومَررتُ بعصًا يا هذا، وكانَ أصلُهُ (عَصَوٌ)، فقلبُوا الواوَ ألفًا لتحركِها وانفتاحِ ما قبلَها، وذلكَ أنهم استثقَلُوا اجتماعَ المتجانساتِ مَعَ ثِقَلِ الواوِ، فاجتَمَعَ ساكنانِ، الألفُ والتنوينُ، فحُذِفَتِ الألفُ؛ لأنَّ قبلَها فتحةً تَدُلُّ عليها، ولم يُحذفِ التنوينُ لـــمَّا كانَ علامةَ التمكنِ، وحذفُهمُ الألفَ هاهنا دونَ التنوينِ كحذفِهم الياءَ في (قاضٍ)، فإن وَقفْتَ على هذا النحوِ حذفتَ التنوينَ ورددتَ الأصليَّةَ التي هِيَ لامُ الكلمةِ، تقولُ: هذه عصا، ومررتُ بعصا، وأَخذتُ عصا، فالألفُ في حالِ النصبِ بدلٌ منَ التنوينِ عندَ بعضِ النحويينَ[١]، وأبو الفتحِ منهُم[٢]، هؤلاءِ يقولونَ بقولِ أَبي عليٍّ في النصبِ وحدَهُ[٣]، وبقولِ أَبي سعيد[٤] في الرفعِ والجرِّ اعتبارًا للعَليلِ بالصحيحِ[٥]، وقالَ ابنُ بَرهان: إنها ثلاثةُ أدلةٍ:

(١) اتفق النحويون على الوقف بالألف على المقصور، ثم اختلفوا في هذه الألف، فذهب السيرافي إلى أنها لام الكلمة في الأحوال الثلاث الرفع والجر والنصب، وهو ما يشعر به كلام سيبويه، وذهب المازني وأبو علي إلى أن الألف في الأحوال الثلاث بدل من التنوين، وذهب ابن جني إلى أن الألف في موضع الرفع والجر هي التي لام الكلمة، وفي النصب بدل من التنوين، ونسب الأصفهاني هذا لسيبويه.

(٢) انظر: اللمع ١٦، والخصائص ٢٩٦/٢.

(٣) انظر: التكملة ٢١٥.

(٤) هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي.

(٥) رأي السيرافي في شرح اللمع للثمانيني ٢٥٦/١، وللواسطي ١٩.

أَحدُها: كَونُها رَوِيًّا، والثاني: إمالتُها، والثالثُ: كتابتُها ياءً في المصحف[1]، وأبو الفتحِ منهم في حالِ الرفعِ والجرِّ، هي لامُ الكلمة؛ لأنهم قاسُوا المعتلَّ بالصحيحِ فأبدَلوا منَ التنوينِ هاهنا ألفًا في حالِ النصب، كما أبدلُوا في قولِهم: رَأيتُ زيدا، ولما لم يكنْ في حالِ الرفعِ والجرِّ في قولِهم: هذا زيدْ، ومَررتُ بزيدْ، في حالِ الوقفِ بدلٌ منَ التنوينِ، وكانَ آخرُ الكلمةِ في الحالينِ الدالَ التي هيَ لامُها كذلك كانَ الألفُ في (عصا) عندَ الوقفِ عليه في حالِ الرفعِ والجرِّ لامَ الكلمة، ومذهبُ قومٍ وَهمُ الفراءُ وأبو عثمانَ المازنيُّ وأبو عَلي الفارسيُّ أنَّ الألفَ في الأحوالِ الثلاثةِ بدلٌ منَ التنوينِ[2]، وذَكَرُوا أنَّهُ كانَ يجبُ أن يُبدَلَ منَ التنوينِ في الصحيحِ في الأحوالِ الثلاث، إلاَّ أنهم تركُوا لئلاَّ يخرجَ الاسمُ في حالِ الرفعِ إلى ما لا نظيرَ لهُ في الأسماءِ، ولا يلتبسَ بالإضافةِ في حالِ الجرِّ، وقالَ آخرونَ، وهُم أبو عمرِو بنِ العلاءِ، وأبو الحسنِ الكسائي، وأبو الحسنِ ابن كيسان / ١٦ ب وَبه أَقولُ: الألفُ في الأحوالِ الثلاثِ لامُ الكلمة[3]؛ لأنها إنما حُذفَت في حالِ الوصلِ لاجتماعِها مَعَ التنوينِ، فلما وقفُوا عليها زالَ التنوينُ فردُّوها، واستدَلُّوا بأنَّ هذهِ الأَلفَ تكونُ حرفَ رَويٍّ في قَولِ الشاعرِ[4]:

---

(١) انظر: شرح اللمع لابن برهان ١٨/١-١٩. ورأيه أنها لام الكلمة في الأحوال الثلاث.

(٢) انظر: رأي الفراء في الخصائص ٢٩٦/٢، ورأي المازني في التكملة ٢١٥-٢١٦، والخصائص ٢٩٦/٢، وشرح اللمع للواسطي ١٩، وللأصفهاني ٢٣٣/١-٢٣٤.

(٣) انظر هذا الرأي منسوبًا إليهم في شرح اللمع لابن برهان ١٧/١، والمرتجل ٤٧.

(٤) وهو الشماخ بن ضرار.

ورُبَّ ضَيف طَرَقَ الحيَّ سُرَى[1]

ولَو كانَ بدلاً منَ التنوينِ لم تَكُنْ حرفَ رويٍّ[2]، وأَنها تُكتَبُ بالياءِ في قولِهم (رحًى)، وهيَ إذا كانَت بدلاً منَ التنوينِ لا تُكتبُ ياءً.

وإذا كانَ المقصورُ غيرَ مُنَوَّنٍ كانَت ألفُه ثابتةً على الأحوالِ كلِّها، وصلاً ووقفًا، نحوُ: (حُبلى)، وذلكَ أنَّ التنوينَ لا يدخُلُ عَليها فتُحذفُ الألفُ لاجتماعِها مَعَ التنوينِ، وإنما تُحذفُ هذهِ الألفُ إذا اجتمَعَت هِيَ وساكنٌ بعدَها، نحوُ قولِكَ: رَأَيتُ حُبلَى القومِ.

وأمَّا الممدودُ فإنَّهُ عَلى ضَربينِ: مُنصرفٍ وغيرِ مُنصرفٍ، فالمنصرفُ يكونُ أَيضًا على ضربينِ: أَحدُهما: ما كانتِ الهمزةُ أصلاً، والثاني: ما كانَتِ الهمزةُ فيه بدلاً، أمَّا ما كانتِ الهمزةُ فيهِ أَصلاً نحوُ قولِكَ: وُضَّاء[3]، من وَضُؤَ يَوضُؤُ وضاءةً، وقُرَّاء[4]، هَذا يجرِي عَليهِ الإعرابُ؛ لأنَّ الهمزةَ حرفٌ

---

(١) من الرجز، وقبله:

إنـــكَ يـــا بـــنَ جعفـــر نعـــم الفـــتى وخـــيرُ مـــأوى طـــارقٍ إذا أتـــى

وبعده:

صـــادفَ زادًا وحـــديثًا مـــا اشـــتهى

إنَّ الحديث جانبٌ من القِرى

ولا يتبين الشاهد فيه إلا بذكر ما قبله أو ما بعده.

انظر: ديوان الشماخ ٤٦٦ (ملحق الديوان)، وأمالي الزجاجي ٢٠٥، وتصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه ٣٤٣، وشرح اللمع لابن برهان ١٨/١، والمرتجل ٤٨.

(٢) انظر: المقتصد في شرح التكملة ١/ ٢٨٨-٢٩٠.

(٣) فُعَّال، بمعنى الحسن النظيف، والجمع وُضَّأون ووضاضئُ. انظر: اللسان ١٩٥/١ (وضأ).

(٤) القُرَّاءُ مفردًا الناسك، وجمعًا جمع قارئ، من القراءة. انظر: اللسان ١٣٠/١ (قرأ).

صحيحٌ يحتَملُ الحركاتِ الثلاثَ احتمالَ الحروفِ الصحيحةِ إيَّاها.

وأمَّا ما كانَتِ الهمزةُ فيه بدلاً فإنَّهُ عَلَى ضربينِ: أحدُهما: أن تكونَ الهمزةُ فيه بدلاً عَن حرفٍ هُوَ أصلٌ، والآخرُ: أَن تكونَ بدلاً عَن حرفٍ يجرِي مَجرَى الأصلِ، فما كانَتِ الهمزةُ فيه مُنقلبةً عَن أصلٍ نحوُ: كساءٍ ورِداء، كانَ الأصلُ: كِساوٌ ورِداي، لقولِهم: كسوةٌ وردية، فقُلِبَت الواوُ ألفًا، فاجتمعَ ساكنان، فحُرِّكَتِ الثانيةُ فصارت همزةً، وإنما لم تُحَرَّكِ الأُولى لأنها زِيدَت للمدِّ، ولو حرَّكوها لزالَ المدُّ، وَإنما قُلِبتِ الواوُ والياءُ في مثلِ هذه المواضعِ ألفًا؛ لأنهم لم يعتَدُّوا بالألفِ قبلَها حاجزًا حصينًا لسكونِها، كما لم يَعتدُّوا بالساكنِ بالألفِ قبلَها ... [1]في باب (اقْتُل)، إلاَّ أنَّ الألِفَ أَولى / ١٧ أ ألاَّ يُعتَدَّ بها حاجزًا، وكانَتِ الواوُ والياءُ كأنهما وقعتا بعدَ الفتحةِ التي قبلَها هذه الألفُ. والواوُ والياءُ إذا انفَتَحَ ما قبلهما قُلِبَتا ألفًا، وقال بعضُهم: الفتحةُ بعضُ الألفِ كما أنَّ الضمةَ بعضُ الواوِ وكذلك الكسرةُ بعضُ الياءِ، وإذا قَدِرَت الفتحةُ التي هِيَ بعضُ الألفِ على قلبِ الواوِ والياءِ ألفًا كانَتِ

(١) بياض في الأصل، وقد وقع في آخر الصفحة، وثم اضطرابٌ، فإن (بالألف قبلها) مقحمة، والذي يظهر أن صحة العبارة كما يلي: ((وَإنما قُلِبتِ الواوُ والياءُ في مثلِ هذه المواضعِ ألفًا لأنهم لم يعتَدُّوا بالألفِ قبلَها حاجزًا حصينًا لسكونِها، كما لم يَعتدُّوا بالساكنِ في باب (اقْتُل) ألاَّ أنَّ الألِفَ أَولى ألا يُعتدَّ بها)) ولا سقط أو طمس.

ووجه التنظير بـــ(اقتُل) أن الأصل في همزة الوصل أن تكون مكسورة، وإنما ضمت في اقتُل واخرُج واستُخرِج كراهية الخروج من كسر إلى ضم، و لم يعتدوا الفصل بالحرف الساكن بينهما حاجزًا. انظر: سر الصناعة ١١٦/١.

الألفُ نفسُها أقدَرَ عَلى ذلكَ[1].

وأمَّا ما كانَت الهمزةُ فيه بَدلاً عَن حرفٍ جارٍ مَجرى الأصلِ فنحوُ: علباء، كانَ أصلُهُ: علبايٌ؛ لأنه مُلحقٌ بـــ(سرداح)[2]، والدليلُ عَلى ذلكَ قولُهم: درحايةٌ[3]؛ لأنه مُلحقٌ به أَيضًا[4]، وإنما لم تُقلَب الياءُ هاهُنا في (درحاية) ألفًا لأنَّهُ بُني عَلى التأنيثِ، كقولِهم: عَبايةٌ[5]، وصَلايةٌ[6]، ومِذروان[7]، وثنايان[8].

وَأمَّا غيرُ المنصرفِ مِنَ الممدودِ فنحوُ: حمراءَ وعذراءَ وصحراءَ، الألفُ الأُولى فيه ألفُ المدِّ، والثانيةُ للتأنيث، مثلُ الألف في (حبلى)، إلاَّ أنها لما اجتمعَت مَعَ الأُولى وَهيَ ساكنةٌ أيضًا حُرِّكت الثانيةُ التي هِيَ علامةُ التأنيثِ فصارَت همزةً، ولو حذفُوا الأُولى لزالَ المدُّ، وكذلك الثانيةُ لو حذفُوها لزالَت

(١) قال ابن جني: ((أجروا الألف في نحو كساء ورداء مجرى الفتحة في أن قلبوا لها ما بعدها من الياء والواو كما قلبوا للفتحة نحو عصا ورحى ... لما رأوهما بعد ألف زائدة كزيادة الفتحة، وكانت الفتحة بعض الألف جوزوا إعلالهما وقلبهما ما دامتا طرفا ضعيفتين...)) سر الصناعة ٩٧/١.

(٢) السرداح: الناقة الطويلة. انظر: اللسان ٤٨٢/٢ (سردح).

(٣) يقال: رجل دِرْحايَة، أي: كثير اللحم قصير سمين ضخم البطن لئيم الخلق. انظر: اللسان ٤٣٤/٢ (درح).

(٤) انظر: الكتاب ٢١٤/٣.

(٥) لغة في العباءة. انظر: اللسان ٢٦/١٥ (عبي).

(٦) الصلاية الحجر العريض يدق عليه الطيب. انظر: اللسان ٤٦٤/١٤ (صلا).

(٧) المذروان: طراف الأليتين. انظر: اللسان ٢٨٢/١٤.

(٨) الثناية حبل من صوف أو شعر، والثنايان حبل واحد يشد بطرفه يد البعير، وليس له مفرد. انظر: اللسان ١١٥/١٤ (ثنا).

علامةُ التأنيث، والدليلُ على أنَّ الأولى ليسَت بعلامةِ تأنيثٍ أنها وقعَت حشوًا، وعلامةُ التأنيث لا تقعُ حشوًا[1].

فإن قُلتَ: هلاَّ قُلتَ: إنهما جميعًا للتأنيث[2].

فالجوابُ: أنَّا لم نَرَ كلمةً غيرَها لها علامتا تأنيثٍ، وإذا لم يُوجدْ ذلك في غيرِ هذا الموضعِ كيفَ يُبنى عليه؟

فإن قيل: إنَّ سيبويه كثيرًا ما يذكُرُ في كتابه: فَعَلَتْ بألفَي التأنيث وَصَنَعتْ[3]، فإنَّ ذلكَ تسامحٌ في العبارةِ لما كانَ الحرفانِ يكونانِ معًا[4].

والدليلُ على أنَّ الألفَ الثانيةَ في (صحراء) هيَ كألفِ (حُبلى) للتأنيث، وأنَّ انقلابَها همزةً لاجتماعِ الساكنين، أنها إذا زالَ هذا الحكمُ تعودُ إلى أَصلها في الجمعِ، نحوُ (صَحَاريَّ) فالياءُ الأُولى المدغمةُ هيَ الألفُ التي كانَت قبلَ الهمزةِ في (صحراءَ) انقَلبَت ياءً في الجمعِ لانكسارِ ما قبلَها، كما تُقلبُ في (مفتاحٍ) ونحوِه إذا قُلتَ (مفاتيح)، وأنها إذا جُمعَت على (صَحراوات) بالألفِ والتاءِ عادَت الهمزةُ ...[5] وَإنما تُقلبُ واوًا[6] في (حمراوات) لئلاَّ يجتمعَ علامتا تأنيثٍ، كما حذفُوا التاءَ مِن قولِهم (طَلحات) في جمعِ (طلحةَ)

---

(١) انظر: المنصف ١/١٥٤، وشرح الملوكي ٢٦٩.

(٢) نسب هذا القول للأخفش. انظر: ارتشاف الضرب ٢/٦٣٦.

(٣) انظر: الكتاب ٣/٤٢٣.

(٤) انظر: المنصف ١/١٥٤.

(٥) آخر خمس كلمات من التصويب غير واضحة، ويبدأ التصويب من قوله: فالياء الأولى المدغمة...

(٦) في الأصل: واوًا ياءً.

لئلاَّ يجتمعَ علامتا تأنيث[1].

قولُهُ: ((وَإذا سَكَنَ ما قَبلَ الياءِ والواوِ جَرَتا / ١٧ ب مَجرَى الصحيحِ))[2]، العبارةُ الصحيحةُ أن تُستثنى الألفُ في هذا المكان، فيُقالُ: إذا سَكَنَ ما قبلَ الياءِ والواوِ وكانَ ذلكَ الساكنُ ممَّا يحتملُ الحركةَ جَرَيا مجرَى الصحيحِ. ألا تَرَى أنهما لم يجرِيا مَجرى الصحيحِ في (كساوٍ) و(رداي)؛ لكونِ الساكنِ قبلَهُما ألفًا، وإنما جَرَتا مَجرى الصحيحِ في (ظبيٍ) و(دلوٍ) ونحوهما؛ لأنَّ الساكنَ خفيفٌ، فلا يُستثقَلُ تحرُّكُ الياءِ والواوِ بعدَهُ؛ لأنَّ السكونَ كالوقفِ، فكأنَّ الناطقَ وَقَفَ عَلى الساكنِ، فإذا جاءَ إلى الواوِ والياءِ كانَ كَالمبتدئِ، والابتداءُ لا يكونُ إلاَّ بالمتحرك، فلا فَرقَ بينَ أن يكونَ الساكنُ قبلَهما من جنسِهما أَو من غيرِ جنسِهما؛ لأنَّ الحكمَ في ذلك سواءٌ.

فأمَّا الأسماءُ الستةُ التي هيَ: أَبُوك، وأَخُوك، وحُموك، وهَنوك، وفُوك، وذُو مال، فإنما جَعَلوا الإعرابَ فيها بالحروفِ لتَأَلَفَهُ الطباعُ في الأسماءِ الآحادِ، فلا تُنكرَها إذا جاؤوا إلى التثنيةِ وإلى الجمعِ إذا كانَ الإعرابُ فيهما بالحروفِ، فلو لم يكنْ لذلكَ في الآحادِ مثالٌ لأَنكرُوهُ.

وقالَ ابنُ بَرهانَ: الحذفُ على ضَربينِ: أحدُهما: ما يكونُ لعلة، والآخَرُ: ما يكونُ اعتباطًا، أي لغيرِ علة، وهو حذفُ اللامِ من (أَب)، وكانَ أصلُهُ أن يُقالَ (أَبَا) في الأحوالِ الثلاثِ[3]؛ لأنَّ أصلَهُ (أَبَوٌ) فَقُلبتِ الواوُ ألفًا لتحركِها

---

(١) انظر: المنصف ١/١٥٥.

(٢) اللمع ١٧. وفيه: وإذا سكن ما قبل الياء جرت مجرى الصحيح.

(٣) انظر: شرح اللمع لابن برهان ١/٢٠-٢١.

وانفتاحِ ما قبلَها كَـــ(عصًا) و(رحًى)، إلاَّ أنَّ لامَهُ حُذفت تخفيفًا. وقالَ ابنُ بَرهانَ: إنما حُذفَت اللاماتُ من هذه الأَسماءِ الستة لأمرين: أَحدُهما: كثرةُ الاستعمالِ، والآخَرُ: التضمينُ، فضارَعت تَضمُّنَها المضافَ واقتضاءَها إيَّاهُ الفعلَ لتضمنه الفاعلَ، فحُذفَت لاماتها كما تُسكَّنُ اللامُ ...[1] اللامُ مِنَ الفعلِ، فإذا أُضيفَت هذه الأَسماءُ رُدَّت لاماتُها؛ لأنَّ الإضافةَ تُبعدُها عن شبهِ الفعلِ[2]. ويُقال إنما رُدَّت في الإضافة عوضًا عن عدمِ ظهورِها في الاسمِ أَلبتَّةَ، بخلافِ (غَد)؛ لأنَّهُ يظهرُ المحذوفُ منهُ في حالِ الإفرادِ، نحوُ قولِ الشاعرِ[3]: / ١٨ أ

ومَـــا النّـــاسُ إلاّ كالـــدّيارِ بهـــا يَـــوْمَ حَلّوهـــا وغَـــدْوًا

و(فُوهُ) كانَ أصلُهُ (فَوَهٌ)، لقولِهم في الجمعِ: (أَفواهٌ)، فحُذفَت لامُها حذفَ لاماتِ هذه الأسماءِ، ثم بقيَت الواوُ وكانَت طرفًا، فحُذفَت في الإفرادِ، وأتوا بالميمِ؛ لأنها مِنَ الشفةِ، كأنَّ الواو منها: (فَمٌ)، ثم ردُّوها في الإضافةِ إلى العينِ.

وَ(ذُو) أصله (ذَوَيٌ) لامُهُ ياءٌ، فقُلبَت الياءُ ألفًا لتحركها وانفتاحِ ما قبلَها، فصارت (ذَوًى) مثلَ (نوًى)، فحُذِفَت لامُها كما حُذِفَت اللامُ مِن

---

(١) بياض في الأصل بمقدار كلمتين.

(٢) لم أقف على تعليل ابن برهان للحذف، وأما القول بأن الإضافة ترد اللام فانظره في شرحه للمع ٢١/١.

(٣) وهو لبيد بن ربيعة رضي الله عنه.

(٤) البيت من الطويل، في ديوان لبيد ١٦٩، وتخريجه ٣٨٠، والكتاب ٣٥٨/٣، والمقتضب ٢٣٩/٢، والمنصف ٦٤/١، والتبصرة والتذكرة ٥٩٨/٢، وأمالي ابن الشجري ٢٢٩/٢.

(أبًا) اعتباطًا.

والنسبةُ إلى (ذات)، (ذَوَوِيّ) كما تقولُ في النسبة إلى (الدواة) (دَوَوِي). قالَ ابنُ بَرهانَ: واستعمالُهُم هذه اللفظةَ، يعني (الذاتَ)، في الله تعالى خطأٌ؛ لأنها مؤنثةٌ، ولا يجوزُ استعمالُ لفظِ التأنيث في اللهِ عزَّ وجلَّ، ألا تَرى أنه لا يُقالُ لَهُ: (عَلاَّمة) وإن كانَ أعلمَ العلماء[1]؟

فهذه الحروفُ حروفُ الإعراب، وعلاماتُ الإعراب، ولاماتُ الكلمة، إلا الواَو في (فُوكَ) و(ذُو مال) فإنَّ الواوَ فيهما عينُ الكلمة.

فإن قيلَ: إذا كانَتِ الواوَ حرفَ الإعرابِ فهلاَّ حُرِّكت كما تُحَرَّكُ سائرُ حروف الإعراب؟

فالجوابُ: أنها لم تحملِ الحركةَ في هذه المواضعِ، وكذلكَ الألفُ في (أباكَ) والياءُ في (أبيكَ)؛ لاعتلالِهما، ولو احتَمَلَت الحركةَ لحُرِّكت، والألفُ في حالِ النصبِ حرفُ الإعرابِ وعلامةُ النصبِ، وكذلكَ الياءُ في حالِ الجرِّ حرفُ الإعراب.

وقالَ الفراءُ: هَذه الأسماءُ مُعرَبةٌ من مَوضعَين[2]، يَعني الواوَ والضمةَ التي قبلَها، والدليلُ على بُطلانِ قولِه أَنَّهُ كما لا يكونُ في الاسمِ تأنيثان نحو: (مُسلمتات) كذلكَ لا يكونُ في الاسمِ إعرابان، ولأنَّهُ إذا فُهِمَ من الأولِ الإعرابُ فلا احتياجَ إلى الثاني، كما كانَ ذلكَ في الصحيح[3].

---

(١) انظر: شرح اللمع لابن برهان ٢٣/١.

(٢) انظر الرأي منسوبًا إليه في: أمالي ابن الشجري ٢٤٣/٢، والتبيين ١٩٤، والتذييل والتكميل ١٧٧/١، ونسبه المبرد إلى الكوفيين، انظر: المقتضب ١٥٥/٢.

(٣) انظر الرد على هذا في: التذييل والتكميل ١٨٣/١.

باب [التثنية][1]

قالَ ابنُ بَرهانَ: ((المفردُ عَينٌ لا ضَمَّ فيها ولا اقترانَ، والتَّثنيةُ ضَمُّ مُفردٍ إلى مُفردٍ، والجمعُ ضمُّ غيرِ المفردِ إلى المفردِ))[2]، وَلَـــمَّا لم يتغيَّرْ هذا المعنى في التثنية، وهُوَ ضَمُّ مفردٍ إلى مفردٍ / ١٨ ب لم يتغيرْ لفظُ الواحدِ فيها، كما تَغيرَ في الجمعِ؛ لأنَّ الجمعَ يَتَغيرُ معناهُ بأن يكونَ ضَمُّ واحدٍ إلى اثنين، أَو ضَمُّ اثنينِ إلى واحدٍ، فَلِهذا تغيرَ لفظُهُ فجاءَ فيهِ التصحيحُ والتكسيرُ، وخالَفَ المؤنثُ فيه المذكرَ.

وقولُ أبي الفتحِ: ((اعلَمْ أنَّ التثنيةَ للأسماءِ دونَ الأَفعالِ والحروف))[3] يريدُ أنَّ الفعلَ كما تقدَّمَ ذكرُهُ يَتَقَضَّى تَقَضِّيَ الأزمنة جُزءًا فَجُزءًا، فلا يَبْقَى وَقتين، وما لا يَبقَى وَقتين لا يُتصوَّرُ تضعيفُهُ وَضَمُّ الآخرِ إليه، وقالُوا إنَّ الفعلَ لا يخلُو من فاعلٍ مُظهرًا كانَ أَو مُضمرًا، فكانَ كالجملة، والجملةُ لا يجوزُ تثنيتُها؛ لأنَّ التثنيةَ ضمُّ مُفردٍ إلى مفردٍ، وقالوا لأنَّ الفعلَ يَدُلُّ لفظُهُ على قليله وكثيره، وَعَلى جميعِ أنواعه، نحوُ أَن تقولَ: (ضَرَبْتُ)، فإذا قُلتَ: (هذا) تُشيرُ بـــ(هذا) إلى لفظ (ضَرَبَ)، دَلَّ عَلى ضَربة وَضربتَين، وَعَلى جميعِ أَنواعه كلِّه، وما كانَ دالاًّ عَلى الجنسَين كلِّه لا يصحُّ تَثنيتُهُ وجمعُهُ.

والحرفُ لا يَصحُّ تثنيتُهُ وجمعُهُ؛ لأَنَّهُ لا معنًى لَهُ في نفسه، فأشبَهَ بعضَ الحروفِ مِنَ الكلمةِ، نحوُ الزاي مِن (زَيد)؛ لأَنَّهُ لا يَدلُّ عَلى شيءٍ بنفسِه،

---

(١) زيادة من اللمع ١٩.

(٢) شرح اللمع ٢٤/١.

(٣) اللمع ١٩.

وكما لا يَصحُّ تثنيةُ الزاي لا يصحُ تثنيةُ الحرف.

ولما صَحَّ تضعيفُ الواحدِ في الاسمِ، نحوُ أَن تقولَ: (زيدٌ) فتضُمَّ إليه (زيدًا) آخَرَ، صَحَّت تثنيتُهُ، وصحَّ معناها فيه، ولما لم يصحَّ معنى التثنيةِ في القسمَينِ الآخَرَينِ، أَعني الفعلَ والحرفَ لم يصحَّ اللفظُ بهما

وَقولُهُ: ((فَإذا ثَنَّيتَ الاسمَ المرفُوعَ زِدتَ في آخِرِهِ أَلِفًا ونونًا))[1]، والألفُ حرفُ الإعرابِ وعلامةُ التثنيةِ وعلامةُ الرفعِ، هذا مذهبُ سيبويه[2]؛ لأَنَّهُ قالَ: الألفُ حرف إعرابٍ غيرُ متحركٍ ولا مُنَوَّنٍ[3]، يَعني أَنَّ الألفَ لو كانَ ممَّا يحتَملُ الحركةَ والتنوينَ لكانَ متحركًا منونًا كدالِ من (زيد) في أَنَّهُ حرفُ الإعرابِ، والدليلُ على أنَّ الألفَ حرفُ الإعرابِ أَنَّا إذا قُلنا: جاءني الزيدانِ، فهِمنا منَ الكلمةِ أنها مُعربةٌ ومرفوعةٌ، وكذلكَ إذا قُلنا: رَأيتُ الزيدَينِ، ومررتُ بالزيدَينِ، فهِمنا منَ الكلمةِ حالَ الجرِّ والنَّصبِ / ١٩ أ وَأنها مُعرَبةٌ، فلا يخلُو من ثلاثةِ أَوجُهٍ: إمَّا أن يكونَ حرفُ الإعرابِ الحرفَ الذي قبلَ الألفِ، أَو الألفَ، وإمَّا أن يكونَ الحرفُ الأخيرُ هو حرفَ الإعرابِ، ولا يجوزُ أن يكونَ الحرفُ الأولُ حرفَ إعرابِه؛ لأَنَّهُ في حشوِ الكلمةِ، والإعرابُ لا يكونُ حشوًا، ولا يجوزُ أن يكونَ النونُ حرفَ إعرابٍ؛

---

(١) اللمع ١٩.

(٢) اختلفوا في تفسير كلامه، انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢١٩/١. قال ابن الدهان: ((وقال سيبويه كلامًا محتملاً في هذه الحروف ... فقوله: ((وهو حرفُ الإعراب))، يقتضي بأنه كالدال من زيد، وقوله: ((يكونُ في الرفع ألفًا))، بمنزلة قولك: يكون في الرفع ضمة، والكلامُ على هذا يطول)) الغرة في شرح اللمع.. (كوبريللي). ١٧ أ.

(٣) انظر: الكتاب ١٧/١.

لأنها تسقُطُ في الإضافة، وحرفُ الإعرابِ لا يُحذَفُ في الإضافة، ولأنَّ النونَ في التثنية مكسورةٌ في جميعِ الأَحوالِ، ولو كانَت حرفَ إعرابٍ لجَرَت عَليه حركاتُ الإعرابِ جَرَيانَهَا على الدالِ من (زيدٍ)؛ لأنَّ النونَ حرفٌ صحيحٌ، فَبَقِيَ أن يكونَ حرفُ الإعرابِ الألفَ.

قالَ سيبويه: والياءُ علامةُ الجرِّ والنَّصب، وحرفُ الإعراب[1]، والنصبُ تابعٌ للجرِّ، وذلكَ أنَّ الجرَّ مقصورٌ عَلَى الاسمِ والنصبُ مشترَكٌ بينَ الاسمِ والفعلِ ولأنَّ الجرَّ منَ الياءِ، فالأَولى أَن تَكونَ الياءُ علامةً للجرِّ، والنصبُ تابعًا لهُ.

وكانوا يريدُونَ أن يَكونَ الواوُ في التثنيةِ علامةً للرفعِ، والياءُ علامةً للجرِّ، والألفُ علامةً للنصب، كما فعلُوا ذلكَ في الأسماءِ الستةِ، ولو فعلُوا ذلكَ لم يَبقَ للجمعِ السالمِ شيءٌ من هذهِ الحروفُ، ففرَّقُوا بينَ التثنيةِ والجمعِ بأن فتحُوا ما قبلَ الياءِ في التثنيةِ وكسروهُ في الجمعِ، وجعلُوا علامةَ الرفعِ في التثنيةِ الألفَ، وفي الجمعِ الواوَ.

والنونُ بدلٌ منَ التنوينِ والحركةِ اللذينِ كانا في الاسمِ الواحدِ في الأصلِ، ثم صارَت من خصائصِ التثنيةِ، إلاَّ أنها حُرِّكت لالتقاءِ الساكنَينِ بالكسرِ في التثنيةِ؛ لأنَّ ما قبلَها مفتوحٌ، وحُرِّكَت بالفتحِ للجمعِ للكسرةِ قبلَها والضمةِ، وأرادُوا أن يتعادَلَ خفةُ الفتحةِ وثِقَلُ الكسرةِ في الموضعَينِ.

فإن قِيلَ: كيفَ يكونُ النونُ في (حُبْلَيانِ) بدلاً[2] منَ الحركةِ والتنوينِ

---

(١) انظر: الكتاب ١/١٧.

(٢) في الأصل: بدلٌ.

كما كانَ في (الزيدَينِ) و لم يكُنْ في (حُبلَى) حركةٌ ولا تنوينٌ، وكذلكَ النونُ في (أحمران) لم يكنْ في (أحمر) تنوينٌ، / ١٩ ب والنونُ في (عصوان) لم يكنْ في لامِ (عصا) حركةٌ فكيفَ قُلتَ: النونُ في التثنيةِ بدلٌ منَ التنوينِ والحركةِ في الواحد؟

فالجوابُ: أنَّ النونَ كانَ في الأصلِ بدلًا منها، ثمَّ صارَ من خصاصِ التثنيةِ، كما أنَّ الرَّمَلانَ ورميَ الجمارِ كانا في الأصلِ لإظهارِ الجَلَدِ، وطَردِ الشيطانِ ثم صارا من مناسكِ الحجِّ.

قالَ ابنُ بَرهانَ: وَكما أَنَّ لُبسَ السوادِ في الأَصلِ كانَ حِدادًا ثمَّ صارَ شِعارًا للمَمْلَكة[1].

ويجوزُ أن يُقالَ: إنَّ (حُبلى) و(أحمر) لـــمَّا أُريدَ تثنيتُهما تنكَّرا؛ لأنَّ الشيءَ لا يُثَنَّى حتى يُنَكَّرَ، فبَعَّدَتِ التثنيةُ (حُبلى) و(أحمرَ) من شبهِ الفعلِ، وإذا أَبعدا من شبهِ الفعلِ كانا في حكمِ سائرِ الأسماءِ، فالنونُ[2] في (حُبليانِ) و(أحمرانِ) يكونُ عوضًا منَ الحركةِ والتنوينِ، كما كانَ عِوَضًا في (الزيدينِ) و(الرجلينِ) منَ الحركةِ والتنوينِ.

فإن قِيلَ: الألفُ والياءُ في التثنيةِ حرفانِ زِيدا لعلامةِ التأنيثِ فكيفَ قُلتَ: أنهما حرفا الإعرابِ، وحرفُ الإعرابِ لا يكونُ زائدًا؟

---

(١) انظر: شرح اللمع لابن برهان ٢٤/١. وفيه: للمَلَكَة، بدل المملكة.

وهو يشير إلى شعار العباسيين، فقد اتخذوا السواد شعارًا لهم، وكانوا أول ما اتخذوه حزنًا على إبراهيم الإمام، أو على شهدائهم، أو على يحيى بن زيد. أقوال، انظر: التذكرة التيمورية. لأحمد تيمور باشا ٢٧٦، وثَمَّ مصادر هذه الأقوال وغيرها.

(٢) في الهامش: فكانت.

فالجوابُ: أنَّ الألفَ في كونها حرفَ الإعرابِ مَعَ أنَّها زائدةٌ، كالتاءِ في (قائمةٍ)، والياءِ في (تميميّ) و(قَيسيّ)؛ لأنَّ التاءَ مَعَ كونها زائدةً لِعَلَمِ التأنيثِ هِيَ حرفُ الإعرابِ، وكذلكَ الياءُ المشددةُ، وإن كانَت زائدةً للنسبِ فهِيَ حرفُ الإعرابِ، ولا يقولُ أحدٌ: إنَّ حرفَ الإعرابِ الميمُ التي كانَت في (قائمٍ) قبلَ دُخولِ تاءِ التأنيثِ، فكذلكَ ألفُ التثنيةِ هيَ حرفُ الإعرابِ، وإذا كانَت زيدَت لعلامةِ التثنيةِ وليسَ فيها إعرابٌ؛ لأنَّهُ لو كانَ فيها إعرابٌ مُقَدَّرٌ لما عُوِّضَ [النونُ منَ الحركةِ و](1)التنوينِ، إذ كانَ ذلكَ جمعًا بينَ العوَضِ والـــمُعَوَّضِ عنهُ، وإن أَضفْتَ(2) المثنى أَسقَطْتَ نونَهُ للإضافةِ، نحوُ: قامَ غُلاما زيدٍ، ومَررتُ بغلامَيْ زَيدٍ؛ لأنَّ هذه النونَ في التثنيةِ بدلٌ منَ التنوينِ الذي كانَ في الواحدِ، فكما أنَّ التنوينَ يُحذَفُ في الواحدِ / ٢٠ أ إذا أُضيفَ كذلكَ النونُ الذي هُو بَدَلٌ منهُ، وذلكَ أنَّ الإضافةَ تُوجبُ التعريفَ، والتنوينُ عَلَمُ التنكيرِ، وهما لا يجتَمعانِ.

مَعرفةُ الجمعِ(3)

الجمعُ على ضَربينِ: جمعِ تصحيحٍ، وجمعِ تكسيرٍ، وقد يُسمَّى جمعُ التصحيحِ الجمعَ السالمَ، والجمعَ الذي يجري على هجاءَينِ، والجمعَ الذي على حدِّ التثنيةِ، وإنما سُمِّيَ جمعَ التصحيحِ لأنَّهُ صَحَّت حروفُ الاسمِ المفردِ فيهِ، وكذلك السالمُ سُميَ بهِ لسلامةِ حروفِ الاسمِ المفردِ، ومعنى قولِهم:

---

(١) في الهامش دون علامة تصويب، وهي زيادة يقتضيها السياق.

(٢) مكررة في الأصل.

(٣) في اللمع ٢٠: ذكر الجمع.

((يجري على هجاءَينِ)) أنهُ تارةً يكونُ بالواوِ وتارةً يكونُ بالياءِ، ومعنى قولِهم: ((على حدِّ التثنيةِ)) أنَّهُ يسلَمُ فيهِ نَضْدُ الحروفِ كما يسلَمُ في التثنية.

وهذا الجمعُ يخصُّ العقلاءَ نحو: (زَيدٍ) و(عمرٍو)، وإنما يخصُّ العقلاءَ لأنَّهُ أفضلُ الجموعِ، والعقلاءُ أفضلُ المجموعِينَ، فأُعطِيَ الأفضلُ الأفضلَ.

فإن قِيلَ: ما تقولُ في قولِهم: (أَرَضُونَ) و(سِنُونَ) و(عِشرونَ) و(ثلاثون)؟

فالجوابُ: أنَّ (أَرضونَ) إنما جُمِعَ بالواوِ والنونِ لأنهُ اسمٌ مؤنثٌ، ومِن حقِّ المؤنثِ أن يكونَ فيه علامةٌ، فلمَّا لم يكن في واحدِ (أرضُونَ) علامةَ التأنيثِ جمعُوهُ الجمعَ الصحيحَ، جبرًا لما مُنِعَ منَ العلامةِ في الواحدِ.

فإن قيل: يلزمُ عَلى هذا أن تقولَ في (قدرٍ) و(دَلوٍ) و(شَمسٍ)، (دَلُونَ) و(قِدرُونَ) و(شَمسُونَ)؛ لأنها أسماءُ مؤنثةٌ مُنِعَت علامةَ التأنيثِ في حالِ الإفرادِ.

فالجوابُ: أنهم لم يُعوِّضُوا في (أَرَضون) وجوبًا، وإنما عوَّضُوا جوازًا، فينبغي أَن يُفَرَّقَ بينَ الجوازِ والوجوب[1].

وأما (سنونَ) وما يجري مَجراها فإنما جُمعَت الجمعَ الصحيحَ؛ لأنها حُذِفَت لامُها في قولِهم: (سَنة)، وكانَ أصلُها: سَنهة، أو سنوة، فلمَّا حُذِفتْ لاماتُها دخلَها وَهْنٌ، فجَبرُوا ذلكَ بأَن جمعُوها بالواوِ والنونِ، ثمَّ كسروا السينَ في الجمعِ؛ لئلاَّ يكونَ هذا الجمعُ مثلَ جمعِ مَن يعقِلُ في سلامةِ حروفِهِ، نحو: (الزيدون)، وكذلكَ (أرضون) حرَّكوا

(١) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح ١/١٩٦.

الـــــراءَ فرقًا بينهُ وبينَ (الزيدونَ)[1].

/٢٠ ب وأمَّا (عِشرونَ) ونحوُهُ فإنما جُمِعَ بالواوِ والنونِ لأنَّ العددَ يتناوَلُ مَن يعقلُ وما لا يعقلُ، فغلَّبُوا مَن يعقلُ على ما لا يعقلُ، وليسَ هُو أيضًا على حدِّ (الزيدونَ) في سلامة حُروفه حالَ الجمعِ، ومثلُ ذلكَ قولُهُ تعالى: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾[2] و﴿ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾[3] و ﴿ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾[4] لـــمَّا وُصِفَت هذه الأَشياءُ بصفاتِ العقلاءِ أُجرِيَت مُجراهم، وغُلِّبُوا عليها؛ لأنَّ السجودَ والطاعةَ مِن فعلِهم، وعلى هذا قولُ المتنبي[5]:

وَقُلْنَا للسيوفِ هَلُمُّنا[6]

لما خُوطِبَت السيوفُ، وأصلُ الخطابِ أَن يكونَ مُتوجِّهًا إلى العقلاءِ، أُجرِيَت مُجراهم، وذلكَ أنَّ الأصلَ (هَلمُّوا) كما يُقالُ للعقلاءِ، فأُدخِلتِ النونُ

---

(١) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح ١٩٧/١.

(٢) فُصِّلَت:١١.

(٣) الأنبياء: ٣٣، ويس: ٤٠.

(٤) يوسف: ٤.

(٥) هو أحمد بن الحسين بن الحسن الجعفي، شهرته تغني عن التعريف به، توفي عام ٣٥٤هـ. ترجمته في: تاريخ وبغداد ١٦٤/٥، وألف كوركيس عواد وميخائل عواد (رائد الدراسة عن المتنبي) وصفًا ببيوغرافيًّا لمصادر دراسته وما كتب عنه.

(٦) بعض بيت من الطويل، وتمامه:

قصـــدْنا لـــه قصـــدَ الحبيـــبِ لقـــاؤُه إلينا ...

انظر: شرح ديوانه المنسوب إلى العكبري ١٦٦/٤، والفسر ٦٢٤/٣، وسر الصناعة ٧٢٢/٢، والمقتصد في شرح الإيضاح ٢٠١/١، والصفوة في معاني شعر المتنبي ٢٩/٢.

الثقيلةُ للتأكيدِ عليهِ، فاجتَمَعَ ساكنانِ الواوُ والنونُ الأولى مِنَ النونينِ فحُذِفَتِ الواوُ.

فأما الكلامُ في الواوِ والياءِ في (الزيدون) و(الزيدين)، وأنَّهُ أَعني الواوَ حرفُ الإعرابِ وعلامةُ الجمعِ وعلامةُ الرفعِ، والياءَ علامةُ الجمعِ وعلامةُ الجرِّ والنصبِ وحرفُ الإعرابِ، فإنَّهُ على ما تقدَّمَ ذكرُهُ في بابِ التثنية، والكلامُ فيهما كالكلامِ في ألفِ التثنيةِ وياءِها، وكذلكَ النونُ هاهنا كالنونِ هُناكَ، وذكرُ انفتاحِها هاهنا كانكسارِها في بابِ التثنيةِ.

جمع التأنيث(١)

جمعُ التأنيثِ إذا كانَ صحيحًا فإنَّهُ يكونُ في آخرِهِ ألفٌ وتاءٌ، تقولُ: جاءَتِ الهنداتُ، ورأيتُ الهنداتِ، ومررتُ بالهنداتِ، فالألفُ والتاءُ علامةُ الجمعِ والتأنيثِ، والتاءُ حرفُ الإعرابِ، وضمتُها علامةُ الرفعِ، وكسرتُها علامةُ الجرِّ والنصبِ.

فإن قيلَ: التاءُ حرفٌ صحيحٌ يحتَملُ الحركاتِ الثلاثَ، فهلاَّ قالوا: رأيتُ الهنداتَ؟

فالجوابُ: أنَّ جمعَ التأنيثِ فَرعٌ على جمعِ التذكيرِ، وجمعُ التذكيرِ يجري على نوعَينِ بالواوِ في حالِ الرفعِ، وبالياءِ في حالِ الجرِّ والنصبِ / ٢١ أ فَلَم يُريدُوا أن يكونَ الفرعُ أوسعَ مِنَ الأصلِ.

فإن قِيلَ: لَمَ حذفوا تاءَ (مُسلمةٍ) في الجمعِ، فقالُوا: (مسلمات) ولم يقولُوا: (مسلمتات)؟

---

(١) في اللمع ٢١: باب جمع التأنيث.

قلتُ: فراراً من اجتماعِ عَلامَتي تأنيثٍ في كلمة واحدة بلفظٍ واحد[1].

فإن قِيلَ: قَد جمعُوا بينَهما في (حُبلياتٍ) جمعِ (حُبلى) و(صحراواتٍ) و(حمراواتٍ) في جمعِ (صحراءَ) و(حمراءَ).

فالجوابُ: أنَّ علامَتي التأنيثِ في (مسلمتات) كانتا بلفظٍ واحد، وفي (حبلياتٍ) و(صحراواتٍ) لم تكونا كذلكَ، فجازَ الجمعُ بينَهُما إذْ لم يكونا بلفظٍ واحدٍ.

بابُ الأفعالِ

وهِيَ عَلى ثلاثةِ أضرُبٍ، تنقسَمُ بِأقسامِ الزمانِ، ماضٍ، وحاضرٍ، ومستقبلٍ[2].

ردَّ ابنُ الرَّوندي[3] عَلى النحويين قولَهم: ((الفعلُ على ثلاثة أَضرُبٍ))، فقال: الفعلُ ماضٍ ومستَقبَلٍ، والدليلُ على بُطلانِ ما ادَّعاهُ أنَّ هذا الجزءَ الذي نحنُ فيهِ منَ الزمانِ غيرُ الذي مضَى، وغيرُ الذي يُتوقَّعُ في المستقبلِ، فوجَبَ أن يكونَ قسماً ثالثاً، كذلكَ الفعلُ إذا قُلتَ: هُوَ يُصلِّي الآن، لا بُدَّ مِن أَن يكونَ الجزءُ الذي هُو آخِذٌ فيهِ غيرَ الماضي والمستقبلِ، فَوجَبَ أن

---

(١) في الأصل: واحدة.

(٢) اللمع ٢٣.

(٣) هو أحمد بن يحيى بن إسحاق الشهير بابن الرَّاوَندي، ويقال الرِّيوندي، البغدادي، أبو الحسين، كان مشهوراً بالعلم والفضل، وكان من المعتزلة ثم فارقهم فألحد، له كتب كثيرة زادت على مائة كتاب، منها كتاب الدامغ في الرد على القرآن، والزمردة في الاعتراض على الشريعة، قيل إنه تاب قبل موته وأظهر الندم، مات وعمره أربعون سنة عام ٢٩٨هـ، وقيل غير ذلك. ترجمته في: وفيات الأعيان ٩٤/١، وسير أعلام النبلاء ٥٩/١٤، والوافي بالوفيات ٢٣٢/٨.

يكونَ فعلاً ثالثًا[1]، وقولُهم: (الآن) زمانٌ فاصلٌ بينَ الماضِي والمستقبلِ[2] فوجَبَ أن يكونَ زمانًا ثالثًا.

وَأوَّلُ هذه الأفعالِ على قولِ بعضِهم فعلُ الحالِ، وَذلكَ أنَّ الماضيَ يَسري عنه، والمستقبلُ إليه يؤولُ، وقالَ بعضُهم: الأوَّلُ هو المستقبلُ؛ لأنَّ العِدات به تقعُ، فإذا أُنجِزَت صارت حالاً، ثمَّ تسري إلى الفعلِ الماضي[3]، وإنما مَثَّلُوا فعلَ الحالِ بقولِهم: هُو يُصَلِّي، ويَقرَأُ، وما أَشبَهَ ذلكَ لأنَّ الشارعَ في هذه الأفعالِ يكونُ فارغًا من بعضِ أَجزائها آخذًا[4] في جُزءٍ آخَرَ مُتوقِّعًا جُزءًا ثالثًا، والجزءُ الذي هوَ شارعٌ فيه فعلُ الحالِ، وإنما قُدِّمَ الفعلُ الماضي لأنَّهُ ليسَ فيهِ زيادةٌ، والفعلُ المضارعُ تدخُلُ عليهِ الزوائدُ الأربعُ، فقدَّمُوا ما لم يكُنْ فيه زيادةٌ.

وإذا بَنَيتَ الفعلَ / ٢١ ب الماضيَ للمُخبِرِ عن نفسه قُلتَ: ضَرَبْتُ، فبنيتَ التاءَ على الضمِّ؛ لأنَّهُ أقوَى الحركاتِ، وعنايةُ الـمُخبِرِ عَن نفسه بنفسه فوقَ عنايته بغيرِه، فأَخَذَ الأَقوى الأقوى، وإنما سُكِّنَت لامُ الكلمةِ عندَ اتصالِ ضميرِ الفاعِلِ بها لأنَّ الفاعِلَ كجُزءٍ مِنَ الفعلِ، وذلكَ لاحتياجِ الفعلِ

(١) انظر: القول غير منسوب، والرد عليه في المقتصد في شرح الإيضاح ٨٤/١.

(٢) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٥٧/١.

(٣) ذهب الزجاج إلى أن المستقبل أول الأفعال، يليه الحال، ثم الماضي، وتبعه تلميذه الزجاجي، وذهب ابن السراج إلى أن الحال هو الأول، والمستقبل يليه، ثم الماضي. انظر الخلاف في: شرح الكتاب للسيرافي ٥٨/١-٥٩، والخصائص ٣١/٢، والإيضاح في علل النحو ٨٥، والتذييل والتكميل ٨٦/١.

(٤) في الأصل: آخرًا، والصواب ما أثبت.

مَن يُسْنَدُ إليه ظاهرًا أو مُضمرًا، ولما كانَ كجزءٍ منهُ لم تَتوالَ فيه أَربَعُ متحركات، كما لم يجتَمِعْ في كلمة واحدة، نحوُ (هُدَبِد) و(عُلَبِط) وأَصلهُ: (عُلابِطٌ) و(هُدابِدٌ)، ولـــمَّا لم يتّصِلْ ضميرُ المفعولِ بالفعلِ اتِّصالَ الفاعلِ به لم يُبالوا باجتماعِ أربعِ متحركاتٍ، في قولِهم: ضَرَبَنا، لما كانَ في حُكمِ المنفصلِ، ولهذا لم يُجيزوا عطفَ الاسمِ الظاهرِ المرفوعِ عَلى الضميرِ المرفوعِ المتصلِ بالفعلِ إلا إذا أُكِّدَ بالضميرِ المنفصلِ، نحوُ: خَرجتُ أنا وزيدٌ؛ لأنهم إذا قالوا: خرجتُ وزيدٌ، كأنهم عطفُوا الاسمَ عَلى الفعلِ، لما كانَ الفاعلُ كجزءٍ منَ الفعلِ، وَعطفُ الاسمِ على الفعلِ لا يجوزُ، وعطفُوا الاسمَ الظاهرَ المنصُوبَ عَلى ضميرِ المنصوبِ المتصلِ بالفعلِ، نحوُ: ضَربتُكَ وزيدًا، وقد أجازُوا ذلكَ، أَعني الأولَ، إذا فَصَلَ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه فاصلٌ، قال الله تعالى: ﴿ سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾[1]، وقال الله تعالى: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ نَّحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا﴾ [2]، فأكدَّ بالضميرِ المنفصلِ و لم يُؤكِّدْ في الأولِ.

فإذا ثَنَّيْتَ ضميرَ المخبرِ عن نفسه قُلتَ: ضَرَبنا نحن، وكذلكَ إذا كانَ الضميرُ للجماعة، فلم يَكنْ فَرقٌ بينَ الاثنينِ والجمعِ، لما كانَ في الكلامِ دلالةٌ على ذلكَ؛ لأنَّهُ ليسَ عَلى حَدِّ التثنيةِ في الأسماءِ الظاهرةِ، وإنما هِيَ صيغٌ، كلُّ صيغةٍ منها تدُلُّ على ضميرٍ.

وفي ضميرِ المخاطَبِ تقولُ: ضَرَبْتَ، فتبنيهِ عَلَى الفتحِ، فَرقًا بينَهُ وبينَ

---

(١) الأنعام: ١٤٨.

(٢) النحل: ٣٥.

ضميرِ الـــمُخبرِ عَن نفسه، ألا تَرَى أنهُ يُردُّ إلى الضمِّ الذي هُوَ الأصلُ في ضَميرِ الفاعلِ في قولِهم: ضَرَبْتُما؟

وأمَّا الميمُ هاهنا / ٢٢ أ فقد سألَ سائلٌ أبا عثمانَ المازنيَّ عنه وقالَ: لِمَ زيدتِ الميمُ في (أنتما) و(ضربتما)؟

فقال: الألفُ علامةُ للتثنية، وهِيَ لا تثبُتُ إلاَّ بعدَ الفتحة، وهذه التاءُ تكونُ في ضَميرِ المذكرِ مفتوحةً، وفي ضَميرِ المؤنثِ مكسورةً، فجاؤوا بالميمِ ليكونَ ما قبلَ الألفِ مفتوحًا[١]، والميمُ منَ الحروفِ التي تُزادُ في أواخرِ الكلمة، نحوُ: (سُتهُم) و(زُرقُم)[٢]، وما أشبَهَ ذلكَ.

وتقولُ في جمعِ المذكرِ المخاطَبِ: ضربْتُم، كانَ أصلُهُ: ضربتمُو، على أن يكونَ الواوُ علامةً للجمعِ بإزاءِ الألفِ في (ضَربتُما)، ألا تَرَى أنَّ الضميرَ يُردُّهُ إلى أصلِه فتَقولُ: ضربتُمُوهُ، وليسَ قولُ مَن قالَ: إنَّ الميمَ للجمعِ مكانَ الواوِ بشيءٍ؛ لأنَّهُ لو كانَ كذلكَ لما قالُوا: أَضَرَبتُموهُ؟ إذْ لو كانَ الميمُ مكانَ الواوِ لكانَ جمعًا بينَ العِوَضِ والمعوَّضِ عنهُ، ولو كانَ الميمُ علامةً للجمعِ لم يدخلْ في ضميرِ التثنية[٣].

وتقولُ للمخاطَبِ المؤنثِ: ضَرَبْتِ، فتكسرُ التاءَ فرقًا بينَها وبينَ

---

(١) نسب الزجاجي هذا القول للفراء. انظر: مجالس العلماء ١٠٥-١٠٦.

(٢) بمعنى الأَسْتَه (كبير الاست) والأزرق، والميم زائدة. انظر: الكتاب ٣٢٥/٤، والأصول ٢٣٨/٣، واللامات ١٣٣.

(٣) قال ابن جني: ((واعلم أن الميم في أنتما وأنتم وقمتما وقمتمو وضربتكما وضربتكمو ومررت بهما وبهمو إنما زيدت لعلامة تجاوز الواحد وأن الألف بعدها لإخلاص التثنية والواو بعدها لإخلاص الجمع)) سر الصناعة ٤٣٢/١.

المذكرِ؛ لأنَّ الكسرةَ والياءَ من علاماتِ المؤنث، نحوُ: رأيتُك، ومَررتُ بك، وتَضربينَ، وتَفعَلينَ، وفي التثنية يَتساوى المذكرُ والمؤنثُ، وذلك أنَّ التثنيةَ تجري على سَنَنٍ واحدٍ، لا يختَلفُ حكمُها؛ لأنها ضمُّ مفردٍ إلى مفردٍ، وليست كالآحادِ والجموعِ التي تختلفُ بنيَتُها، فأمَّا الفرقُ بَينَهُما فبأيِّ شيءٍ يحصُلُ كانَ حاصلاً، ألا ترى أنَّ الإشارةَ إليهما تميِّزُ بينَ المذكرِ والمؤنثِ؟

وفي جمعِ ضميرِ المؤنثِ: ضَربتنَّ، والنونُ المشدَّدةُ بإزاءِ الميمِ، والواوُ في (ضربتُمُو)؛ ليكونَ كلُّ ضميرٍ مُستوفيًا لحروفِه، كما قالوا: ضَرَبْنَ، فجاؤوا بنونٍ؛ ليكونَ بإزاءِ الواوِ في (ضربُوا).

وتقولُ في تَثنيةِ ضَميرِ الغائبِ: ضَرَبا، فحُرِّكَت لامُ الفعلِ، وإن كانَ حقُّهُ السكونَ؛ لأنَّ ألفَ التثنيةِ لا يكونُ ما قبلَها إلاَّ مفتوحًا، وكذلكَ الحكمُ في (ضَربُوا)، وذلكَ أنَّ الواوَ ساكنةٌ، ولا يكونُ ما قبلَها إلاَّ مضمومًا، وقولُهم: ضَرَبَتا، إنما لم تَسكُنْ لامُ الفعلِ مَعَ حصولِ / ٢٢ ب أَربعٍ متحركاتٍ لأنَّ علامةَ التأنيثِ تكونُ في حُكمِ الانفصالِ، حتى كأنَّ الألفَ وَلِيَت الياءَ.

وأمَّا التاءُ في (رَمَتا) فإنها كانَت في الأصلِ (رَمَيَتا)، قُلبتِ الياءُ ألفًا لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلَها، ثم حُذفَتِ الألفُ لالتقاءِ الساكنينِ في الواحدِ، وكانَ يجبُ في التثنيةِ أَن تُردَّ الألفُ لتحرُّكِ التاءِ، إلاَّ أنَّ حركةَ التاءِ لما كانَت لأجلِ الألفِ بعدَها لم يُعتدَّ بها، فلم يُرَدَّ الألفُ المحذوفةُ التي هي لامُ الكلمةِ، كما قالوا: قُمِ الليلَ، فَلم يَرُدُّوا الواوَ المحذوفةَ لما كانَت حركةُ الميمِ لالتقاءِ الساكنينِ، وكما قالُوا: اردُدِ البابَ، ولم يُدغِمُوا؛ لأنَّ حركةَ الدالِ الثانيةِ لالتقاءِ الساكنينِ، فلم يُعتدَّ بها.

وهذه الضمائرُ المتصلةُ بالفعلِ في: ضَرَبا، وضَرَبُوا، ويَضرِبانِ، ويَضرِبُونَ، تثنيتُهَا وجمعُها ليستَ على حدِّ تثنيةِ الأسماءِ الظاهرةِ، نحوُ: (زيدٍ) و(عمرو)؛ لأنَّ الألفَ والواوَ في هذا البابِ حروفٌ زِيدَت لعلامةِ التثنيةِ والجمعِ، وفي الفعلِ ضميرُ الفاعلينَ، فهِيَ هاهنا أسماءُ وهناكَ حروفٌ، كيفَ و لم تَضُمَّ (يفعَلُ) إلى (يَفعَل) كما ضَمَمْتَ هُناكَ (زيدًا) إلى (زيدٍ).

المصادر والمراجع:

١. أخبار النحويين البصريين. للسيرافي. تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا. ط:١. دار الاعتصام، ١٤٠٥هـ.

٢. ارتشاف الضرب. لأبي حيان. تحقيق: د. رجب عثمان محمد. ط:١. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ.

٣. اشتقاق أسماء الله. للزجاجي. تحقيق: د. عبد الحسين المبارك. ط: ٢. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ.

٤. الاشتقاق. لابن دريد. تحقيق: عبد السلام هارون. ط:٣. القاهرة: مكتبة الخانجي،

٥. إصلاح المنطق. لابن السكيت. تحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون. ط:٤. القاهرة: دار المعارف،

٦. الأصول في النحو. لابن السراج. تحقيق:د. عبد الحسين الفتلي. ط:٣. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٧هـ.

٧. الإغفال.للفارسي.تحقيق: د. عبد الله إبراهيم.الإمارات العربية المتحدة: مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، والمجمع الثقافي،

٨. أمالي ابن الشجري. تحقيق: د. محمود محمد الطناحي. ط:١. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٣هـ.

٩. أمالي الزجاجي. لأبي القاسم الزجاجي. تحقيق: عبد السلام هارون. ط:٢. بيروت: دار الجيل، ١٤٠٧هـ

١٠. إنباه الرواة. للقفطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم . ط:١ القاهرة- بيروت: دار الفكر العربي- مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤٠٦هـ.

١١. الإنصاف. للأنباري. بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٠٧هـ.

١٢. أوضح المسالك.لابن هشام.شرح:محمد محيي الدين عبد الحميد.صيدا- بيروت:المكتبة العصرية،

١٣. الإيضاح العضدي. للفارسي. تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود. ط:٢. دار العلوم للطباعة والنشر، ١٤٠٨هـ.
١٤. الإيضاح في علل النحو.للزجاجي.تحقيق: د.مازن المبارك.ط:٦.بيروت:دار النفائس، ١٤١٦هـ.
١٥. البحر المحيط في أصول الفقه. للزركشي. حرره: الشيخ عبد القادر عبد الله العاني. راجعه: د. عمر سليمان الأشقر. ط:٢. الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤١٣هـ.
١٦. البحر المحيط. لأبي حيان. ط:٢ . القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، ١٤١٣هـ.
١٧. بغية الوعاة. للسيوطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. بيروت: المكتبة العصرية،
١٨. تاريخ الإسلام. للذهبي. تحقيق: د. عمر عبد السلان تدمري. ط:٢. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٠هـ.
١٩. تاريخ بغداد. للخطيب البغدادي. تحقيق: د. بشار عواد معروف. ط:١. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ.
٢٠. التبصرة والتذكرة. للصيمري. تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين. ط:١. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ.
٢١. التبيين. للعكبري. تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين. ط:١. الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢١هـ.
٢٢. التذكرة التيمورية. لأحمد تيمور باشا. ط:١. القاهرة: دار الآفاق العربية، ١٤٢٣ه
٢٣. تذكرة النحاة. لأبي حيان. تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن. ط:١. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦ه.

٢٤. التذييل والتكميل في شرح التسهيل. لأبي حيان. تحقيق: أ.د. حسن هنداوي. ط:١. دمشق: دار القلم، ١٤٢٢هـ.
٢٥. تصحيح الفصيح وشرحه. لابن درستويه. تحقيق:د. محمد بدوي المختون. القاهرة: وزارة الأوقاف، ١٤١٩هـ.
٢٦. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد. للدماميني. تحقيق: د. محمد بن عبد الرحمن المفدى. ط: ١. ١٤٠٣هـ.
٢٧. تفسير أسماء الله الحسنى. للزجاج. تحقيق: أحمد يوسف الدقاق. دار الثقافة العربية،
٢٨. التكملة. للفارسي. تحقيق: د. كاظم بحر المرجان. ط:٢. بيروت: عالم الكتب، ١٤١٩هـ.
٢٩. التمام. لابن جني. تحقيق: أحمد محمد عبد العزيز علام. ط:١. ١٤٣٧ه.
٣٠. تهذيب اللغة. للأزهري. تحقيق: جماعة من الأساتذة. مصر: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر،
٣١. توجيه اللمع. لابن الخباز. تحقيق: د. عبد الله عمر الحاج إبراهيم.الدمام: مكتبة المتنبي–جامعة الملك فهد، ١٤٢٨ه.
٣٢. الجنى الداني. للمرادي. تحقيق:د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل. ط:١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ.
٣٣. خزانة الأدب. للبغدادي. تحقيق: عبد السلام هارون. ط:٣. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٩هـ.
٣٤. الخصائص. لابن جني. تحقيق: محمد علي النجار. المكتبة العلمية،
٣٥. ديوان الشماخ بن ضرار. حققه: صلاح الدين الهادي. القاهرة: دار المعارف،
٣٦. ديوان العجاج. رواية الأصمعي وشرحه. تحقيق: عزة حسن. بيروت: دار

الشرق العربي، ١٤١٦هـ.
٣٧. ديوان أمية بن أبي الصلت. تحقيق: د. بهجة عبد الغفور الحديثي.ط:١. أبو ظبي: المجمع الثقافي، ١٤٣٠ه.
٣٨. ديوان رؤبة بن العجاج. اعتنى بتصحيحه: وليم بن الورد البروسي. الكويت: دار ابن قتيبة،
٣٩. ديوان سويد بن أبي كاهل اليشكري. جمع وتحقيق: شاكر العاشور. ط: ١. وزارة الإعلام العراقية، ١١٩٧٢م.
٤٠. ديوان طرفة بن العبد. بيروت: دار صادر، ١٤٠٢هـ.
٤١. ديوان عبيد بن الأبرص. تحقيق: تشالرز لايل. قدم للطبعة الثانية وترجم التعليقات: د. محمد عوني عبد الرؤوف. ط:٢. القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ١٤٢٣هـ.
٤٢. ديوان كثير عزة. جمعه وشرحه: د. إحسان عباس. بيروت: دار الثقافة، ١٣٩١هـ.
٤٣. روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات. لمحمد باقر الموسوي. ط:١. بيروت: الدار الإسلامية، ١٤١١هـ.
٤٤. سر الفصاحة. لابن سنان الخفاجي. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٢هـ.
٤٥. سمط اللآلي. لأبي عبيد البكري. حققه: عبد العزيز الميمني. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٥٤هـ.
٤٦. سير أعلام النبلاء. للذهبي. أشرف على التحقيق: شعيب الأرنؤوط. ط:٩. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ.
٤٧. شرح أبيات سيبويه. لابن السيرافي. تحقيق: د. محمد علي سلطاني. لا ط. دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٣٩٦هـ.

٤٨. شرح أشعار الهذليين. لأبي سعيد السكري. تحقيق: عبد الستار أحمد فراج. ط: ٢. القاهرة: مكتبة دار التراث، ١٤٢٥هـ.

٤٩. شرح الرضي لكافية ابن الحاجب. تحقيق: د. حسن الحفظي ود. يحيى بشير مصري. ط:١. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٧هـ.

٥٠. شرح الكافية الشافية. لابن مالك. تحقيق: د. عبد المنعم هريدي. ط:١. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ.

٥١. شرح اللمع في النحو. للقاسم بن محمد الواسطي. تحقيق: د. رجب عثمان محمد. ط:١. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٢٠هـ.

٥٢. شرح اللمع لابن برهان العكبري. تحقيق: د. فائز فارس. ط: ١. الكويت، ١٤٠٤هـ.

٥٣. شرح اللمع للأصفهاني. لأبي الحسن علي بن الحسين الباقولي. تحقيق: د. إبراهيم بن محمد أبو عباة. ط: ١. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٠هـ.

٥٤. شرح اللمع. للثمانيني. تحقيق: أ.د. فتحي علي حسانين. ط:١. القاهرة: دار الحرم للتراث، ٢٠١٠م.

٥٥. شرح المفصل. لابن يعيش. بيروت: عالم الكتب،

٥٦. شرح الملوكي. لابن يعيش. تحقيق: د. فخر الدين قباوة. ط:١. حلب: المكتبة العربية، ١٣٩٣هـ.

٥٧. شرح ديوان أبي تمام. للأعلم الشنتمري. تحقيق: إبراهيم ناده. مراجعة د. محمد بنشريفة. المغرب: منشورات وزارة الأوقاف، ١٤٢٥ه.

٥٨. شرح ديوان المتنبي. المنسوب للعكبري. ضبطه: مصطفى السقا، وزميلاه. بيروت: دار المعرفة،

٥٩. شرح ديوان زهير بن أبي سُلمى. لأبي العباس ثعلب. ط: ٢. القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٩٥م.
٦٠. شرح ديوان لبيد بن ربيعة. تحقيق: د. إحسان عباس. الكويت: وزارة الإرشاد والأنباء، ١٩٦٢م.
٦١. شرح عيون الإعراب. لعلي بن فضال المجاشعي. تحقيق: حسناء عبد العزيز القنيعير. ط:١. ١٤١٣هـ.
٦٢. شرح كتاب سيبويه للسيرافي. تحقيق: د. رمضان عبد التواب وآخرين. الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٩٠م.
٦٣. شعر عروة بن الورد العبسي. صنعة أبي يوسف يعقوب السكيت. تحقيق: د. محمد فؤاد نعناع. ط:١. القاهرة-الكويت: مكتبة الخانجي- مكتبة دار العروبة، ١٤١٥هـ.
٦٤. الصحاح. للجوهري. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. ط:٣. بيروت: دار العلم للملايين، ١٤٠٤هـ.
٦٥. الصفوة في معاني شعر المتنبي. لتاج الدين الكندي. تحقيق: د. عبد الله بن صالح الفلاح. ط: ١. الرياض: نادي الرياض الأدبي، ١٤٣٠ه.
٦٦. طبقات النحويين البصريين. للسيرافي. تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا. ط:١. دار الاعتصام، ١٤٠٥هـ.
٦٧. طبقات النحويين واللغويين. للزبيدي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط:٢. مصر: دار المعارف،
٦٨. طبقات فحول الشعراء. لابن سلام. تحقيق: محمود شاكر. جدة: دار المدني،
٦٩. علل النحو. للوراق. تحقيق: د.محمود جاسم محمد الدرويش. ط:١. الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢٠هـ.

٧٠. عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ. للسمين. تحقيق: د. محمد ألتونجي. ط:١. بيروت: عالم الكتب، ١٤١٤هـ.
٧١. الغرة في شرح اللمع. لابن الدهان. (مخطوطة في مكتبة كوبريللي برقم: ١٤٩٢).
٧٢. الفسر. لابن جني. تحقيق: د. رضا رجب. ط: ١. دمشق: دار الينابيع، ٢٠٠٤م.
٧٣. قواعد المطارحة. لابن إياز. تحقيق: د. عبد الله عمر الحاج إبراهيم. ط: ١. الظهران: جامعة الملك فهد للبترول والمعادن- مكتبة العبيكان، ١٤٣٢ه.
٧٤. كتاب الشعر. للفارسي. تحقيق: د. محمود محمد الطناحي. ط: ١. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٨هـ.
٧٥. كتاب سيبويه. لأبي بشر عمرو بن عثمان. تحقيق: عبد السلام هارون. ط:٣. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٣هـ.
٧٦. كتاب القوافي. للأخفش.تحقيق: أحمد راتب النفاخ. ط: ١. بيروت: دار الأمانة، ١٣٩٤هـ.
٧٧. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. لحاجي خليفة. بيروت: دار الفكر، ١٤١٤هـ.
٧٨. الكوكب الدري. للإسنوي. تحقيق: د. محمد حسن عواد. ط:١. عمان: دار عمار، ١٤٠٥هـ.
٧٩. اللامات. للزجاجي. تحقيق: د. مازن المبارك. ط: ٢. بيروت: دار صادر، ١٤١٢هـ. .(مصور من مجمع اللغة العربية بدمشق).
٨٠. لسان العرب. لابن منظور. ط: ١. بيروت: دار صادر، ١٤١٠هـ.
٨١. اللمع في العربية. لابن جني. تحقيق: فائز فارس. الكويت: دار الكتب الثقافية،

٨٢. اللمع في العربية. لابن جني.تحقيق: حامد المؤمن. ط:٢. بيروت: عالم الكتب-مكتبة النهضة العربية، ١٤٠٥هـ.
٨٣. اللمع في العربية، لابن جني. تحقيق: د. حسين محمد محمد شرف. ط:١. ١٣٩٩هـ.
٨٤. ما ينصرف وما لا ينصرف. للزجاج. تحقيق: د. هدى محمود قراعة. ط:٢. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٤هـ.
٨٥. مجالس ثعلب.لأبي العباس أحمد بن يحيى.تحقيق:عبد السلام هارون.ط:٥.القاهرة:دار المعارف،
٨٦. مجمع الأمثال للميداني. تحقيق:محمد أبو الفضل إبراهيم. مكتبة الحلبي،
٨٧. المحتسب. لابن جني. تحقيق: علي النجد ناصف وزميليه. القاهرة، ١٤١٥هـ.
٨٨. مراتب النحويين. لأبي الطيب اللغوي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر العربي.
٨٩. المرتجل. لابن الخشاب. تحقيق: علي حيدر. دمشق، ١٣٩٢هـ.
٩٠. مسالك الأبصار في ممالك الأمصار. لابن فضل الله العمري. تحقيق: أ.د. محمد عبد القادر خريسات وزميليه. العين الإمارات العربية المتحدة: مركز زايد للتراث والتاريخ،
٩١. المسائل الشيرازيات. للفارسي. تحقيق: د.حسن هنداوي. ط: ١. الرياض: كنوز أشبيليا، ١٤٢٤هـ.
٩٢. المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات. للفارسي. تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي. بغداد: وزارة الأوقاف،
٩٣. المستقصى في أمثال العرب. للزمخشري. ط:٢. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٧م.

٩٤. معاني الحروف. للرماني. تحقيق: د.عبد الفتاح إسماعيل شلبي. ط:٣. بيروت: دار الشروق، ١٤٠٤هـ.
٩٥. معاني القرآن وإعرابهـ. للزجاج. تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي. ط:١. بيروت: عالم الكتب،١٤٠٨هـ.
٩٦. معاني القرآن. للفراء. تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار. دار الكتب المصرية،
٩٧. معجم الأدباء. لياقوت الحموي. تحقيق: د. إحسان عباس. ط:١. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣م.
٩٨. معجم البلدان. لياقوت الحموي. بيروت: دار صادر،
٩٩. معجم الشعراء. للمرزباني. بلا بيانات نشر.
١٠٠. معرفة القراء الكبار. للذهبي. تحقيق: بشار عواد معروف وزميليهـ. ط:١. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ.
١٠١. مغني اللبيب. لابن هشام. تحقيق: د. مازن المبارك، وعلي حمد الله ومراجعة: سعيد الأفغاني. ط:٦. بيروت: دار الفكر، ١٩٨٥م.
١٠٢. المغني في النحو. لابن فلاح اليمني. ط:١. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٩.
١٠٣. المفضليَّات. اختيار المفضل الضبي. تحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون. ط:٨. القاهرة: دار المعارف،
١٠٤. مقاييس اللغة. لابن فارس. تحقيق: عبد السلام هارون. بيروت: دار الجيل، ١٤٢٠هـ.
١٠٥. المقتصد في شرح الإيضاح. للجرجاني. تحقيق: د.كاظم بحر المرجان. لا ط. العراق: دار الرشيد، ١٩٨٢م.
١٠٦. المقتصد في شرح التكملة. لعبد القاهر الجرجاني. تحقيق: د. أحمد بن عبد

الله الدويش. ط: ١. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٨هـ.

١٠٧. المقتضب. للمبرد. تحقيق: د. عبد الخالق عضيمة. بيروت: عالم الكتب،

١٠٨. الممتع في التصريف. لابن عصفور. تحقيق: د. فخر الدين قباوة. ط:١. بيروت: دار المعرفة، ١٤٠٧هـ.

١٠٩. المنصف. لابن جني. تحقيق. إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين.ط:١. مصر: مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٧٣هـ.

١١٠. منهاج البلغاء وسراج الأدباء. للقرطاجني. تحقيق: محمد الحبيب بن الخوجة. بيروت: دار الغرب،

١١١. المهاباذي وآراؤه اللغوية. د.حيدر حبيب حمزة. مجلة القادسية في الآداب والعلوم والتربية، المجلد (١١)، العدد (٢) ٢٠١٢م.

١١٢. المهاباذي وآراؤه النحوية والصرفية. حولية كلية اللغة العربية بالزقازيق – جامعة الأزهر، العدد ٣٠ مجلد ٢ ٢٠١٠م.

١١٣. نتائج الفكر. للسهيلي. تحقيق: د. محمد البنا. القاهرة: دار الاعتصام.

١١٤. نزهة الألباء في طبقات الأدباء. لأبي البركات الأنباري. تحقيق: د. إبراهيم السامرائي.ط:٣. الزرقاء: مكتبة المنار، ١٤٠٥هـ.

١١٥. نكت الهميان في نكت العميان. لخليل بن أيبك الصفدي. بلا بيانات نشر.

١١٦. النوادر في اللغة. لأبي زيد الأنصاري. تحقيق: د. محمد عبد القادر أحمد. ط:١. بيروت: دار الشروق، ١٤٠١هـ.

١١٧. هدية العارفين. لإسماعيل باشا البغدادي. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ.

١١٨. همع الهوامع. للسيوطي. عني بتصحيحه: محمد بدر الدين النعساني. ط:

١. مصر: مكتبة الخانجي، ١٣٢٧هـ.
١١٩. الوافي بالوَفَيات. لخليل بن أيبك الصفدي. تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى. بيروت: دار إحياء التراث، ١٤٢٠هـ.
١٢٠. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. لابن خلكان. تحقيق: إحسان عباس. بيروت: دار الثقافة.

References:

1 .Akhbar al-Nahwiyyin al-Basriyyin. by al-Sirafi. Edited by Dr. Muhammad Ibrahim al-Banna. Vol. 1. Dar al-Ittisam, 1405 AH.
2 .Irtishaf al-Darb. by Abu Hayyan. Edited by Dr. Rajab Uthman Muhammad. Vol. 1. Cairo: Library of al-Khanji, 1418 AH.
3 .Ishtiqaq Asma' Allah. by al-Zajjaji. Edited by Dr. Abdul Hussein al-Mubarak. Vol. 2. Beirut: Al-Risalah Establishment, 1406 AH.
4 .Al-Ishtiqaaq. by Ibn Duraid. Edited by Abdul Salam Harun. Vol. 3. Cairo: Library of al-Khanji.
5 .Islah al-Mantiq. by Ibn al-Skait. Edited by Ahmed Shaker and Abdul Salam Harun. Vol. 4. Cairo: Dar al-Maaref.
6 .Al-Usul fi al-Nahw. by Ibn al-Sarraj. Edited by Dr. Abdul Hussein al-Futaili. Vol. 3. Beirut: Al-Risalah Establishment, 1417 AH.
7 .Al-Ighfal. by al-Farisi. Edited by Dr. Abdullah Ibrahim. United Arab Emirates: Juma Al Majid Center for Culture and Heritage, and Al-Majma' al-Thaqafi.
8 .Amali Ibn al-Shajari. Edited by Dr. Mahmoud Muhammad al-Tanahi. Vol. 1. Cairo: Library of al-Khanji, 1413 AH.
9 .Amali al-Zajjaji. by Abu al-Qasim al-Zajjaji. Edited by Abdul Salam Harun. Vol. 2. Beirut: Dar al-Jil, 1407 AH.
10 .Inbah al-Ruwat. by al-Qifti. Edited by Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim. Vol. 1. Cairo-Beirut: Dar al-Fikr al-Arabi - Al-Kutub Establishment al-Thaqafiyyah, 1406 AH.
11 .Al-Insaf. by al-Anbari. Beirut: Library of al-Asriyah, 1407 AH.
12 .Awadh al-Masalik. by Ibn Hisham. Explanation by Muhammad Muhyi al-Din Abdul Hamid. Sidon-Beirut: Library of al-Asriyah.
13 .Al-Izah al-Adadi. by al-Farisi. Edited by Dr. Hassan Shadhli Farhud. Vol. 2. Dar al-Alum lil-Tiba'ah wa al-Nashr, 1408 AH.
14 -Al-Izah fi 'Illal al-Nahw, by al-Zajjaji. Edited by: Dr. Mazen Al-Mubarak. 6th edition. Beirut: Dar al-Nafa'is, 1416 AH.
15 -Al-Bahr al-Muhit fi Usul al-Fiqh, by al-Zarkashi. Edited by: Sheikh Abdul Qadir Abdullah Al-Ani. Reviewed by: Dr. Omar Sulaiman Al-Ashqar. 2nd edition. Kuwait: Ministry of Awqaf and Islamic Affairs, 1413 AH.
16 -Al-Bahr al-Muhit, by Abu Hayyan. 2nd edition. Cairo: Dar al-Kutub al-Islamiyya, 1413 AH.
17 -Baghiyat al-Wu'at, by al-Suyuti. Edited by: Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim. Beirut: Al-Library of al-Asriyya.
18 -Tarikh al-Islam, by al-Dhahabi. Edited by: Dr. Omar Abdul Salam Tadmuri. 2nd edition. Beirut: Dar al-Kutub al-Arabi, 1410 AH.
19 -Tarikh Baghdad, by al-Khatib al-Baghdadi. Edited by: Dr. Bashar Awad Marouf. 1st edition. Beirut: Dar al-Gharb al-Islami, 1422 AH.
20 -Al-Tabsirah wa al-Tadhkirah, by al-Saimari. Edited by: Dr. Fathi Ahmed Mustafa Ali al-Din. 1st edition. Makkah al-Mukarramah: Umm al-Qura University, 1402 AH.

21 -Al-Tibyan, by al-Akbari. Edited by: Dr. Abdul Rahman Al-Uthaimin. 1st edition. Riyadh: Library of Al-Abeikan, 1421 AH.
22 -Al-Tadhkirah al-Timuriyah, by Ahmad Timur Pasha. 1st edition. Cairo: Dar al-Afaq al-Arabiyyah, 1423 AH.
23 -Tadhkirat al-Nahwah, by Abu Hayyan. Edited by: Dr. Afif Abdul Rahman. 1st edition. Beirut: Ma'had al-Risalah, 1406 AH.
24 -Al-Tadhilah wa al-Takmil fi Sharh al-Tashil, by Abu Hayyan. Edited by: Dr. Hassan Hindawi. 1st edition. Damascus: Dar al-Qalam, 1422 AH.
25 -Tahdhib al-Fusul wa Sharhuhu, by Ibn Duraid. Edited by: Dr. Muhammad Badawi al-Mukhtuni. Cairo: Ministry of Awqaf, 1419 AH.
26 -Ta'liq al-Fara'id 'ala Taysir al-Fawa'id, by al-Dimashqi. Edited by: Dr. Muhammad bin Abdul Rahman al-Mufaddi. 1st edition. 1403 AH.
27 -Tafsir Asma' Allah al-Husna, by al-Zajjaji. Edited by: Ahmad Youssef al-Daqqaq. Dar al-Thaqafa al-Arabiyya.
28 -Al-Takmilah, by al-Farsi. Edited by: Dr. Kazim Bahar al-Murjan. 2nd edition. Beirut: Alam al-Kutub, 1419 AH.
29 -Al-Tamam, by Ibn Jinni. Edited by: Ahmed Muhammad Abdul Aziz Alam. 1st edition. 1437 AH.
30 -Tahdhib al-Lughah, by al-Azhari. Edited by: a group of professors. Egypt: Egyptian General Authority for Press, Publication and Information.
31 -Tawjih al-Luma', by Ibn al-Khazzab. Edited by: Dr. Abdullah Omar al-Haj Ibrahim. Dammam: Library of al-Mutanabbi - King Fahd University, 1428 AH.
32 -Al-Janna al-Dani, by al-Muradi. Edited by: Dr. Fakhr al-Din Qabawa and Muhammad Nadim Fadel. 1st edition. Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyah, 1413 AH.
33 -Khazanat al-Adab, by al-Baghdadi. Edited by: Abdul Salam Harun. 3rd edition. Cairo: Library of al-Khanji, 1409 AH.
34 -Al-Khasa'is, by Ibn Jinni. Edited by: Muhammad Ali al-Najjar. Library of al-Ilmiyah.
35 -Diwan al-Shumukh bin Tharrar, edited by Salah al-Din al-Hadi. Cairo: Dar al-Ma'arif.
36 -Diwan al-'Ajaj, edited by Azza Hasan. Beirut: Dar al-Sharq al-Arabi, 1416 AH.
37" .Diwan Umayyah ibn Abi al-Salt" edited by Dr. Bahja Abdul-Ghafour al-Hadithi, published by Al-Majma' al-Thaqafi in Abu Dhabi, 1430 AH.
38" .Diwan Ru'bah ibn al-'Ajjaj" edited by William bin al-Ward al-Bursi, published by Dar Ibn Qutaybah in Kuwait.
39" .Diwan Suwaid ibn Abi Kahil al-Yashkuri" collected and edited by Shaker al-Ashour, published by the Iraqi Ministry of Information in 1972.
40" .Diwan Tarafa ibn al-Abd" published by Dar Sader in Beirut, 1402 AH.
41" .Diwan 'Ubaid ibn al-Abras" edited by Charles Lyall, with comments translated by Dr. Muhammad 'Awni 'Abd al-Ra'uf, published by Dar al-Kutub wa al-Watha'iq al-Qawmiyah in Cairo, 1423 AH.
42" .Diwan Kathir 'Uzza" collected and explained by Dr. Ihsan Abbas, published by Dar al-Thaqafah in Beirut, 1391 AH.

43" .Rawdat al-Jannat fi Ahwal al-'Ulama' wa al-Sadat" by Muhammad Baqir al-Majlisi, published by Dar al-Islamiyah in Beirut, 1411 AH.
44" .Sirr al-Fasahah" by Ibn Sinan al-Khafaji, published by Dar al-Kutub al-'Ilmiyah in Beirut, 1402 AH.
45" .Samt al-Lalay" by Abu 'Ubayd al-Bakri, edited by 'Abd al-'Aziz al-Maimani, published by the Printing Committee for Authorship, Translation, and Publication in 1354 AH.
46" .Siyar A'lam al-Nubala'" by al-Dhahabi, supervised by Shu'ayb al-Arnaut, published by the Foundation of Message in Beirut, 1413 AH.
47" .Sharh Abiyat Sibawayh" by Ibn al-Sirafi, edited by Dr. Muhammad 'Ali Sultan, with no edition number, published by the Academy of the Arabic Language in Damascus, 1396 AH.
48" .Sharh Ash'ar al-Hadhliyyin" by Abu Sa'id al-Suqri, edited by 'Abd al-Sattar Ahmad Faraj, 2nd edition, published by Library of Dar al-Turath in Cairo, 1425 AH.
49" .Sharh al-Radi li-Kafiyyat ibn al-Hajib" edited by Dr. Hasan al-Hafthi and Dr. Yahya Bishr Misri, published by the Islamic University of Imam Muhammad bin Saud in Riyadh, 1417 AH.
50" .Sharh al-Kafiyyah al-Shafiyah" by Ibn Malik, edited by Dr. 'Abd al-Mun'im al-Haridi, published by Umm al-Qura University in Mecca, 1402 AH.
51" .Sharh al-Luma' fi al-Nahw" by al-Qasim ibn Muhammad al-Wasiti, edited by Dr. Rajab 'Uthman Muhammad, published by Library of al-Khanji in Cairo, 1420 AH.
52" .Sharh al-Luma' li-Ibn Barhun al-'Akbari" edited by Dr. Fayiz Fares, published by Kuwait, 1404 AH.
53" .Sharh al-Luma' li-l-Asfahani" by Abu al-Hasan 'Ali ibn al-Husayn al-Baquli, edited by Dr. Ibrahim bin Muhammad Abu 'Abbah, published by Imam Muhammad bin Saud Islamic University in Riyadh, 1410 AH.
54" .Sharh al-Luma'" by al-Thamanini, edited by Dr. Fathi 'Ali Hassanin, published by Dar al-Haram lil-Turath in Cairo, 2010.
55" .Sharh al-Mufassal" by Ibn Ya'ish, published by 'Alam al-Kutub in Beirut.
56" .Sharh al-Muluki" by Ibn Ya'ish, edited by Dr. Fakhr al-Din Qabbawah, published by library of al-Arabiyyah in Aleppo, 1393 AH.
57" .Sharh Diwan Abi Tammam" by al-A'lam al-Shantamari, edited by Ibrahim Nada, with review by Dr. Muhammad Bin Shurayfah, published by the Ministry of Awqaf in Morocco, 1425 AH.
58 -Sharh Diwan al-Mutanabbi, attributed to al-'Akbari. Edited by Mustafa al-Saqqa and his colleagues. Beirut: Dar al-Ma'rifah.
59 -Sharh Diwan Zuhayr ibn Abi Sulma, by Abu al-'Abbas Tha'lab. Ed. 2. Cairo: Dar al-Kutub al-Misriyah, 1995 CE.
60 -Sharh Diwan Labid ibn Rabia, edited by Dr. Ihsan Abbas. Kuwait: Ministry of Guidance and Information, 1962 CE.
61 -Sharh 'Uyun al-I'rab, by Ali ibn Fudal al-Majashi. Edited by Hasnaa Abdulaziz al-Qunaieer. Ed. 1. 1413 AH.

62 -Sharh Kitab Sibawayh by al-Sirafi. Edited by Dr. Ramadan Abd al-Tawab and others. Egyptian Authority for Books, 1990 CE.
63 -Poetry of Urwa ibn al-Ward al-'Absi, edited by Dr. Muhammad Fuad Na'na. Ed. 1. Cairo-Kuwait: Khanji Library-Dar al-Aruba Library, 1415 AH.
64 -Al-Sihah by al-Jawhari. Edited by Ahmad Abd al-Ghafur Attar. Ed. 3. Beirut: Dar al-Ilm lil-Malayin, 1404 AH.
65 -Al-Safwah fi Ma'ani Sh'ar al-Mutanabbi by Taj al-Din al-Kandi. Edited by Dr. Abdullah bin Saleh al-Falah. Ed. 1. Riyadh: Riyadh Literary Club, 1430 AH.
66 -Tabaqat al-Nahwiyyin al-Basriyyin by al-Sirafi. Edited by Dr. Muhammad Ibrahim al-Banna. Ed. 1. Dar al-I'tisam, 1405 AH.
67 -Tabaqat al-Nahwiyyin wal-Lughawiyyin by al-Zubaidi. Edited by Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim. Ed. 2. Egypt: Dar al-Ma'arif.
68 -Tabaqat Fuhul al-Shu'ara by Ibn Salam. Edited by Mahmoud Shakir. Jeddah: Dar al-Madani.
69' -Ilal al-Nahw by al-Warraq. Edited by Dr. Mahmoud Jassim Mohammed Al-Duraywish. Ed. 1. Riyadh: Library of al-Rushd, 1420 AH.
70' -Umdat al-Hifaz fi Tafsir Ashraf al-Alfaz by al-Samin. Edited by Dr. Muhammad Al-Tunji. Ed. 1. Beirut: 'Alam al-Kutub, 1414 AH.
71 -Al-Ghurrah fi Sharh al-Luma' by Ibn al-Dahhan. (Manuscript in the Koberle Library with number: 1492).
72 -Al-Fassr by Ibn Jinni. Edited by Dr. Rida Rajab. Ed. 1. Damascus: Dar al-Yanabee', 2004 CE.
73 -Qawaid al-Mutarahhah by Ibn Ayyaz. Edited by Dr. Abdullah Omar Al-Hajj Ibrahim. Ed. 1. Dhahran: King Fahd University of Petroleum and Minerals-Al-Obikan Library, 1432 AH.
74 -Kitab al-Shi'r by al-Farsi. Edited by Dr. Mahmoud Muhammad al-Tanahi. Ed. 1. Cairo: Khanji Library, 1408 AH.
75 -Kitab Sibawayh by Abu Bishr 'Amr ibn 'Uthman. Edited by Abdul-Salam Harun. Ed. 3. Beirut: 'Alam al-Kutub, 1403 AH.
76 -Kitab al-Qawafi by al-Akhfash. Edited by Ahmad Ratib al-Nafakh. Ed. 1. Beirut: Dar al-Amanah, 1394 AH.
77 -Kashf al-Zunun 'an Asami al-Kutub wal-Funun by Hajji Khalifah. Beirut: Dar al-Fikr, 1414 AH.
78 -Al-Kawkab al-Duri by al-Isnaui. Edited by Dr. Muhammad Hasan 'Awad. Ed. 1. Amman: Dar 'Ammar, 1405 AH.
79 -Al-Lama'at by al-Zajjaji. Edited by Dr. Mazen al-Mubarak. Ed. 2. Beirut: Dar Sader, 1412 AH. (Photocopy from the Arab Language Academy in Damascus).
80 -Lisan al-Arab by Ibn Manthur. Ed. 1. Beirut: Dar Sader, 1410 AH.
81" .Al-Luma fi al-Arabia" by Ibn Jinni, edited by Faiz Fares, published by Dar Al-Kutub Al-Thaqafiya in Kuwait.
82" .Al-Luma fi al-Arabia" by Ibn Jinni, edited by Hamed Al-Moumen, 2nd edition, published by Alam Al-Kutub - Library of Al-Nahda Al-Arabiya in Beirut in 1405 AH.
83" .Al-Luma fi al-Arabia" by Ibn Jinni, edited by Dr. Hussein Mohamed Mohamed Sharaf, 1st edition, published in 1399 AH.

84" .Ma Yansarif wa Ma La Yansarif" by Al-Zujaji, edited by Dr. Huda Mahmoud Qaraa, 2nd edition, published by Library of Al-Khanji in Cairo in 1414 AH.
85" .Majalis Tha'lab" by Abu Al-Abbas Ahmed bin Yahya, edited by Abdel Salam Haroun, 5th edition, published by Dar Al-Ma'aref in Cairo.
86" .Mujam Al-Amthal" by Al-Maidani, edited by Mohamed Abu Al-Fadl Ibrahim, published by Library of Al-Halabi.
87" .Al-Muhtasib" by Ibn Jinni, edited by Ali Al-Najd Naseef and his colleagues, published in Cairo in 1415 AH.
88" .Maratib Al-Nahwiyyin" by Abu Al-Tayyib Al-Lughawi, edited by Mohamed Abu Al-Fadl Ibrahim, published by Dar Al-Fikr Al-Arabi.
89" .Al-Murtajal" by Ibn Al-Khashab, edited by Ali Haider, published in Damascus in 1392 AH.
90" .Masalik Al-Absar fi Mamlakat Al-Amsar" by Ibn Fadl Allah Al-Umari, edited by Dr. Mohamed Abdel Qader Kharisat and his colleagues, published by Zayed Center for Heritage and History in the United Arab Emirates.
91" .Al-Masa'il Al-Shiraziyyat" by Al-Farisi, edited by Dr. Hassan Hindawi, 1st edition, published by Kanoz Ashbilia in Riyadh in 1424 AH.
92" .Al-Masa'il Al-Mushkilah Al-Ma'rufah bi Al-Baghdadiyat" by Al-Farisi, edited by Salah Al-Din Abdullah Al-Sinkawi, published by the Ministry of Awqaf in Baghdad.
93" .Al-Muhtasib fi Amthal Al-Arab" by Al-Zamakhshari, 2nd edition, published by Dar Al-Kutub Al-Ilmiya in Beirut in 1987 AD.
94" .Ma'ani Al-Huruf" by Al-Rummani, edited by Dr. Abdel Fattah Ismail Shalabi, 3rd edition, published by Dar Al-Shorouk in Beirut in 1404 AH.
95" .Ma'ani Al-Qur'an wa I'rabihi" by Al-Zujaji, edited by Dr. Abdel Jalil Abdou Shalabi, 1st edition, published by Alam Al-Kutub in Beirut in 1408 AH.
96" .Ma'ani Al-Qur'an" by Al-Farra', edited by Ahmed Youssef Najati and Mohamed Ali Al-Najjar, published by Dar Al-Kutub Al-Masriya.
97" .Mu'jam Al-Adabaa'" by Liagat Al-Hamwi, edited by Dr. Ehsan Abbas, 1st edition, published by Dar Al-Gharb Al-Islami in 1993 AD.
98" .Mu'jam Al-Buldan" by Liagat Al-Hamwi, published by Dar Sader in Beirut.
99" .Mu'jam Al-Shu'ara'" by Al-Murzubani, without publication information.
100" .Ma'rifat Al-Quraa Al-Kibar" by Al-Dhahabi, edited by Bashar Awwad Marouf and his colleagues, 1st edition, published by Al-Risalah Foundation in 1404 AH.
101" .Mughni Al-Labib" by Ibn Hisham, edited by Dr. Mazen Al-Mubarak, Ali Hamad Allah, and reviewed by Saeed Al-Afghani, 6th edition, published by Dar Al-Fikr in 1985 AD.
102" .Al-Mughni fi al-Nahw" by Ibn Falah Al-Yamani, 1st edition, published by Dar Al-Shu'un Al-Thaqafiya Al-Amma in Baghdad in 1999.
103" .Al-Mufadhdhaliyat" selected by Al-Mufaddal Al-Dabbi, edited by Ahmed Shaker and Abdel Salam Haroun, 8th edition, published by Dar Al-Ma'aref in Cairo.
104" .Muqayyis Al-Lughah" by Ibn Faris, edited by Abdel Salam Haroun, published by Dar Al-Jeel in Beirut in 1420 AH.

105 -Al-Muqtasid fi Sharh Al-Izah, by Al-Jurjani. Edited by Dr. Kazim Bahar Al-Mirjan. No edition. Iraq: Dar Al-Rashid, 1982.
106 -Al-Muqtasid fi Sharh Al-Takmilah, by Abdul Qahir Al-Jurjani. Edited by Dr. Ahmed bin Abdullah Al-Duweesh. Edition: 1. Riyadh: Imam Muhammad bin Saud Islamic University, 1428 AH.
107 -Al-Muqtadab, by Al-Mubarrad. Edited by Dr. Abdul Khaliq Adhima. Beirut: Alam Al-Kutub.
108 -Al-Mumtia fi Al-Tasrif, by Ibn Asfour. Edited by Dr. Fakhr Al-Din Qubawa. Edition: 1. Beirut: Dar Al-Maarefa, 1407 AH.
109 -Al-Munsif, by Ibn Jinni. Edited by Ibrahim Mustafa and Abdullah Amin. Edition: 1. Egypt: Library of Mustafa Al-Babi Al-Halabi, 1373 AH.
110 -Minhaj Al-Bulaghah wa Siraj Al-Adab, by Al-Qurtubi. Edited by Mohammed Al-Habib bin Al-Khoja. Beirut: Dar Al-Gharb.
111 -Al-Mahabadi wa Ara'uhu Al-Lughawiyah, by Dr. Haider Habib Hamza. Al-Qadissiya Journal for Arts, Sciences and Education, Volume 11, Issue 2, 2012.
112 -Al-Mahabadi wa Ara'uhu Al-Nahwiyah wa Al-Sarfiah. Huliyyat Kalimat Al-Lugha Bil-Izah - Jamiat Al-Azhar, Issue 30, Volume 2, 2010.
113 -Nata'ij Al-Fikr, by Al-Suhayli. Edited by Dr. Mohammed Al-Banna. Cairo: Dar Al-Itisam.
114 -Nuzhat Al-Alba fi Tabaqat Al-Adabba, by Abi Al-Barakat Al-Anbari. Edited by Dr. Ibrahim Al-Sammarai. Edition: 3. Al-Zarqa: Library of Al-Manar, 1405 AH.
115 -Nukat Al-Himyan fi Nukat Al-A'myan, by Khalil bin Aybak Al-Safadi. No publication information available.
116 -Al-Nawadir fi Al-Lughah, by Abi Zaid Al-Ansari. Edited by Dr. Mohammed Abdul Qadir Ahmed. Edition: 1. Beirut: Dar Al-Shorouk, 1401 AH.
117 -Hadiyat Al-Arifin, by Ismail Pasha Al-Baghdadi. Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah, 1413 AH.
118 -Hum' Al-Hawami' fi Sharh Al-Tahrir, by Al-Suyuti. Corrected by Mohammed Badr Al-Din Al-Nu'sani. Edition: 1. Egypt: Library of Al-Khanji, 1327 AH.
119 -Al-Wafi bi Al-Wafayat, by Khalil bin Aybak Al-Safadi. Edited by Ahmed Al-Arnaout and Turki Mustafa. Beirut: Dar Ihya' Al-Turath, 1420 AH.
120- Wafayat Al-A'yan wa Anba' Abna' Al-Zaman, by Ibn Khallikan. Edited by Ihsan Abbas. Beirut: Dar Al-Thaqafah.